

د. أحمد إبراهيم أبوشوك



السُّودَانُ

السُّلْطَنَةُ وَالتَّرَاثُ



مركز
عبد الكريم مبرغني
الثقافي

2008

السودان
السلطة والتراث

□□

المؤلف
د. أحمد إبراهيم أبو شوك

□□

الناشر
مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي
أم درمان

□□

التنفيذ
دار مدارك

□□

تصميم الغلاف
إلياس فتح الرحمن

□□

توزيع
دار العلوم - القاهرة
يحذر النقل أو الاقتباس
إلا بإذن من الناشر

□□

رقم الإيداع : 2007 / 24799

الإهداء إلى

جدِّي المرحوم العُمدة محمد أحمد أبو شوك
الذي كان جزءاً من السلطة وتنازع الولاء في السودان،
وحادياً في ركب الذين يروون التراث الشعبي سليقةً



DAWAYA
SUDANESE BOOKS

المحتويات

7	• مقدمة
11	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/1) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
22	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/2) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
31	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/3) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
38	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/4) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
45	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/5) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
54	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/6) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت
60	• السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/7) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر محمد علي بخيت والتجربة المالية المعاصرة
61	• أزمة الرؤية الاستراتيجية
63	• تدهور الخدمة المدنية
65	• التغيير والتحديث
72	• السودان : تأليف السير هارولد ماكمايكل تعريب الأستاذ محمود صالح

- اختزال سيادة الدولة في السلطة وتداعياته في السودان
84 "مذبحة المتمة نموذجاً (1897م)
- عُمَار ساقية أبو سليم
98
- نسب الزعيم الأزهري : فوق شُبُهات جريدة الناس
106
- الأستاذ تاج السر محبوب منوفي
116 كان رقماً صعباً في دائرة الدبة (53)
- الشاعر عمر الحسين محمد خير
122 يا شمعة كانت تذوب وتحترق من أجل إسعاد الآخرين
- الأستاذ الطيب محمد الطيب
135 يا دوحة عطاء ماكت في الأرض بما ينفعُ الناسَ
- دار الوثائق القومية السودانية
154 إرث تليد . . . ومقر جديد
- الدلالات الرمزية في مختارات الطيب صالح
163 (منسي : إنسان نادر على طريقته !)
- التسامح السياسي وحوار الأديان
167
- البلطجة السياسية في بلاد العالم العربي
169
- الإعلام العربي وصورة العرب المشوهة في العالم
172
- خاتمة
174



مقدمة

□□

يضم هذا الكتاب ثلة مقالات مختارة، تعرض طرفاً من قضية السلطة السياسية، وطرفاً من عطاء بعض الأدباء والمبدعين في السودان، وبين الطرفين توجد وشائج قُرْبَى، تقوم على شبكة من القراءات الناقدة لقضية السلطة السياسية في السودان، والمُثَمِّنة لإسهامات كوكبة من المبدعين في مجال الدراسات السودانية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

يتناول الجزء الأول إشكالية السلطة السياسية والمجتمع من خلال خمس مقالات متكاملة. تعرض المقالة الأولى ست قراءات متميزة، نشرها المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بنحيت (1930-1979م) في مجلة الخرطوم، تحت عنوان "السلطة وتنازع الولاء في السودان"، في الفترة بين ديسمبر 1968م ويونيو 1969م، بحجة أنها قراءات مهمة، وينبغي توطينها في إطار منظومة الحراك السياسي في السودان، ثم مقارنة توصياتها بأدبيات التجربة الماليزية الرائدة والمعاصرة، تحسباً بأن مثل هذه المقارنة ربما تعطي إشارات موجبة في طريق التجربة السودانية المحفوف بالمخاطر، قبل أن يصبح واقع السودان واقعاً مأساوياً يحكي عن قصة دولتين، تصدّعت وحدتهما القطرية نسبة

لقسمة السلطة والثروة الضيقة. وتقدم المقالة الثانية عرضاً تحليلياً لكتاب السير هارولد ماكمايكل الموسوم بـ "السودان" الذي نقله إلى العربية وقدم له الأستاذ محمود صالح، وفي ثنايا هذا العرض التحليلي تتم مناقشة طبيعة القضايا التي تطرق المؤلف إليها، وكيفية ربطها والاستفادة منها في استيعاب جدلية الصراع السياسي المعاصر في السودان. وتناقش المقالة الثالثة عملية اختزال سيادة الدولة القطرية في السلطة السياسية، وذلك في ضوء قراءة وثائقية فاحصة لأحداث مذبحه المتمة التي وقعت فصولها التراجيدية عام 1897م، وتداعيات ذلك المشهد السياسي على دولة المهديّة وسودان ما بعد الاستقلال. تُصنّف المقالة الرابعة مع هذه المجموعة لأنها تناقش نسب الزعيم السياسي إسماعيل الأزهرى (ت. 1969م)، الذي نسبت جريدة الناس، التي كانت تصدر في الخرطوم في خمسينيات القرن الماضي، أصوله إلى القبائل الفولانية بغية محاكمة سياسية يمكن من خلالها أن تُرجح كفة خصومة السياسيين في حزب الأمة. والمقالة الأخيرة في هذا الجزء عبارة كلمة رثاء للمرحوم الأستاذ تاج السر محبوب منوفلي (ت. 2007م) الذي كان يمثل رقماً صعباً في دائرة الدبة (53)، لأنه خاض فيها انتخابات عام 1986م في ظل خصومة سياسية مستعرة، لكنه خرج منها بكيل وافر، فاض كيل خصوم السياسيين.

ويعرض الجزء الثاني طرفاً من إسهامات بعض الأدباء والمبدعين الذين أثروا المكتبة العربية والسودانية بأدبياتهم المتفردة في مجال الدراسات التاريخية والتراثية والأدب الروائي، ونلاحظ أن تقريض

معظمهم جاء على صيغة "رسائل العرفان في وفيات الأعيان" ، لأنهم شدوا رحالهم إلى دار الخلود في الثلاثة أعوام الماضية وفي أنفسهم أشياء من "حتى" ، إلا أن حثاهم تختلف عن حتى العالم النحوي ابن جني (ت . 392هـ / 1001م) ، لأنها ترتبط بقضايا أهل السودان وتراثهم الممتد طويلاً وعرضاً في بلد المليون ميلاً مربعاً . ويأتي في مقدمة هؤلاء البروفسير محمد إبراهيم أبوسليم (1930-2004م) ، الذي ينعتة الأستاذ محجوب بابا بـ "أبي الوثائق السودانية" ، يليه الشاعر عمر الحسين (ت . 2005م) الذي كان شمعة تذوب وتحترق من أجل إسعاد الآخرين ، ويتعاضم الفقد بوفاة الأستاذ الطيب محمد الطيب (1934-2007م) الذي ظل شرفه كمتقف فوق الشبهات ، وعلمه مما يمكث في الأرض وينفع الناس . أما المقالة الأخيرة فتدور رحاها حول روايات الأديب الطيب صالح ، وذلك عبر قراءة تحليلية للدلالات الرمزية التي جسدها سيرة صديقه "منسي يوسف بسطاوروس" ، الذي يصفه الطيب بـ "أنه إنسان نادر على طريقته" ، فالسيرة في مجملها محبكة الصنعة الأدبية ، تنفذ إلى وجدان القارئ من منافذ متنوعة ومسارات شتى ، تجعله يتشكك في ماهية النص وتصنيفه : هل هي رواية من نسج خيال الطيب صالح الخصب؟ أم هي سيرة ذاتية للطيب صالح ، وأن صديقه منسي يشكل جزءاً من هموم صاحب السيرة ، وقيم المجتمع الذي عاش بين ظهرانيه؟ أم هي نمط مبتكر من السرد الروائي؟ تحاول هذه المقالة أن تجيب عن هذه التساؤلات المشروعة من خلال عرضها لمفردات النص الوثائقية وذات الدلالات الرمزية .

وأخيراً أود أن ألفت انتباه القارئ الكريم بأن المقالات المشار إليها أعلاه قد نُشرت منجمةً في مناسبات مختلفة ، وعبر وسائط صحفية متعددة ، إلا أن الله سبحانه وتعالى قد قيض لها اهتمام المثقف الحصيف الأستاذ محمود صالح الذي أثر جمعها وإعادة نشرها في كتاب واحد تحت عنوان : " السودان : السلطة والتراث " ، وبذلك أخرجها إلى دائرة ضوء ساطع ، تنداح في رحابه بين القراء ، ومنحها شرف الانضمام إلى قائمة إصدارات مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأم درمان ، فالشكر أجزله إلى الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح ، والأستاذ إلياس فتح الرحمن صاحب البصمات الفنية الساحرة في إخراج هذا السفر في صورته الماثلة بين يدي القارئ الذواق ، وإلى مركز عبد الكريم ميرغني الذي أضحي بمرور الأيام منبر الثقافة الرئيس ، للقراء السودانيين في الوطن وفي أقطار الشتات .

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/1)

قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

تحظى قضية السلطة السياسية بعناية فائقة في الأروقة الأكاديمية والدراسات الاستراتيجية، لأنها تمثل الآلية الفاعلة، التي تستطيع النخب الحاكمة من خلالها أن تهيمن على مقدرات الشعوب ومقدساتها، وتوظفها توظيفاً إيجابياً في خدمة المصلحة العامة، وسلباً في خدمة مصالحها القطاعية النائية عن تطلعات الصالح العام، وعندما يكون التوظيف سالباً في جوهره ينشب الصراع بين الحاكم والمحكوم، ويضحى الولاء للشأن الوطني ومقدساته ولاءً متنازعاً بين أهل السلطة السياسية وأصحاب النفوذ الاجتماعي. والسلطة السياسية بهذا المفهوم كانت تشكل محصلة وسطى في سلسلة المقالات الست المتميزة، التي نشرها المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بخيت (1930-1979م) في مجلة الخرطوم، تحت عنوان "السلطة وتنازع الولاء في السودان"، في الفترة بين ديسمبر 1968م ويونيو 1969م. وحسب مبلغ ظني فإن هذه المقالات قد حظيت بتقدير

حسن عند رهط من الباحثين والقراء ، الذين استأنسوا بها في أكثر من منعطف سياسي ومحفل أكاديمي ، وثمرنوا موضوعيتها ، وتشخيصها الحاذق لقضية السلطة وتنازع ولاء الحاكمين والمحكومين من حولهم في السودان .

ونعرض في هذه القراءة التحليلية نصوص هذه المقالات عرضاً كاملاً غايته تعميم الفائدة العلمية وتشجيع الحوار المتبصر ، ونتطرق بعد ذلك إلى مناقشتها وتوطئتها في منظومة الحراك السياسي السوداني القائم على ثلة من المتناقضات ، ونصحب هذه المناقشة بتحليل نقدي للتوصيات التي طرحها الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، بغية إصلاح ظل ينشده ، عندما كان يغرد خارج سرب السلطة السياسية ، ثم نقارن هذه التوصيات بأدبيات التجربة الماليزية المعاصرة في هذا الشأن ، تحسباً بأن مثل المقارنة ربما تعطى إشارات موجبة في طريق التجربة السودانية المحفوف بالمخاطر ، قبل أن يصبح واقع السودان واقعاً مأساوياً يحكي عن قصة دولتين ، تصدّعت وحدتهما القطرية نسبة لقسمة السلطة والثروة الضيقة .

(1)

□□

إن المتعمّن في فترة ما بعد الاستقلال بالسودان ، وما لازمها من تصدع في تماسك أبنية الصرح الاجتماعي ، وما صحب ذلك من اختلال في موازين الثقل النسبية للمجموعات والطبقات ، وما نتج عنه من اضطراب في معايير القيم ، وما انعكس من كل هذا على الحياة العامة التي نشكو قلقلتها السياسية ، وإدارتها المضطربة ، وصفوتها الحائرة ، ونشاطها المفلول الحد ، ليعجب عن السر الكامن وراء هذه الظاهرة .

هل الحرية قرينة للتفكك ؟ أيعني انتهاء التبعية والوصاية من قبل حاكم أجنبي بداية التدهور في ضبط وتنظيم الحياة العامة ؟ أهو دليل على ما كان يقوله الاستعماريون من أن الحكم فن لم يتقنه بعد ربائبهم الذين نشأوا في أكنافهم ، وتربوا تحت إرشادهم ، ونموا وشبوا إما على الطاعة والتسليم ، وإما على اللجاج والشقاق ، وكلا الطائفتين الناشز لم يشبا بعد عن الطوق ؟

ما الذي يدعو الناس بعد أن نالوا أعز أمانهم دون أن يرتخصوا الغالي ، ويبدلوا الثمين أن يعقدوا المقارنات بين ما كانوا عليه ثم ألوا

إليه بأخرة، يستوي في ذلك رجل الشارع مخفوض الجناح، وعين المجتمع شامخ الأنف مهنيًا كان أو رجل أعمال. لم يصر الناس على أن يبالغوا في التطرف ويرفضوا المصالحة ويواجهوا بعضهم بعضاً بالعنف أو بالقطيعة؟ لماذا يحتاج الناس بعد أن فرغوا من مهمة التحرير الوطنية إلى أن يواصلوا حركة التحرير هذه في كل مجال تقريباً، وإلى أمد غير محدود؟

تكمن الإجابة عن هذه الأسئلة ومثيلاتها في محاولة تفسير الاستقلال على أساس أوسع وأشمل من معناه العادي المفهوم في الصعيد السياسي النظري. فمفهومه في هذا المجال هو استرداد السيادة الوطنية من يد الحاكم الأجنبي ووضعها (7) في أيدي محلية لخدمة أغراض يختلف الناس عليها باختلاف مذاهبهم الأيدلوجية، وتفسيراتهم لسنن الاقتصاد وأسس الاجتماع البشري. ولكن الاكتفاء بهذا المعنى لا يساعدنا كثيراً في تفسير الأحداث التي واكبت عصر ما بعد الاستقلال في السودان وفي رصفائه من البلدان المتخلفة، اللهم إلا إذا قنعنا باليسير من التفكير الضحل المعاد من آراء الغوغائيين والديماغوجيين الذين يتحدثون عن القنابل الزمنية، وخطط الاستعمار لنسف الاستقلال حديثاً لا يوضح لماذا تتفكك معظم القيم الوطنية، ويذوب ممثلوها عند مواجهة الأعداء والإغراء. أو إذا قبلنا عند الطرف الآخر ما يقوله غلاة الاستعماريين من أن بعض الشعوب والأجناس تعجز بطبيعة تكوينها من الوقوف على قدميها، وأن تاريخها يوضح أنها على الدوام محتاجة للقوامة والوصاية.

ونحن لا نريد هذا أو ذاك لأن أمانة الفكر تفرض علينا أن نقفز فوق أسوار التريديد والتقليد، وأن نحاول إيجاد تفسير مقنع للحوادث. ومثل هذا التفسير يتطلب كما أسلفت اهتماماً أوسع بظاهرة الاستقلال على أساس أنها حدث سياسي، يعكس قيماً ثقافية خاصة، وسلوكاً معيناً في تنظيم الشؤون العامة واستخدام أجهزة الحكم.

إن الاستقلال لا يعني فقط انتقالاً لمسؤولية الحكم من الأيدي الأجنبية إلى الأيدي المحلية، وإنما يعني أيضاً انهيار القيم القديمة وهزيمة المثل التي كانت تسير عليها دفة الحكم في عهد التبعية، وهذا الانهيار وهذه الهزيمة قد تعزى لقوة الحركة الوطنية، أو قد يكون مردّها لعوامل خارجية، أو لتفاعل هذين العاملين سوياً، ولكن السياسة البناءة لا تقوم فقط على هدم وهزيمة المثل القديمة، بل لابد من مثل جديدة تحل محلها، وتملأ كل الفراغ الشاغر. وما لم يكن تفاعل العاملين اللذين أشرت لهما أو أثرهما منفردين بالعمق اللازم لتثبيت الصرح السياسي والاجتماعي الجديد الذي اضطربت ذاتيته، وضعف كيانه وتأرجح بين مختلف المؤثرات، وكان منه ما نشاهده اليوم في السودان، وفي عديد من الدولة النامية من ضعف.

والفكرة التي أود أنؤكدّها أن الاستقلال الذي نالته عديد من الدولة النامية جاء نتيجة لعوامل من التدخل الخارجي الذي ساعد على تقوية آثار الحركات الوطنية في إزاحة الحكم الأجنبي، ولكن بانعزال الحركات الوطنية عن مؤثراتها الخارجية بعد الاستقلال لم تستطع أن تملأ الفراغ الذي شغل في دنيا المثل والقيم الخاصة بالحكم.

فنتج عن هذا أن توزعت أفكار الناس وعواطفهم في مثل السودان ، قيم متعددة خاصة في الحقل السياسي لا تناسق بينها إلا في صعيد محدود . وتوجهوا بولائهم نحو اتجاهات بعضها محلي الطابع إقليمي الصورة ، وبعضها عالمي المنحى ، ولكنها جميعاً تسير في محور دائري متواز . فكأن أن عاشت كل الاتجاهات في عوالمها الخاصة معطية كل اعتبارها لما يهمها فقط من الأحداث التي قد تؤثر على قوتها سلباً وإيجاباً ، وتركز هذا التوازي المنقطع من بعضه في سلطة الدولة ، وأخذ يدور حولها لا لأنها جذبته نحوها ، ولكن لأن الحال كان كذلك في عهد التبعية ، ولكن انهيار هذا النظام قد تسبب في تكسير خطوط السير الدائري ، واتجه كل خط مكسور لأن يكون بنفسه اتجاهاً دائرياً خاصاً به حول مركز دوران ذي قوة جاذبية محددة بولاء خاص ، بمعنى أن جاذبيته تعجز عن التأثير على المنتمين له أصلاً .

(8) ومن هذا نستطيع - ليس فقط - تعليل أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار اللذين يسودان السودان وغيره من البلاد النامية بعد الاستقلال ، بل نستطيع أيضاً أن نقيس مدى هذا الاضطراب وعدم الاستقرار بالقياس إلى ما كان سائداً في عهد التبعية ، ونعطي كل ضرب منه درجة عددية . وأسس هذا القياس هي مدى بُعد نقطة الولاء السياسي المركزية للدولة من نقطة الولاء المحدود ، وإذا شئنا الدقة فقد نستطيع مستعينين بعلوم الرياضة العقلية أن نستخلص قواعد معينة ، ونرسم أبعاداً حسابية توضح مدى البعد بين الولاء المركزي العام والولاء الخاص .

وأساس النظرة التي أحاول عرضها هو أن استقرار الحياة العامة في

السودان كان مرتكزاً على وجود سلطة مركزية تجمع في يدها تخطيط السياسة والقيام على تنفيذها ، وتنفرد هذه السلطة بقدرتها على فرض مُثلها وقيمها على جميع قطاعات المجتمع ، وتتميز بأن هذه القيم المفروضة رغم أنها متأثرة بقيم القطاعات المختلفة إلا أنها غير متطابقة تطابقاً كاملاً مع قيم أي قطاع منفرد منها أو قيمها جميعاً .

وفي حين أن القيم القطاعية كانت تتفوق حول نفسها أو تمتد نفوذها في حذر في عصر التبعية كانت قيم السلطة المركزية تمتد خارج الحقل السياسي ، وتؤثر على مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية عند الناس ، وإذا ما اصطدمت هذه القيم العامة بأية قيم خاصة فإن السلطة المركزية كانت أبداً تملك المرونة التي تجعلها تكيف نفسها بالقدر الذي يلائم القيم الخاصة ، أو القوة الكافية التي تمكنها من فرض آرائها إن شاءت . كانت السلطة المركزية في موقف المختار القادر على صنع الأحداث ، وتشكيل المواقف ، ولم تكن مضطرة لسلوك معين بدافع الضرورة الحتمية .

ولم يكن نمو السلطة السياسية المركزية في السودان بالأمر القديم في تاريخه ، فتتج من هذا أن القيم القطاعية كانت ثابتة الأركان راسخة الجذور ، وحينما جاء الحكم التركي المصري بإدارته المركزية لم يعن بمحو القيم القطاعية ، وإنما سلك مسلك التصالح بين قيمه والقيم المحلية ، وفي نفس الوقت عمل على نشر تلك القيم التي لم تكن تجد معارضة .

وفي عهد المهديّة حاول الأنصار محو القيم القطاعية ، ونجحوا في ذلك إلى حد ما ، ولكنهم لم يكونوا أقوياء بالقدر الذي يجعل

نجاحهم كاملاً، فكان من نتائج ذلك أن الولاء لنظامهم المركزي لم يكن شاملاً، ولم تستطع شمسهم أن تخفت ضوء الشمس الصغيرة.

وفي عهد الحكم الثنائي احتفظت السلطة المركزية بالقيم القطاعية لتستفيد منها في مد نفوذها وتغويض مخالفاتها، وكانت الرهبة والمصالحة تستخدمان بقدر متناسب والغرض المقصود، وعملت السلطة المركزية على أن تلف الشمس الصغيرة حول شمسها (9) الكبيرة، وأن تكون قوة هذه الشمس الصغيرة مستمدة من حرارتها هي، فهي مكملة لها وليست متناقضة معها.

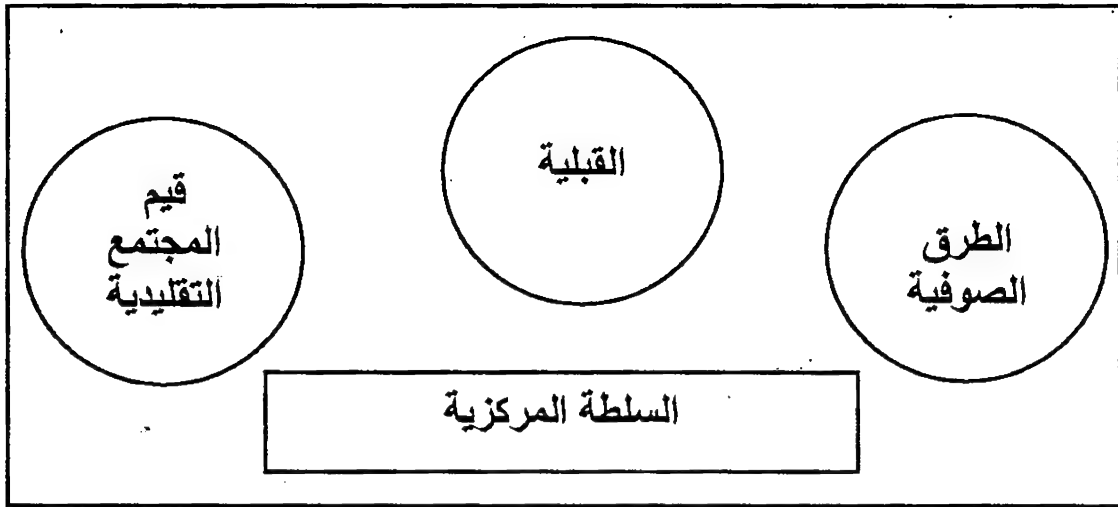
وقد نمت الحركة الوطنية داخل إحدى هذه الشمس التابعة أساساً بفعل التأثير المركزي، وبفعل المؤثرات الخارجية فاضطرب نظام الحركة الشمسية، ونتجت عن ذلك خطوط سير جديدة اضطربت مع الخطوط الأخرى.

وجاء الاستقلال ليزيد من هذا الاضطراب، لأنه أزال قيم السلطة المركزية القديمة، وأضعف قوة جاذبيتها، ومحا شمسها الباهرة، فوجدت الشمس الصغيرة نفسها طليقة لتدور حول محاورها الخاصة متجهة بسيرها نحو ولائها الذاتي. وحتى داخل السلطة المركزية نفسها تولدت شمس صغيرة لا تسير جميعاً في نسق معين، ولا تتجمع حرارتها في طاقة واحدة مشعة، فكان الذي نسمع عن نزاع البوليس مع الإدارة، ونزاع الإدارة مع القضاء، ونزاع المصالح الحكومية مع بعضها، بل بلغ الأمر أن رفع وكيل وزارة قضية جنائية ضد رئيس هيئة حكومية أخرى، وكلاهما كان يتصرف بصفة رسمية.

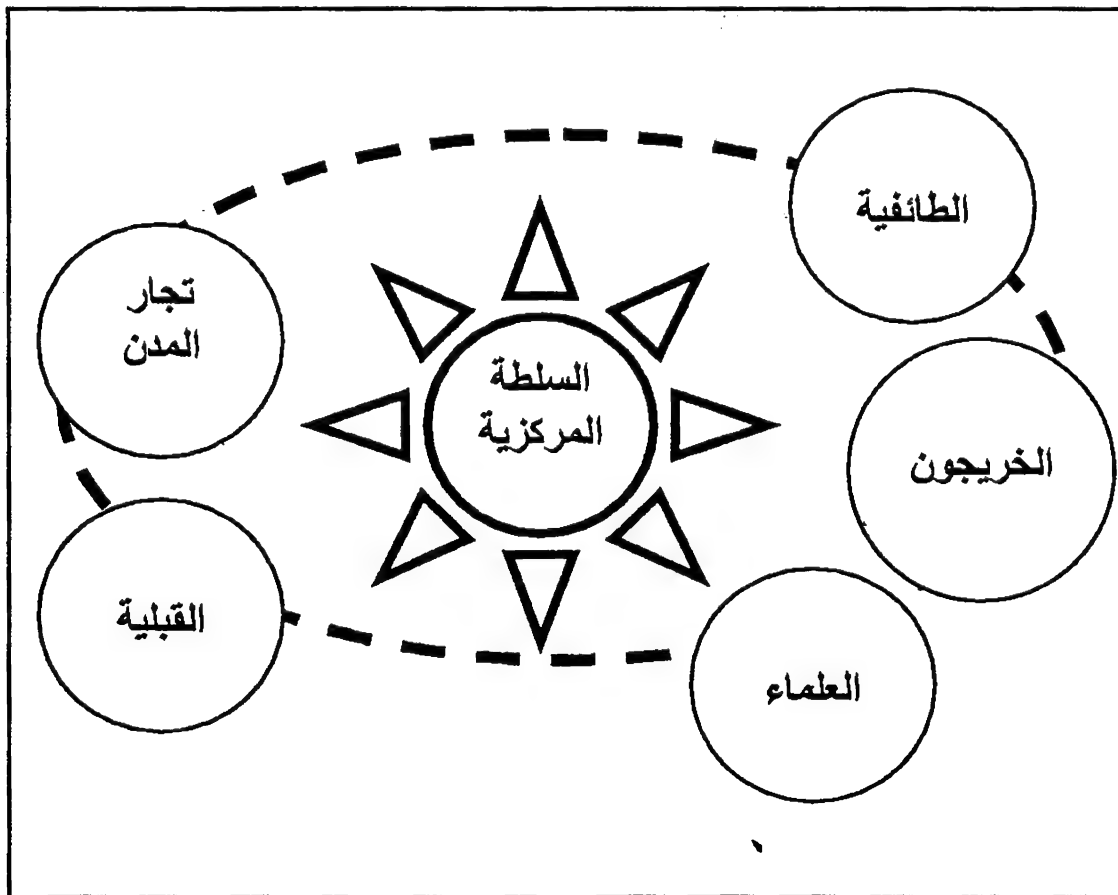
فالاضطراب وعدم الاستقرار السائدان في الحياة العامة ليس سببهما عوامل خلقية أو قصور في الخيال، أو جموح إلى طلب السلطة، وإنما مرده إلى طبيعة عجز السلطة المركزية من خلق ولاء طاغي يجذب نحوه الولاء القطاعي، ويجعله يدور حول فلكه، ولا يسمح لقطاع معين بأن يسيطر عليه حتى لا يمحو قيمه العامة بقيم محدودة. والذي يعجز السلطة المركزية عن ذلك هو تشكيل القوى الضاغطة في المجتمع السوداني، وطبيعة تشكيلها الاجتماعي، ثم حاجة النظام البرلماني إلى سند شعبي لا يتوفر إلا داخل تشكيلات هذه القوى بوضعها الراهن.

وفي البيان أدناه محاولة لرسم ما كنتُ أحول تبيانهُ.

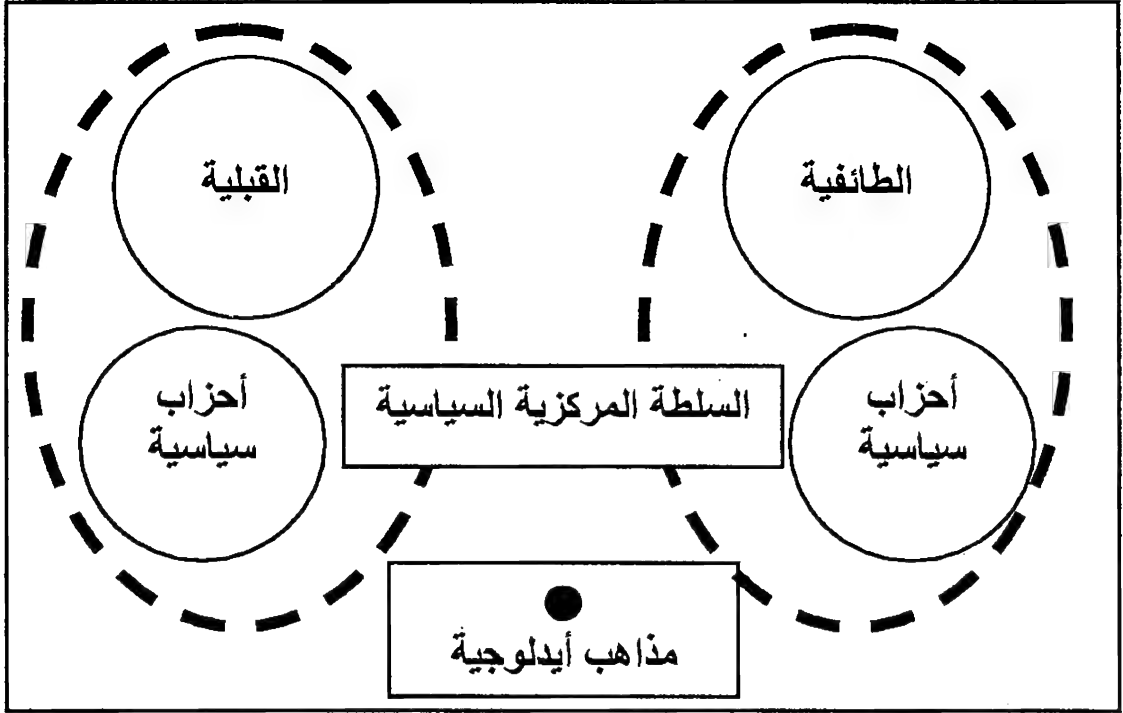
1- الولاء في ما قبل الحكم المركزي قبل 1820م



2- الولاء بعد قيام النظام المركزي للسلطة السياسية 1820-1956



3- الولاء بعد الاستقلال



- وأول ما يلاحظ في الرسم التوضيحي هو أن السلطة السياسية في 1 و3 ليست شمساً ذات جاذبية، وإنما هي محتجزة داخل مستطيل ثابت أشبه ما تكون بصندوق تصطرع فيه القوى لحيازته، وأن القوى القطاعية في 3 صارت قادرة على أن تكون شمساً ذات جاذبية تلف بجناحها حتى السلطة المركزية.

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/2)

قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

أسس الدكتور جعفر محمد علي بخيت مفردات مقاله الأول عن "السلطة وتنازع الولاء في السودان" على نسق منظومة رياضية، يستند محور ارتكازها إلى السلطة السياسية (الشمس)، التي يرتبط مسار حركتها المدارية بطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما، وبين القوى القطاعية المختلفة التي شبهها بالكواكب الشمسية السيارة ذات المدارات المتوازية والحركة الدائرية المحدودة. ويحاول في هذا المقال الثاني أن يستخدم هذه المنظومة الرياضية/البنوية كإطار منهجي لتحليل الواقع السياسي في السودان آنذاك، ومدى فاعلية السلطة السياسية في توظيف القوى القطاعية تجاه المصلحة العامة، والقيم الإنسانية المنشودة. وحسب وجهة نظره فإن التوظيف الإيجابي للسلطة السياسية لا يتحقق بهذه الكيفية إلا إذا تسلّحت السلطة السياسية نفسها بقيم ومبادئ عامة ومحايدة، واتسم عطاؤها الوظيفي في كلياته بالشفافية المنعقة من قيود القوى القطاعية الضيقة إلى

رحاب المصلحة العامة المنبسطة . وهنا بيت القصيد ، حيث يتحقق التواصل المؤسسي الفاعل بين الحاكم والمحكوم ، ويصبح الحراك السياسي في حد ذاته حراكاً بنّاءً ، ومنبسطاً في تواصله مع الآخر ، توأماً يرقى إلى درجة التدافع الإصلاحي المشروع والكسب الجماهيري النوعي ، وبذلك يضحى العطاء الوظيفي لمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني عطاءً خلاّقاً في ترجمة الخطط الإصلاحية على صعيد المواقع .

(2)

□□

إن أول آثار الاستقلال التي أدت لعدم الاستقرار هي أن الاستقلال في حد ذاته كان ثمرة جهود متواصلة داخلية وخارجية، اتجهت نحو تحدي السلطة السياسية - الإدارية المؤثرة على مختلف نواحي الحياة، وقصدت من هذا التحدي هدم تلك السلطة، أو تحويل السيطرة عليها من الأيدي الأجنبية إلى الأيدي المحلية. ولم يكن اكتمال السيادة الوطنية ممكناً إلا على أنقاض صرح السلطة، ولكن السلطة السياسية الإدارية - رغم أنها أجنبية - كانت هي العامل الفعال في ربط صروح الهيكل الاجتماعي المتنافرة، وفي لمّ شمل الثقافات، والقبليات، والقوميات، التي كان يتفرق حولها السودان وأهله.

وكان للسلطة السياسية والإدارية محور عام تدور حوله، ويزيد قُطره على قُطر كل القطاعات الصغيرة، وكان لها من قوة الجاذبية ما يضطر الوحدات الصغيرة المؤسسة للمجتمع السوداني كالطائفية، والقبلية، والإقليمية، أو قطاعات السكان ذات النفوذ كالانتلجنسيا، وسكان المدن، والأعيان من كبار التجار والملّك، وأصحاب البركات والعلماء، من (7) الالتفات حولها والانجذاب

نحو مركز دائرتها ، وهذه الحركة وحدها كانت عاملاً من عوامل الاستقرار ، ووسيلة لتنسيق ما اختلفت أصوله من مقومات الوطنية السودانية ، وكان من نتائج وجود هذه السلطة المتمركزة ، رغم أجنبيتها واستعماريتها ، أنها بعد أن خلقت التراب السوداني من طينات عديدة ، وألوان شتى ، وربطته بالعديد من المشروعات العمرانية التي كانت وليدة تخطيط إداري ذي صبغة سياسية ، هيأت الجوهر لبروز الشعب السوداني كوحدة اجتماعية ، تعلو وتصرع عصبية القبيلة واللسان والإقليم ، وكان طريقها لذلك جعل التراب السوداني مشاعاً للجميع ، وخلق صفوة من مختلف القطاعات القبلية والإقليمية ، تربط مصالحها بمصالح السلطة ، وتستمد قيمتها واتجاهاتها مما تخططه تلك السلطة .

وقد نجحت السلطة في السودان إلى حد ما في خلق مقومات القومية فيه ، ولكن هذا الخلق لم يكتمل شعباً سوياً حين جاء الاستقلال ، ولم تكن الحركة الوطنية لتمثل كل الاتجاهات وتقسيمات السودانيين ، ولم تكن لها تلك الطبيعة "الإسفنجية" التي تجعلها قادرة على امتصاص المميزات والسوائل المحلية ورشحها ، والإبقاء على الصافي المصفى ، ولم تكن لها من الأيديولوجية ما يجعلها قادرة على تسيير الأحداث ، وتوجيهها بقوة الفلسفة النظرية ، ولم يكن لها زعيم أوحد مميز تستطيع شخصيته الساحرة أن تجذب نحوها الناس رغم اختلاف الجنس ، والألوان ، والمعتقدات ، كما فعل سوكارنو يوماً ما في إندونيسيا ، وكما فعل غاندي في الهند ، وعديد من زعماء الشرق الأوسط ، وكثير من

رؤساء إفريقيا المحدثين . وقد كان من نتائج هذا ، أن انهيار السلطة وهزيمتها خلق فراغاً لم تستطع الحركة الوطنية أن تملأه فكان الاضطراب .

(8) وقد جاء الاضطراب نتيجة عاملين : أولهما : أن السلطة التي انهارت كانت تكون نقطة تركيز لنظام شمسي سياسي ، ارتبطت به شمس صغيرة ، على نسق خاص يكيف سير مدارها وسرعتها وشكلها ، وبمجيء الاستقلال فقدت نقطة الارتكاز فعاليتها ، وعجزت من أن تسيّر الشمس المختلفة حول مدارها . وثاني هذين العاملين : أن السلطة السياسية في عهد التبعية كانت سلطة مستقلة وخارجة ومسيطرة على ما سواها من سلطات ، فكان في مقدورها لذلك أن تدفع ما خضع لها من سلطات وفق ما تريد ، وأن تسعى لتكون القوى المهيمنة على تلك السلطات طوع بنائها ، وأن تخلق بين تلك القوى توازياً وتوازناً داخليين ، يستمدان معاييرهما من خط سير السياسة العامة للسلطة . ولكن الاستقلال لم يخلق قوى سياسية جديدة بدل تلك التي ذهبت ، وإنما صعد بإحدى القوى التبعية ، أو بتحالف مجموعة من هذه القوى نحو مركز السيطرة ، وقد أدى هذا إلى اختلال ميزان القوى الداخلية ، نتيجة لممارسة القوة الصاعدة للسلطة السياسية ، ولم يكن لهذه القوة الصاعدة من الجاذبية ما يجعلها تهيمن على القوى الأخرى ، التي أخذت تضارعها في اكتساب السلطة ، وتنافس على السلطة الحاكمة امتيازاتها ، وزيادة على هذا لم تكن مستطلعة أن تخطط مداراً جديداً للسير ، وتنسق سير القوى الأخرى معه .

وهكذا بفعل هذين العاملين في الاستقلال ، ومراكز السلطة السياسية التي كانت تجمع حولها عناصر القومية السودانية وتصهرهم في بوتقة واحدة لإنزال عنصر الموازنة الذي كان يوازن بين عديد القوى وتنسيق نشاطها . وإذا عجزت القوى التي جاءت بالاستقلال عن ملء الفراغ الشاغر ، فكانت النتيجة أن اضطراب تناسق تلك القوى المختلفة التي زالت عنها السيادة والتوجيه ، ونشأ عدم استقرار .

إن التركيز المتواصل والكثيف على إدارة ما قبل الاستقلال ، باعتبارها الرؤية العالية للمثل الاستعمارية ، قد منع الناس عامة ، والدارسين خاصة من اكتشاف المثل المختلفة ، التي نمت في عهود التبعية ، وسيطرت على الحياة العامة ، التي أدى انهيارها وضعفها لضعف الحياة العامة ، إذ لا بديل لها .

لقد ظل السودان حتى عهد التوسع الاستعماري في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر ، الذي قاده والى مصر محمد علي باشا مجموعة من الأقاليم الجغرافية ذات الكيانات السياسية المختلفة ، ولم تكن تلك الكيانات بالقوة التي تجعلها قادرة على صبغ الإقليم الجغرافي بصبغة سياسية معينة ، وزيادة على هذا لم تكن هناك سلطة منسقة توائم بين هذه الكيانات المغناطيسية المركزية مما يجعله يجذب نحو وسطه الوحدات المؤسسة له حتى تلتحم ببعضها ، وتكون ذاتاً واحدة متفاعلة .

(9) ولما جاء الفتح المصري أخضع أقاليم السودان المختلفة لإدارة واحدة ، وقد استطاعت هذه الإدارة رغم ما وجه لها من اتهامات أن

تخلق للذاتية السودانية إقليمية محدودة، لها تقاسيمها ومعالمها، واستطاعت سلطة هذه الإدارة بفضل فعاليتها المادية وقدرتها على الإغراء والإرهاب أن تمتلك أزمة الموقف، وتكيف سير الأحداث. ونتيجة لهذا توفر نوع من التوازن بين القوى المتصارعة، مبعثه قدرة الإدارة على صرعهم جميعاً متفرقين ومتحدين.

وبقيام الثورة المهدية مستندة على أيولوجية محدودة كان المناخ مهيناً لخلق جوٍّ من الاستقرار بعد أن استتب الأمر للمهدي وخليفته، ولكن ذلك لم يتم لأن الإدارة الجديدة كانت تمثل قوى داخلية ذات طابع والتزام معينين، وكان طريقها لبسط سيطرتها قهر القوى الأخرى على قبول سلطتها وأيولوجيتها، ولم يكن لها من القوة ما يكفي لتحقيق هذا الغرض، ولو اتجهت الإدارة المهدية لمصالحة القوى المضادة لها بالقدر الذي يمنع اصطدامها بها، ويتجه بها نحو الالتفاف حول محورها لأدى ذلك إلى نوع من الاستقرار، والسير بالحياة العامة وفق نهج محدد، إلا أن هذا لم يكن ميسوراً، نظراً لطبيعة الدولة المهدية نفسها.

وفي عهد الحكم الثنائي توالى الاضطرابات نظراً لأن القوة المسيطرة على مركز الثقل في الحياة العامة كانت تمثل قيماً مضادة لقيم قطاعات معينة فاصطدمت معها، ولكن عدم الاستقرار الناتج من ذلك كانت توازنه قوة استقرار أخرى، ناتجة من ملائمة القوى الحاكمة لقيمها مع قيم قطاعات كبيرة من المحكومين، ولكن الحكم الثنائي عجز عن مواصلة السياسة، واصطدمت قيمه مع قيم الحركة الوطنية الصاعدة فكان الاستقلال.

إن نقطة التمرکز في تسيير محور الحياة العامة ما زالت مركز الصراع بين القوى المختلفة في السودان، ولكن أساس المشكلة ليس الصراع ذاته، وإنما رفض القوى المختلفة للتصالح وفق نتائج الصراع، وفقدان الحد الأدنى من التوافق حول مثل معينة يرتضيها الجميع، والولاء للسلطة في نظري هو الطريق الأوحـد لخلق الاستقرار السريع، وتحقيق هذا الولاء يتم عن طريقين: إما بالقهر الرادع، وهذا يتطلب قوة طاغية على الدوام، وليس للسودان وأمثاله قدرة على تحملها بصرف النظر عن الاعتبارات النظرية ضد هذا الأسلوب، وقد برهنت تجارب الحكم العسكري، وخاصة في السودان أن أقرب العناصر ميلاً لهذا الاتجاه غير قادرة على تطبيقه. وعلى هذا لم يبق غير طريق المصالحة، ولكن المصالحة لن تتم إلا إذا كانت معظم الأطراف المتنازعة قادرة على أن تغنم منها غنماً متساوياً، أو يكون نصيبها من الغرم مساوياً لما تكسبه من امتيازات، وإذا تم هذا فإن نوعين من الولاء ينموان دون أن يكونا متضاربين: ولاء قطاعي نحو الذات الصغرى قبيلة كانت، أو طائفة صوفية، أو مذهباً سياسياً، أو إقليمياً عنصرياً؛ وولاء عام نحو الذات الكبرى للمصالح المتفق عليها.

ولكن نمو هذين الولائين وفق هذا المنهج لا يعني بالضرورة إنهما سيظلان على الدوام (10) متوافقين تلقائياً، إذ لابد من قوة عازمة منظمة تضمن سيرهما، وفق المدار الصحيح، وهذه القوة لا بد لها أن تكون فعالة، وأن تحتل المركز الإستراتيجي الذي يضمن هذا العزل، ويوجه السير، وهو مركز السلطة. ولكن منذ الاستقلال لم

يكن مركز السلطة محتكراً للقوى العازلة، بل كان دائماً وأبداً مكان التنازع بين القوى ذات الولاءات القطاعية، وحتى حينما سنحت الفرصة مرتين لأمثال هذه القوى العازلة لتلعب دورها القيادي في الخروج بالسودان من مستنقع التنازع بين الولاءات الصغرى ضاعت الفرصتان بأسرع مما ظهرت فيه .

أما الفرصة الأولى فقد سنحت للجيش السوداني حينما قام أو أيد انقلاب 17 نوفمبر 1958م في وقت ضاق فيه الناس على مختلف قطاعاتهم بالحزبية وحكمها، وواجهت الطائفية لأول مرة في تاريخها قوة سودانية تحاول صرعاها، وتاقت التيارات الواعية في المجتمع إلى طريق جديد يخرجهم من أزمة الرتابة والضعف التي انحدرت البلاد نحوها، ولكن الجيش فشل في أن يوسع من قطر دائرته بالقدر الذي يسمح لمحيطه بأن يلتف حول محيط كل دائرة أخرى . وقد فشل أيضاً في أن تكون له مغناطيسية جاذبة تعزل القوى المختلفة بعضها، وتضمها له على بُعد خاص لا يغريها به، وانتهى الأمر بالجيش إلى أن أصبح قوة قطاعية انعزلت شيئاً فشيئاً عن بقية القوى الأخرى .

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/3)

قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

شخص الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق أسَّ القلقلة السياسية التي صاحبت استقلال السودان، منطلقاً من فرضية مؤداها أن هذه القلقلة متجذرة في ضمور السلطة المركزية، وعجزها عن جذب القوي القطاعية ذات المدارات المحورية إلى مدارها الجامع والمنبسط للجميع، ثم تسخيرها لخدمة الصالح العام. إلا أن تعاضم هذا الضمور والعجز، من وجهة نظره، قد قاد إلى اضمحلال هبة السلطة المركزية، وأفول شمسها المشعة الجاذبة، ثم تمحورها داخل النفوذ القطاعي الغالب، الذي أغلق نفسه وإنكفاً عليها داخل إطار مصالحه القطاعية الضيقة، التي لا ترقى إلى تطلعات الشارع العام. فلا غرو أن هذا التوقع قد جعل الدكتور جعفر بخيت يعزي نجاح الإصلاح في السودان إلى خيارين متعارضين في طرحهما: أحدهما الخيار العسكري، والآخر الخيار الديمقراطي التصالحي، الذي يسعى إلى خلق وعاءٍ سياسيٍّ مطاطٍ، يتجاوز به إشكالات العجز والضمور

السلطوي، ويستوعب من خلاله طاقات القوى القطاعية المبعثرة، ثم ينظمها ويوظفها لصالح السودان وأهله. بيد أنه يرى أن تجربة الحكم العسكري الأولى في عهد الجنرال إبراهيم عبود (1958-1964م) قد أثبتت فشلها كخيار عسكري مطروح، وأسهمت في تحويل المؤسسة العسكرية إلى قوة قطاعية جديدة، متجاهلة لماهيتها الوظيفية العامة المُشرَّعة لصون أمن السودان وحماية مقدساته. وبعد تقويم التجربة العسكرية الفاشلة يعرض الدكتور جعفر نجيت مفردات الخيار الديمقراطي التصالحي، الذي تبلور طرفٌ منه في إنبلاج ثورة أكتوبر 1964م، إلا أن تقوقع الثورة وأفولها قد قادتته إلى طرح رؤى أخرى جديدة للإصلاح في السودان في المقالات التالية.

(3)

□□

وقد أشرت إلى ما حدث في 17 نوفمبر 1958م، و21 أكتوبر 1964م من بروز فرصتين كادتتا تتيحان للسودان الخروج من الدائرة المغلقة، التي وجد نفسه فيها نتيجة لتضارب مصالح القوى القطاعية، وأفول شمس السلطة المركزية، ولكن ضاعت الفرستان على التوالي نتيجة لعجز القوى المسيطرة في الحالتين من أن تمدا لسلطانهما مداراً يحيط ويهيمن على مدارات القوى الأخرى، التي هي أصغر اتساعاً وأضعف جاذبية.

واليوم تعلو الأصوات من كل جانب يطالب بالثورة أو بالإصلاح، وفي كل فم ينشد نغم التجويد والتغيير رائعاً وشجياً، والناس يتساءلون عن الخلاص كيف يكون، وكيف يتم، ومتى؟ بعضهم يترجي أن يقوم إمام ناطق في الكتيبة الخرساء، ونفر يرخون آذانهم لسماع ضجيج العربات المدرعة، وصدى وقع الخطى العسكرية على صعيد الأسلفت، وآخرون يحلمون بالثورة الشعبية بيضاء أو حمراء، تهب من حيث لا ينتظرها الحاكمون، وتلفح بشواظها أو بشعاراتها الصروح المائلة، لتهدمها وتبني من فوقها (7) المبتكر والطريف، وغير هؤلاء من يظن أن دستوراً مثالياً يضمن للوطن والمواطن كل ما هو خير كفيل بإصلاح ما أفسد الدهر.

وإلى جانب هؤلاء يقف المتشائمون معلنين بأن الأمر فوق كل علاج، وأن البلاد وأهلها قد تهافتوا على النار، وأنه مهما افتن المصلحون، وتحمس الثوريون، فإن البقر المقدس في السودان قد اكتنز لحماً، وقد طبق شحماً، وأنه قد اعتزل الناس حتى استوحش، وتعالى على الإيناس والإيلاف، فلا يجدي في إصلاحه شيء مما يتدارسه الدارسون في الجامعات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. وأن المخرج للقلة الخيرة هو أن تلجأ إلى جبل يعصمها من الماء، فالطوفان آت لا ريب فيه، وليس من بعده بعث ولا نشور.

ونحن لا نريد أن نخدر الناس بالأحلام أو بالسراب، فلسنا نرى في أشكال الدساتير، ولا في طبقة الحكام، ولا في نوعية الحكم ما يمكن أن يعيد الاستقرار للميدان السياسي في السودان، ويتيح للمؤتمرات المختلفة من أن تتفاعل لتخدم القضايا المباشرة والملحة للمواطن السوداني، بعيداً عن عاصفة الشعارات، وحمى التحمس المذهبي، الذي لا يحفر بئراً لمن يشكو العطش، ولا يزيد غلة الفدان لمن يريد حصداً رائعاً، ولا يخفض تكاليف الإنتاج لمن يريد صناعة مزدهرة، ولا يعين المتعلم على أن يعرف ويتثقف ويؤثر في بيئته.

ولكننا إلى جانب هذا لا نريد أن يفر الناس بمشاكلهم إلى اليأس، ويستكينوا إلى ما يلم بهم بدعوى العجز عن معالجته. إن القلة الخيرة يجب أن لا تلجأ لجبل يعصمها (8) من الماء، بل عليها أن تسوق الناس للنجاة، لأن الطوفان لا يبقى ولا يذر.

وما ندعو له يبدو غريباً بمنطق الأحداث الجارية، والعرف السائد اليوم في دنيا الحياة السياسية بالسودان، ولكن الأحداث الجارية

وعرفها السائد لا يشكلان ظاهرة مرضية عند الناس ، تقيد الفكر ، وتحصره في نطاقها . بل الأصوات ترتفع تدعو للتغيير ، بعضهم يريد تغييراً في الشكل ، وآخر يدعو لتحويل وقلب المحتوى والمضمون ، ولهذا فإن تقييم ما ندعوه له لا يكون بمقياس ما إذا كان مألوفاً أم لا ، ومقبولاً اليوم أو مرفوضاً ، ولكن عما إذا كان ما ندعوه له يحدث تغييراً أساسياً في التنظيم السياسي ، ويوفر الاستقرار ، ويهيئ للعاملين في الدولة وللمواطنين الفرصة لخدمة قضايا موضوعية لا اتصال لها بمحاولات الإرضاء القطاعي بغية كسب النفوذ .

إن الطريق الأمثل لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والإسراع بتكوين الذاتية السودانية هو إيجاد الجهاز الصالح للقيام بوظائف هذه المهام . ومن الميسور قيام أجهزة طوعية وفردية لرعاية وتحقيق أي هدف من أهداف التنمية ، أو خدمة قضية الانصهار الوطني ، ولكن أقوى من كل هذه الأجهزة متجمعة ومنفردة هو بروز جهاز يحتكر السلطة ، ويستغلها لخلق الجو الملائم للتنمية ، وإبراز الشخصية الوطنية . وهذا الجهاز ليكون كفوفاً وفعالاً لا بد أن يملك المميزات التي تجعله مهيمناً ، ومسيطرأ ، وقادراً على توجيه الأجهزة الأخرى .

وهذه الهيمنة والسيطرة ، وهذه القدرة على التوجيه لا تكون بالقهر والبطش المادي ، وإنما تعتمد أساساً على ثقل القيم الاجتماعية والسياسية ، وقابليتها على موازنة ثقل القيم الأخرى ، وقدرتها على خدمة أغراض أكثر شمولاً ، وأوسع مداراً من أهداف الأجهزة الأخرى .

إن تمرکز السلطة في الدولة ومسؤولية الدولة عن القيام بواجباتها في الأقطار النامية أمر لم يعد محل خلاف، سواء كان على الصعيد النظري أو الميدان العملي. وقد اندثرت نظريات القرن التاسع عشر الليبرالية، من أن الدولة تحسن صنعاً إذا ظلت بمنأى عن الاشتراك المباشر والفعال في كل مشاكل الأفراد والجماعات، وقصرت مسؤوليتها على نواحي محدودة وشاملة من مشاكل الأمة. وقد اندثرت أيضاً أو كادت نظريات تفخيم وتمجيد الدولة على أساس أنها فوق الناس، وأن مصالحها تعلو على المصالح الفئوية والشخصية، وأنها كائن مقدس، قائم بذاته له حقوق على الأفراد، الذين عليهم أداؤها دون نظر لمواقفهم الفئوية.

والسائد اليوم أن تحكم الدولة وتهيمن وتوجه لا على أساس أنها جهاز (9) مسيطر باطش، ولكن على أساس أنها أداة لخدمة المصالح العامة، وأنها تعبر عن مشاعر العامة، أو تعبر عن مشاعر الخاصة، الذين يزعمون بأن المشاعر العامة والمصالح العامة تتجسد إما في أشخاصهم، أو في تنظيماتهم، أو في آرائهم، كما هو الحال في البلاد التي تدين بولاء مطلق لشخصيات رؤسائها، أو لحزب واحد، أو لأيدولوجية معينة، أو لكل هؤلاء مجتمعين.

وبلادنا تؤمن بحق السلطة في أن تحكم، ولكن لا نريد لها أن تتحكم، والمسؤولون عن السلطة لا يباشرون هذا عن حق مكتسب، ولا باعتبارهم أطرافاً أصيلة، ولكن كوكلاء وممثلين، إن مرجع السلطة وأصلها هو الشعب، ولكن الشعب لا يستطيع أن يحكم مباشرة، حتى ولا في دول المدن والقرى، فهو بحاجة إلى تنصيب

هؤلاء الوكلاء والممثلين ليحكموه، وهو بحاجة إلى أن يضع الحواجز والقيود بين هؤلاء وبين الطغيان والاستبداد، فتتج عن هذا ما كان من فصل السلطات، ووضع الدساتير، ونصب الحواجز في غير بلادنا، حيث نشأت هذه النظم، ونمت، وشبت عن الطوق، وأصبح تنسيق العلاقات بين سلطات الشعب وأجهزته أمراً يتم أوتوماتيكياً. إما عن طريق العادات المرعية أو عن طريق الأيدولوجية المتحكمة، وإما عن طريق سلطات الفرد وأنموذجه المحتذى، ولكننا في السودان لا نملك عادات مرعية، وليست لنا أيدولوجية تتحكم وتسير، وليست هنالك زعامة يدين لها الناس بالولاء المطلق.

ولهذا أصبحت سلطات الشعب وأجهزته أدوات للتعارض، وطريقاً لتفتت السلطة، وتنازع ولائها، وأصبح الناس بين خيارين: إما ديمقراطية يضطرب فيها الأمر وتفسد فيها الحياة العامة، وإما دكتاتورية تتسلط فيها السلطة وتذهب بالحريات. وهذه هي المأساة التي يحس بعضهم أنها تلف حياتنا العامة. ولكن أهذا الخيار قدر مقدور لانجاة منه ولا فرار؟ أليس هناك طريق وسط كذلك الذي وجدته الأقدمون، وعدوه فضيلة الفضائل؟

وفي حساباني أن ذلك ممكن ويسير، وسيتم إذا أعاد الناس النظر في أمر جهازهم التنفيذي، وأعادوا توزيع اختصاصاته بين جهازين أحدهما دائم، والآخر متغير، ولكن ولأيهما معاً للقانون.

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/4)

قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

خلص الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق لعدد فبراير 1969م من مجلة الخرطوم إلى أن السودان الحر المستقل لا يمتلك عادات مرعية في شؤون الحكم والسياسة، وليست له أيديولوجية تتحكم في تسير دفة أمور الناس الحياتية، ولم يحظ بزعامة قومية يدين لها الناس بالولاء المطلق، كزعامة سوكارنو في إندونيسيا، وغاندي في الهند. لذا فإن هذا الواقع السياسي السوداني المترهل وضع الأهلين بين سندان الديمقراطية الذي يحتل فيه النظام الديواني وتفسد الحياة العامة، ومطرقة الدكتاتورية التي تتسلط في السلطة وتذهب بحريات العباد ومقدساتهم. فمن وجهة نظره أن هذه هي المأساة الكبرى التي يعيشها أهل السودان، ويكتوي بشرارها ونارها الضعفاء منهم، لأن أعراضها السالبة تنسحب سلباً على مظاهر حياتهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. ولكن هذا الواقع المتصدع، حسب مبلغ ظنه، لم يدفع القلة الخيرة للركون

والياس ، بل يحثها دوماً على البحث عن طريق وسط ، كذلك الذي
وجده الأقدمون وعدّوه فضيلة الفضائل . وفي المقال الرابع يحاول
الدكتور جعفر بنحيت أن يعرض السمات العامة والملامح المميزة لهذا
الطريق الوسط المنشود ، الذي يريد منه مشروعاً يحكم مصالح الناس
في السودان ، وينظمها عن طريق الوكالة وتفويض الشعب صاحب
الحق الأصيل ، دون أن يتحكم في مصائرهم وحرّياتهم المكتسبة .

(4)

□□

إن أساس مشكلة السلطة بعد الاستقلال في السودان ، وفي عديد من الدول النامية ، هي أنها صارت منطقة امتداد للقوى القطاعية ، يستغلها كل قطاع عندما يحرزها لخدمة أفكاره ومصالحه القطاعية ، وفي أحيان كثيرة تجد أجهزة السلطة نفسها محاصرة بالأجهزة القطاعية ، أسيرة لرغباتها وأهوائها مما يضعف من احترامها لنفسها وولائها لمثلها . ونسبة إلى تعدد القوى القطاعية وانقسام قواها بدرجة لا تيسر لقوة ما الانفراد بالسلطة ، فإن نتائج هيمنة القوى القطاعية على منطقة السلطة كان فل نفوذ السلطة بدلاً من أن تصير السلطة جهازاً قادراً على البت والتنفيذ والتوجيه ، أصبحت أشبه ما تكون بمدينة صغيرة يبتغي صاحبها أن يقطع بها حلقوم جمل ضخم كبير العنق ، فلا ينال من ذلك إلا جرحاً هنا ، وشلخاً هناك .

إن محاولة تخليص السلطة من أسر القوى القطاعية لإكمال فعاليتها وتوجيهها لخدمة المصالح العامة ليست اتجاهًا ينبغي به البيروقراطيون تحصين مراكز نفوذهم ، ودعم مذاهبهم في العمل والتفكير ، ولكنها أصلاً حركة نبعت في السودان الحديث نتيجة لتجربة الحركة السياسية الوطنية في علاقاتها مع القوى القطاعية ، التي ائتملت

معها ، واستندت إليها في مقاومتها للحكم الأجنبي ، وكانت أول ظاهرة لهذه الحركة اصطدام القيادة السياسية للحكم الوطني بالقيادة الطائفية في مطالع عهد الاستقلال ، (6) ثم تصعيد هذا الاصطدام حتى انتهى ب بروز القيادة السياسية كقوة مستقلة استطاعت أن تستند إلى سلطة الدولة في الخروج على أمرها وإشارة القيادة الطائفية القطاعية ، بل استطاعت أيضاً أن ترفع احتكارها ل جماهير مناطق معينة ، وأن تنافسها في الشعبية ، واكتساب الولاء العاطفي .

وبرغم من أن قدرة القيادة السياسية على الصمود لم تكن طويلة ، إذ استطاعت القوى القطاعية أن تزيجها عن منطقة السلطة ، إلا أن الثمن الذي أجبرت تلك القوى على دفعه كان عظيماً . لقد تناست تلك القوى عداء تاريخياً طال به الأمد ، ونفوذاً متنازعاً ، واثلت خوفاً من خطر داهم كان بالأمس لها ريباً ، ولكنه شب على الطوق واستفحل أمره .

ولم تقتصر ظاهرة تخليص السلطة من أسر القوى القطاعية على مصرع " القداسة على أعتاب السياسة " ، بل تعدته إلى صد وردع حركات التفتت الإقليمية ، التي كانت تهدد الكيان الوطني للدولة الوليدة ، وكان أعظم نصر للسلطة المتحررة أنها انتقلت بالبلاد من عهد لآخر في هدوء وسلام ، ولم يتح لنا تقدير مغامنا من ذلك إلا بعد أن شهدنا ما سال بالكنغو من دماء ، وما جرى في الجزائر من فرقة وتصفيات وعداء بين زملاء السلاح ورفقاء العرق والدم في الجبال ، ثم ما تجرعته قبرص من انفلاق في شخصيتها الوطنية .

ولئن سقطت راية السلطة المتحررة أمام التحالف القطاعي

الطائفي اللون فإن تعثر الحكم الائتلافي المستند إلى القوى القطاعية كان دليلاً على أن السلطة المأسورة ليست سلطة فعالة . وقد جاء الانقلاب العسكري متجهاً اتجاهاً مستقلاً عن دائرة النفوذ القطاعي ، بل قد استطاع أن يسير ذلك النفوذ لخدمته بدليل بيانات التأييد المشهورة ، بل بلغ تحرير السلطة من الأسر القطاعي في عهد الحكم العسكري أن استطاع (8) الحاكمون أن يحكموا دون جهاز تنظيمي شعبي يسند حكمهم .

كانت السلطة السياسية متحررة من الأسر القطاعي في عهد الحكم العسكري ، ولكنها كانت محروسة بقوة السلاح ، ولهذا فقد كانت فعاليتها ضعيفة ، إذ يفترض في السلطة القوية الشأن أن تحرس نفسها بنفوذها ، الذي يخضع له حتى السلاح ، ولهذا عندما رفع السلاح حمايته عن السلطة سقطت في أيدي الثائرين عليها .

وبعد ثورة أكتوبر تنازعت السلطة القوى القطاعية الكبرى ، بعد أن فشلت القوى الصغيرة الضاغطة في كسر عمودها الفقري ، وانتهى أمر تحرير السلطة بائتلاف طائفي متلاطم الأمواج ، ابتلع حتى القيادات السياسية التي قادت حركة تحرير السلطة . وقد جنحت حتى العناصر المائلة لتحرير السلطة خارج هذا الائتلاف إلى الحد من غلواء استقلالها ، والعمل وسط تنظيم قطاعي .

لهذا وقد تداعت اليوم معظم الرايات ، وكان لابد أن يحمل البيروقراطيون اليوم علم تحرير السلطة ، إذ لابد لهذا العلم من أن يحمل له أحد . والبيروقراطيون هم اليوم المكتوون بأسر السلطة ، والعالمون بحدها المفلول ، وهم الخيرون بمآلها إذا ما هضمتها القوى القطاعية بعد أن ابتلعتها .

إن السلطة يجب أن تتحرر من أسر القوى القطاعية، لكنها يجب أن لا تحطم ولا تذوب هذه القوى . والنظام الوسطي الذي نحاول شرح معالمة يفترض ليس فقط وجود هذه القوى ، بل يفترض أيضاً اشتراكها في استخدام السلطة، ولكنه يشترط أن لا يكون هذا الاشتراك اشتراكاً أسراً، حتى لا تفقد السلطة فعاليتها، لأنها إذا أسرت أصبحت أداة موجهة ذات ولاء جزئي ، في حين أنها إذا ظلت حرة كان ولاؤها عاماً ومتجهاً لتحقيق المثل العليا، التي ترتبط تاريخها بها .

السلطة إذن يجب أن تكون مركزاً لقوتين : إحداهما باقية ثابتة ، والأخرى متغيرة ومتجددة . القوة الثابتة ملتصقة بمركز السلطة، بل هي مظهرها ، والقوة المتغيرة نابعة من مناطق القطاعات، يحددها تغير ميزان القوى الاجتماعية في المحتوى، ويبرزها شكلاً أنواع الانتخابات المختلفة . والعلاقة بين القوتين لابد أن تكون علاقة محددة واضحة، لا تُترك لعفوية التصرف الفردي، ولا لمبهمة الحديث المعمم عن التقاليد الدستورية، ودور الخدمة المدنية تجاه النائين عن الشعب .

يمكن تحديد هذه العلاقات بين القوتين إذا أُتيح لنا تقنين السلطة، والنظر لها كجهاز ذي اختصاصات، تنقسمه هاتان القوتان، لا لأن التقسيم وسيلة لتوزيع أسلاب السلطة، ولا لأنه طريق تكتسب به الحلول الوسطي، التي يتراضى بها الناس، ولكن لأن (9) التقسيم أمر حيوي لأداء تلك الاختصاصات المرتبطة بجزئيات الجهاز ارتباطاً وثيقاً، كارتباط مهام عضو من أعضاء الجسم بذلك العضو .

لنقنن السلطة ونحدد وضعها الوظيفي كجهاز ، لابد لنا أن نقف قليلاً عند ماهيتها ، وفحواها ، ودورها الاجتماعي في الحقبة التاريخية التي تمر بلادنا بها . إن السلطة ترتبط أساساً باتخاذ القرارات ، وخلق الأحداث ، وهي إذا جنحت لهذا باستخدام القهر كانت تسلطاً ، وإن اعتمدت إليه عن طريق الإقناع والرضا سلباً كان أو إيجاباً اكتسبت الشرعية . ولكن تسلط السلطة أو شرعيتها لا يغير كثيراً من مضمون فعاليتها ، فهي هيمنة على الأحداث ، وتسيير للناس ، ولكن هذه الهيمنة الغليظة البغيضة تتغلف بتبريرات مقبولة للنفس .

إن أهم تبرير لهيمنة السلطة هو أنها في مجتمع متفتت الولاء كالمجتمع السوداني تشكل القوة الجامعة لتنظيماته والقادرة على صهرها وتوجيهها . إن هذا التجميع يتم أحياناً بالرضا ، ولكنه في أحوال أخرى يتم بقهر غير غليظ ولا عنيف . وتقسيم السلطة بين القوتين اللتين أشرنا لهما آنفاً مرتبط بنوعيه التجميع هذا .

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/5)

قراءة تحليلية في أطروحات

الدكتور جعفر محمد علي بخيت

□□

عرض الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق مرتكزات الطريق الوسط، الذي عدّه الأقدمون فضيلة الفضائل التي كانوا ينشدونها، وفق ثنائية تكاملية، طرفها الثابت يرتكّن إلى مركز السلطة، ويمثل مظهرها العام؛ وطرفها المتغير يستمد شرعيته من حراك القوى القطاعية، الذي يتجدد حسب تجدد ميزان القوى الاجتماعية، ويبرز ثقله السياسي عن طريق التدافع الديمقراطي، الذي تحدده صناديق الانتخابات المختلفة. إذاً إن هذه العلاقة الثنائية، من وجهة نظره، لا تقوم على إقصاء أية قوة من القوى القطاعية لمصلحة قوة أخرى، بل تسعى جاهدة لتوظيفها جميعاً في خدمة الشأن العام، ويقترح لصون هذه العلاقة الجدلية بين الثابت والمتغير جملة من القوانين واللوائح التنظيمية، التي يسنها ذوو الاختصاص ويتعاهد عليها الجميع. ثم يثمن شرعية هذا التقنين بأنها لا تهدف إلى تقسيم السلطة واستلابها وتقطيع أوصالها، ولا تشكل

حلولاً وسطى تتوضع عليها القوى القطاعية لتحقيق كسب عارض، بل هو أمر حيوي لضبط أداء الثابت والمتغير في نسق منظومة تهدف إلى صون المصلحة العامة وتسويرها، وهذه المنظومة تُعرف في قواميس الدراسات السياسية بـ "الرؤية الاستراتيجية".
ويفصّل الدكتور جعفر نجيت في مقاله الخامس والصادر في أبريل 1969م ما أجمله بشأن الطريق الوسط، وطبيعة الرؤية الاستراتيجية المصاحبة له، وآليات تفعيله على صعيد الواقع.

(5)

□□

إن هيمنة السلطة على عجلة الحياة العامة، وتوجيهها لأسباب التطور في البلاد، وتحكُّمها في شكل الحياة المقبلة، يبرره في السودان تفتت الولاء، وبلورة وتعدد مراكز القوى، وحاجة المواطنين بولاءاتهم المتقسمة إلى ضروب من الخدمات الاجتماعية، مرتبطة أساساً بالدولة الحديثة، التي يحتاج قيامها إلى قوة لها فعالية على تجميع الطاقات المشتتة وصهر عناصرها، ومثل هذا التجميع قد يتم بالرضا، وقد يتم بنوع من القسر لا يرقى إلى منتهى القهر، وإنما هو نوع من الضغط ليس بالعاتي ولا العنيف.

لقد عزلت فكرة ديمقراطية الحكم وزوال التحكم المتسلط منهجية التجميع بالعنف (13) القاهر، بل أن تجميع القهر المستبد لا يصح أن يسمى تجمعاً، فهو تحريك للعناصر المتجمعة على غير رغبتها، وهو حشد لها لم يضع في الاعتبار قدرة العناصر المتجمعة على الحركة الذاتية، وارتباط قوتها المنبثقة منها بوضعها البيئي.

إن السلطة في السودان لتكون فعالة دون أن تكون فعاليتها ضرباً من ضروب الاستبداد، لا بد أن يتقسمها محوران: محور يدور على حكم الرضا والولاء الذاتي النابع من النفس والقطاعي المنحي،

ومحور آخر يركز على الحكم بالتوجيه المنفصل عن سيطرة الاتجاهات المهيمنة والجماعية الاتجاه .

لقد كان المحور الثاني أرسخ مكاناً في عجلة السلطة، وأقدم عهداً، وبالتالي ارتبط بإنجازات أدخلت في الحياة العامة، وتقاليده أقوم، ولكن لفترة طويلة كان هذا المحور يركز عليه محرك تديره طاقة من العنف والعنف الغليظ . ولقد أدى هذا إلى أن اختلطت السلطة التوجيهية بالسلطة الاستعمارية، وفسر الولاء المهني والنظرة الجماعية بأنه تعبير عن الاهتمامات غير الوطنية، بل حتى منجزاته الاجتماعية والاقتصادية فقدت دلالاتها الذاتية، وأصبحت فقط تعبيراً عن الرغبة في حفظ الأمن والنظام .

أما المحور الأول فهو نقطة ارتكاز التجمعات المحلية على أشكالها العامة، وهو الميدان الذي تبرز فيه القوى القطاعية موضحة اتجاهاتها ورغباتها . والحركة الوطنية كما قد عبرنا عنها في مقال سابق إنما هي في حقيقتها تجمع للقوى القطاعية، واقتحامها لميدان السلطة واحتلالها له . والذي نريد هو إزالة آثار العدوان، عدوان السلطة القطاعية على غير ميدان تخصصها واهتمامها . والذي نريد هو أن نرد للسلطة الموجهة المرتبطة بالولاء المهني اعتبارها القديم، وفعاليتها بعد تخليصها من آثار التسلط الاستعماري .

إن فعالية السلطة تركز على الجهاز التنفيذي، وهو اليوم محل احتكار أهل النفوذ القطاعي، وقد وصلوا إلى ذلك بالإثارة والاحتكام إلى النخب وأصواتهم، والجهاز التنفيذي يحتاج لأن يفك عنه أسر العقلية القطاعية المرتبطة بالنادي والشارع، والتي تنعكس

صفاتها في الليلة السياسية، وفي الشعارات التي تقيد سير الحياة العامة، لأنها تربط سياسة السلطة بأمني ليست بعيدة عن الأحلام، وتبعدها عن الواقع المعاش، وتترك السلطة سجينة تاريخ قديم أو حديث، هي في الوقت نفسه خلقتها من العدم. الجهاز التنفيذي إذن ليس احتكاراً قطاعياً خالصاً، وإنما هو وحدة محرك تعمل بمحركين، لكل منهما شكله الخاص، وكل واحد منهما تنفجر طاقاته بوقود خاص. إن مركبة كهذه غريبة في عالم المركبات، حتى الفضائي منها، ولكننا نعيش أيضاً في واقع أغرب من واقع الفضاء سياسياً واجتماعياً، ولهذا فإننا نخطئ إذا استبعدنا ما هو غريب بحكم تجارب غيرنا، مهملين واقعنا واحتياجاتنا.

(14) ووفقاً لهذا فإن الجهاز التنفيذي الذي تتمركز السلطة فيه يجب أن يكون للمحور المرتكز على السياسة الموجهة بالاعتبارات المهنية ميدان فسيح فيه، وسلطة هذا المحور لا ينبغي أن تكون قاصرة ومقصورة على دائرة ضيقة، هي التي تفصل بين مكتب الوكيل والوزير في الوزارة، بل إنها يجب أن تكون مستقلة وضاربة في الأرض نفوذاً وأعواناً وتقاليد معروفة للعمل. وهذه السلطة المكتبية لكي نمنعها من أن تصبح تسلطاً فردياً يجب أن تستمد صلاحياتها من قانون يقترحه ويقدمه ويبنى سياساته رجال السلطة الأخرى في الجهاز التنفيذي، الذي لأهله حق التوجيه العريض، ولكن ليس لهم حق المبادأة في تقرير طرق التنفيذ أو توليه عنوةً واقتداراً.

إن ممثلي القوة القطاعية يفسدون السلطة وتفسدهم السلطة، ولو ترك لهم محور السلطة المكتبية ليدروه فسيديرونه بما يعرفون، وما

يعرفون لا يصلح للعمل به من حيث أنهم لو اكتفوا بواجب التوجيه العريض لمثلوا القيم القطاعية واتجاهاتها، وأعطوا الإدارة صورة عن المناخ الفكري الذي ستتفاعل معه، وتتأثر به القرارات الإدارية.

إن الجهاز التنفيذي وهو تحت ضغط الثقل القطاعي، قد توزعت وزاراته ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرضي الأنصار بالخدمات الاقتصادية، واتجاه يرضي الزعماء القيايين بامتيازات ذات أنواع وأنماط، واتجاه يرضي (طلابه الحمر) بامتيازات من الجاه والسلطان، ولكل اتجاه وزاراته. وإنني أخال زعماء المشاعر القطاعية قد ضجوا بالشكوى مما يلاقون من عنت وإرهاق في الاستجابة لأنصارهم، ولا بد أنهم سيرون إذا ما تولي الجهاز العام كل المهام التي تستثير الشكاوى والطموع، فيتفرغ أهل الاتجاه القطاعي للتوجيه العريض ورسم السياسات.

وإذا ما استجيب لهذا ستكون رخص الاستيراد، والأسلحة، والطمبات مثل الرخص التجارية، محل مسؤولية المكاتب الإدارية، وسينتهي ما نسمعه من فساد أو استقلال النفوذ، وهذا أمر قد لا يرضاه الجميع.

إننا نحد من سيطرة محور النفوذ القطاعي، لا لأننا نريد دولة الموظفين وسيطرة البيروقراطيين، ولكن لأننا نبتغي تقوية دور ومركز الوظيفة، ونبتغي إعلاء سلطة المكتب، وممارسة السلطة ليست ضرباً من التصرف العفوي، وإنما هي احترام له تقاليد ومثله وإجراءاته، فإذا سلمنا بحق السلطة السياسية، وهي في واقعنا المعاصر تحالف لقوى قطاعية معينة ذات ارتباطات فردية وفئوية في التوجيه

العريض ، ورسم (15) السياسات ، وفي حقها أن تمارس نشاطها في ميدانها بما ألفت ، وتحذق من أساليب كانت تلك أساليب السلطة الزرقاء ، أو أساليب حفلات الشاي ، أو تجمعات ما بعد الصلاة ، فإن السلطة الإدارية يجب أن تسير أمورها وفق ما ينبغي لها .

وتوزيع السلطة بين محوين : المحور السياسي القطاعي النزعة ذي العقلية المنفعلة أبداً بالضغوط الفئوية الإقليمية ، والمتأثرة كثيراً بالنتائج السريعة المتوقعة في المستقبل القريب ، والمحور الإداري ذي الولاء العام المتنامي فوق الارتباطات القطاعية ، والانحياز الضيق الذي تسيره العقلية المكتبية ، وهو أكثر حساسية للنتائج ذات المدى البعيد ، وأقل انفعالاً بالضغوط اليومية النابعة إما من حوادث فردية ، أو من واقع طارئ ليس له من الديمومة ما يبرر تغيير القوانين وقلب الأوضاع .

توزيع السلطة بين هذين المحورين يحتاج إلى تفصيل وتحديد ، لأنه لو ترك لمبهمات المثل ، وظل الحديث عن التعاون والمصلحة العامة وخدمة الوطن ، لغدا محل التنازع والتغول ثم الدسائس والمؤتمرات ، وانتهى أمره أخيراً إما بالكبت وإما بالعصيان . والتوزيع المفصل المحدد يتم لشيئين : نصوص دستورية واضحة عن واجب الجهازين السياسي والإداري في السلطة التنفيذية ، وقوانين ولوائح متعددة توضح كل العمل الإداري ، لكل وزارة ، وإجراءات أعمالها ، وحدود مسؤوليات موظفيها ، وعلاقات وإجراءات العمل بين المكتب السياسي للوزارة والمكتب الإداري .

والجهاز السياسي ممثلاً في مجلس الوزراء وفي المكاتب السياسية المختلفة بالوزارات أكثر من غيره حاجة لتقنين وتأسيس إجراءاته

وأعماله، إذ هو حديث العهد كجهاز يمارس السلطة وليس عنده من التقاليد ما ييسر له ممارسة عملية دون الحاجة لنصوص ولوائح، بل التقاليد التي لديه نابعة من خبرة غير مكتبية قائمة أساساً على الانفعال المستثار نتيجة حدث فردي أو واقع طارئ. ولقد كان نشاط الحركة الوطنية أصدق تعبير عن هذه الخبرة، إذ ارتبطت بالحوادث الفردية، وغداً نشاطها نوعاً من "النوبات" أو الانتفاضات الموسمية.

وأعمال مجلس الوزراء في كل العهود بعد الاستقلال لم تستطع أن تخرج من أسر الخبرة التاريخية، التي نالها العاملون في القطاع السياسي، واصطبغت بها الحركة الوطنية، والحياة السياسية عموماً، والتي تميزت بقصر النفس وبفقدان عنصر المبادأة، وعدم القدرة على مواجهة الضغوط لصددها أولاً، ثم الارتفاع فوقها ثانياً، ثم العمل على توجيهها بالاستجابة أو بالصد في حرية، وربما كانت هناك بعض المحاولات الناجحة في هذا المضمار، ولكنها فيما عدا تجربة الحكم الذاتي التي انتهت بالاستقلال، والتي لا نجد لها مثيلاً في معظم الأقطار النامية، ولا في تاريخنا المعاصر، كانت كلها محاولات متعثرة أجهضها ضغط الحوادث المعاصرة، أو عدم استقرار السلطة السياسية لوقت كاف في أيدي معلومة.

(16) وقد أدت زحمة الأحداث وتتابعها إلى أن تزدحم أجندة مجلس الوزراء بالأعراض الطارئة والمسائل المحددة، ورغم أن بعض مسائل الإصلاح قد اهتم بها، لكن هذا الاهتمام هو أيضاً قد أخذ الشكل الفردي الإداري. وكثير من القلقلة التي نشكو منها راجع إلى هذا الانغماس المبالغ فيه في معالجة كل المشاكل الإدارية، والتي يزيد في حدتها وفي خطرها أن المتقلدين للسلطة ورغبتهم في أن يحققوا أكبر

قسط من السياسة وتركيزها في نطاق محدد، حتى رغبتهم في أن يحققوا أكبر قسط من المطالب الفئوية ليتصدون لكل مشكلة من شكاوى المزارعين عن زيادة تكاليف الإنتاج إلى مظاهرات الباعة المتجولين، حتى أصبحت قطاعات السلطة لا معنى لها، وحتى كدنا نعود لبداية السلطة، حيث تتركز في فرد يجلس تحت شجرة أو في قصر يقضي فيه الأمور بالفطرة السليمة، بلا ملف، ولا مكنة كتابة، ولا لوائح أو سوابق.

كل هذا يستلزم تحديد وتقنين السلطة السياسية وتركيزها في نطاق محدد، حتى يتم بناء تقاليد لها، ثم من بعد ذلك يمكن تحديد صلاحيتها، وإيجاد متنفس إداري لتنفيذها، وفي علاقة الجهاز السياسي بالإداري يجب أن نضع في الاعتبار، ليس فقط نظريات التنظيم السياسي، ولكن أيضاً الواقع في السودان. إننا كلنا ننشد التغيير، ولكن من الذي يحقق ويمثل إرادة التغيير عن طريق السلطة؟ السياسيون أم المكتبيون؟ هذا ما سنوضحه مستقبلاً.

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/6)

قراءة تحليلية في أطروحات

د. جعفر محمد علي بخيت

□□

سلط الدكتور جعفر محمد علي بخيت في مقاله السابق ضوءاً ساطعاً على أهمية الجهاز التنفيذي، الذي يقوم على ثنائية الوظائف الوزارية والمهن الإدارية، مقترحاً أن المسافة التي تفصل بين مكتب الوزير في الوزارة ومكتب الوكيل، الذي يتسهم قمة الهرم الإداري، يجب أن تكون مسافة واسعة ومُقنَّنة لطبيعة العلاقة التي تجمع بين طرفيها، تقنياً يحصر عطاء شاغلي المناصب الوزارية في رسم السياسات العامة، ووضع الخطط الاستراتيجية، مع الاستئناس بآراء مستشاريهم من ذوي الخبرة المهنية والكفاية الإدارية، دون أن يكون لهم حولٌ أو طولٌ في الإجراءات التنفيذية الروتينية التي تعدُّ من صميم عمل الجهاز الإداري. وحثه في ذلك أن شاغلي المناصب الوزارية يفسدون العمل التنفيذي، إذا ترك لهم الحبل على الغارب، لأنهم أصحاب نزعة قطاعية منفعة أبدأ بالضغط الفئوي، ومتأثرة دوماً بالنتائج السريعة والمتوقعة في المستقبل القريب، وذلك بخلاف

الإداريين من ذوي الولاء العام، المتسامي فوق الارتباطات القطاعية والانحيازات الضيقة، وذلك وفق أدبيات العقلية المكتبية، التي تُعدُّ أقل انفعالاً بالضغوط اليومية النابعة من الحوادث الفردية العارضة، وأكثر صرامة مع الوقائع الطارئة التي تبرر تغيير القوانين، وقلب الأوضاع الإدارية رأساً على عقب. وفي ضوء هذه الرؤية الإصلاحية بعيدة المنال في سودان ما بعد الاستقلال ينتقل الدكتور جعفر نجيت إلى قضية التغيير والتحديث، التي جعلها محور مقالته السادس والأخير، الذي صدر في شهر يونيو 1969م، أي بعد بضعة أيام وليال من تشييع نعش الديمقراطية الثانية (1964-1969م)، واستبدالها بالذّي هو أدنى، حكومة عسكرية معضدةً بقوى قطاعات اليسار والقوات المسلحة.

(6)

□□

هناك اتفاق يكاد أن يبلغ الإجماع بين المهتمين بالشؤون العامة من أن دور السلطة في قيادة المجتمع وتوجيه سيره وتحديد مثله دور أساسي وطليعي ، لا بد لها من القيام به ، وحتى في المجتمعات التي قطعت شوطاً بعيداً في التقدم الحضاري ، والتي كانت تترك ميداناً كبيراً للجماعات الصغيرة والوحدات القطاعية ، لتقوم بأمره ، وتهيمن على شؤونه ، وتؤكد دور الدولة في السيطرة الموجهة .

لكن الناس قد اتفقوا حول هيمنة السلطة ودورها التوجيهي ، وحققها في قيادة مجتمعاتها ، واختلفوا فيمن يدير السلطة ويوجه دفتها ، واختلفوا في الحق الذي يبرر ذلك ويلزم الغير به . لقد صار من نافلة القول أن الأمم المتخلفة تحتاج للسلطة ، وتستخدمها لتنمي طاقاتها ، وتحدد جوانب حياتها ، وقد أصبح مقبولاً أن أجدر الناس بالسلطة هم الناس أنفسهم ، ينبون عنهم أقدرهم على قيادة عجلة التجديد ، وأكثرهم استجابة لإرادة التغيير ، ولكن من الذي يمثل إرادة التغيير ، ومن الذي يحقق التجديد المنشود؟

قالوا عن إرادة التغيير في السودان أنها تمثلت أساساً في رفض البيروقراطية ، وفي تحقيق رغبات الشارع . وقالوا إن الذين يمثلون

إدارة التغيير هم الجالسون على الجمر المتقلبون على اللظى ، الذين إن خانوا أمانة الشارع أو تلقموا بها كان مصيرهم إما لزالنجي أو لجوبا .

وقد نفى هؤلاء أن تكون إرادة التغيير عند المكتبيين البيروقراطيين الجالسين في الأبراج العاجية ، الذين يحيون مع الملفات ، يودعون حاكماً ويستقبلون آخر بالمذكرات ، والقوانين ، والإشارات لخطابات سلفت ، واجتماعات عفا عليها الزمان ، وهم في غفلة عن الشارع ومتطلباته وآماله .

ولقد أُنذر مسؤول كبير في دولة السودان البيروقراطيين فيها أن يتبهاوا للمصير (66) المحتوم ، الذي سيحل بهم إن أهملوا مطالب الشارع يوم أن تمتلئ بالشارع الجيوش ، إما في البزات الرسمية ، أو في لباس الأهالي الغبش ، تبتغي الجديد وتطلب التغيير . وقد أنكر المسؤول الكبير على الخدمة المدنية أن تدعي لنفسها حق التوجيه ، وهي مؤسسة محدثة نشأت بعد الاستقلال ، ولم ترتبط بآمال الناس ومصائرهم ارتباط الحركة السياسية ، التي أحدثت أكبر تغيير في حياة الناس ، فمنحتهم الحرية ، وهيات لهم أسباب الحياة الكريمة ، وخلقت الفرص لهم لينموا كل طاقاتهم .

ونحن لا نريد أن ندفع عن الخدمة المدنية سبة ، أو نحملها من المآثر ما هي غير جديرة به ، وإنما نريد لميزان التقييم أن يستوي ، ولإدارة التغيير أن يعبر عنها أهلها . نريد للسلطة أن تكون ملكاً مشاعاً بين كل القادرين على فرض إدارة التغيير ، لا تنفلت بها فئة من السياسيين أو البيروقراطيين ، وتجعلها لنفسها وقفاً ، مستأثرة بحق

التوجيه ، ومنكرة على الفئات الأخرى الدور الذي يهيئه لها تراثها التاريخي ، وفعالية جهازها في استراتيجية التنمية ودفع عجلة التطور . إن أجدر الفئات بحمل أمانة التجديد ، ودفع حركة التقدم ، وتحقيق إرادة التغيير هي الفئات ذات الولاء العام ، المستقلة عن تيارات الخضوع القطاعي ، الذي تمثله تيارات التجديد والتغيير حقاً وصدقاً . إن إرادة التغيير مرتبطة بالعقلية المجددة ، القادرة على تحرير نفسها من أسر المثل الذاتية ، أو هي بشأن التجديد متطابقة مع العقلية المكتبية المستمدة من النظرة الموضوعية المنهج التحليلي القائم على الاستقراء من حقائق مجمعة ومحصنة ، والمعتمدة على نتائج تؤيدها مقدمات تحقق افتراض صحتها ، وقد جربت هذه النتائج فتكرر بالبرهان العملي ثبوتها اليقين .

هذه العقلية المكتبية تستمد قوتها من خبرة أصلية ، ومن تراث متواصل الحلقات منتشر في الملفات هذه التي يحتقرها البعض ، وهي في الحق أساس كل عمل جدي . والملفات بوجودها وبإلزامها تشكل نوعاً من التقييد على السلطة ، تبلغ درجة التقييد الخلفي ، فيمنعها من الجموح ، ويجدها عن التعاون ، ويعظمها عن المحاباة .

وهي تيسر للماسكين بأزمة الأمور ، بأن يبنوا تخطيطهم على سوابق مدروسة ، وبدايات قد جربت وتحقق مدى فعاليتها ، وهي تمكن المسؤولين من أن يعيدوا النظر فيما سبق اتخاذه من قرارات وفق تغير الأحوال ، فيعدلوا منه ما شاؤوا حتى يستقيم لهم الأمر .

أين كل هذا من فئة تعمل بوحى الشارع ، وتطلعاته المفاجئة ، وعواطفه المذبذبة ، وأهوائه التي لا ضابط لها ولا مقيد . إن إرادة

التغيير لتكون هادفة للخير لا بد أن تكون موضوعية ، بعيدة عن أسر
العواطف القطاعية وولاءاتها المحدودة ، وهي في شمولها الأسر لا بد
وأن تصطدم بالصخور المحلية ، ولكن عليها أن تذيب هذه الصخور
من بحر التغيير الطامي .

إن الحركة السياسية بتاريخها المعروف ، وارتباطاتها القطاعية تعجز
أن تقود حركة التغيير ، لأسباب تتصل بالمثّل أولاً ، والاستراتيجية
العملية ثانياً .

السلطة وتنازع الولاء في السودان (7/7) قراءة تحليلية في أطروحات د. جعفر بخيت والتجربة الماليزية المعاصرة

□□

في خاتمة هذا المسح الشامل لمقالات الدكتور جعفر محمد علي بخيت، نجمل القول في أن معظم قيادات القوى القطاعية في السودان لم تحتف بأطروحاته الإصلاحية عندما كان جعفرًا يغرد خارج سرب السلطة السياسية، وقد هجره بعض المعجبين بفنّه عندما أضحى مُنظراً لحكومة مايو العسكرية (1969-1985م)، وفي كلتا الحالتين كان واقعه أشبه بواقع أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي (ت. 965م) وعبد الرحمن بن خلدون (ت. 1406م)، لأننا إذا نظرنا إلى سلوكهما السياسي وتطلعاتهما البلاطية لوضعنا أعمالهما الأدبية والفكرية موضع جرح وتعديل، وإذا قرأنا تلك الأعمال بتجرد وموضوعية لأدركنا عبقرية الرجلين، وعظمة أسهاماتهما الأدبية والفكرية في إثراء المكتبة العربية. وينطبق واقع الحال هذا على المقالات الست المتميزة، التي نشرها الدكتور جعفر بخيت في مجلة الخرطوم، قبل أن يكون سائداً للسلطة السياسية، والتي يستحسن أن

نثمَّنها بمعزل عن ممارسة الرجل الوزارية اللاحقة في حكومة مايو ،
التي اختلف الرأي العام بشأنها إيجاباً وسلباً ، لأن هذه المقالات لم
تكن مراثي جوفاء ، ولا عويلاً أخرق على واقع السودان المتصدع
آنذاك ، وإنما هي استقراء واع ، وقراءة ذكية لما بين سطور الأقدار
السياسية وملحقاتها ، وتصلح أيضاً للاستئناس والاستشارة في تقييم
الوضع السياسي الراهن في السودان ، وفي تشخيص تقوقع السلطة
السياسية التي فقدت بوصلتها الاستراتيجية في عهد العولة الوضعية
المعاصرة ، وسيادة الدولة القطرية المحاصرة . إذاً ما هي الدروس
والعبر التي نستخلصها من إعادة قراءة هذه المقالات ، وكيف نزاوج
بينها وبين واقع السودان المعيش ، وأدبيات التجربة الماليزية الرائدة
مضموناً ومعنى ، والتي أفلحت بفضل عطائها السامق في أن تصنع
من نفسها أنموذجاً سياسياً مرموقاً في جنوب شرق آسيا ، وفي أن تنمي
مواردها الطبيعية والبشرية تنميةً متوازنةً ومفارقةً لمعدلات النمو
المتذبذبة في معظم بلدان "العالم الثالث" ؟

أولاً: أزمة الرؤية الاستراتيجية

كانت أزمة الرؤية الاستراتيجية التي يعاني منها السودان ما بعد
الاستقلال واسطة عقد للمقالات التي نشرها الدكتور جعفر محمد
علي بخيت ، لأن أعراضها الأولى تجلّت في ضعف السلطة السياسية
المركزية ، ذلك الضعف الذي شخّصه الراوي بأنه بيت الداء ومفصل
الإعياء والفشل . وحسب تحليله الثاقب ، فإن غياب الرؤية
الاستراتيجية هو الذي أدّى إلى عجز الحكومات السودانية المتتالية -
سواء كانت مدنية أو عسكرية- من وضع دستور دائم يتعاهد عليه

الناس ، باختلاف ألوان طيفهم السياسي ، ومشاربهم الفكرية ، ثم يتواضعون على مرجعيته الثابتة في حل نزاعاتهم الآنية ، وما تحبله لهم الأيام والليالي من قضايا وخلافات مصيرية . وتعني مرجعية الدستور في هذا المضمار الاستقرار السياسي القائم على التسامح الوطني وسماع الرأي والرأي الآخر عبر مؤسسات ديمقراطية راشدة ، وتعني تطوير قدرات القوى القطاعية في تحقيق كسبها الجماهيري المشروع وتوجيه ذلك الكسب في خدمة الصالح العام ، وتعني تحقيق التنمية المتوازنة بين المركز والتخوم (أو ما يعرف بالهامش) . فإن غياب هذه البوصلة الاستراتيجية الموجه لمسار أهل السودان قد أدى إلى إندلاع مشكلة الجنوب ، وتداعياتها السياسية والعسكرية ، وإلى جدلية الحلقة المفرغة بين المؤسسة العسكرية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وأخيراً تبلورت حصيلة هذه الأزمة في طبيعة الحراك السياسي القائم الآن في السودان ، الذي أصبح حراكاً محموماً ومهووساً بهاجس السيطرة القطاعية ، الأمر الذي قوّض حيادية السلطة السياسية المركزية ، وجعلها تدور في فلك القوة الغالبة والمسيطرة ، التي تحرس نفسها وزبائنها بقوة السلاح التي لا تقوى دوماً على قهر إرادة الشعوب وسلب حقوقهم المكتسبة ، ولكنها في الوقت نفسه تفشل في تحقيق العطاء المثمر والتواصل الإيجابي الجاد بين أهل الوطن الواحد ، ويتحول بذلك التدافع الفكري والسياسي إلى صراع طاحن ومدمر ، تحكمه سيناريوهات عسكرية ، تقوم على منطق القوة وأسلوب الغاب . ويصبح شأن القضايا الداخلية شأناً دولياً ، يُناقش على

طاولات مجلس الأمن ومؤسسات المجتمع الدولي ، وتحاك المؤامرات بشأنه على موائد القوى الأمبريالية الطامعة في ثروات السودان وموارده الطبيعية ، وهنا يختلط الحابل بالنابل ، ويضحى الشأن الوطني شأنًا متنازعاً حوله محلياً وإقليمياً ودولياً ، وتظل سيادة الدولة القطرية سيادة منقوصة ومحاصرة .

ثانياً: تدهور الخدمة المدنية

عوّل الدكتور جعفر محمد علي نجيت على أهمية الخدمة المدنية العامة ، التي أربك عطاءها قادة العمل السياسي - (ومن بينهم الراوي نفسه) - الذين نعتوا أفراد طاقهم الفني والإداري بالعجر عن التغيير والتحديث ، بحجة أنهم بيروقراطيون جالسون في أبراج عاجية ، يحيون مع الملفات ، ويودعون حاكماً ، ويستقبلون آخر بالمذكرات ، والقوانين والإشارات لخطابات سلفت ، واجتماعات عفا عليها الزمن ، وهم في غفلة عن الشارع ومتطلباته وآماله . ووصف بعضهم مؤسسة الخدمة المدنية العامة بأنها مؤسسة مُحدثة نشأت بعد الاستقلال ، ولم ترتبط بآمال الناس ومصائرهم ارتباط الحركة السياسية التي أحدثت أكبر تغيير في حياة الناس ، فمنحتهم الحرية ، وهيات لهم أسباب الحياة الكريمة ، وخلقت الفرص لهم لينموا كل طاقاتهم . بيد أن هؤلاء نسوا أو تناسوا أهمية الخدمة المدنية العامة ، التي كانت تستمد قوتها من خبرة أصيلة ، ومن تراث متواصل الحلقات منتشر في الملفات المكتبية ، التي احتقرها ممثلوا القوى القطاعية في السودان ، دون أن يدركوا أن الملفات بوجودها المعلوماتي وبإلزامها القانوني تشكل نوعاً من التقييد على السلطة ،

يبلغ درجة التقييد الخلقي ، فيمنعها من الطيش الإداري ، ويحدها عن التهاون ، ويعظها عن المحاباة والفساد . وواضح من عرض الدكتور جعفر نجيت ، الذي لا نبرأه من تهمة المشاركة في تدهور الخدمة المدنية في السودان ، أن العقلية الاستراتيجية في السودان لم تدرك قيمة الخط الفاصل بين شاغلي المناصب الوزارية وسدنة الخدمة المدنية العامة ، ذلك الخط الذي يضع على عاتق قادة التوجهات القطاعية مسؤولية صياغة السياسة العامة وتحديد مسارات الرؤى الاستراتيجية ، ويلزم في الوقت نفسه شاغلي الوظائف التنفيذية ذات البعد الإداري والفني أن يقوموا بترجمة هذه السياسة على صعيد الواقع ، وفق أجندة تخدم مصلحة الشارع العام والرؤية الاستراتيجية التي توافق عليها الناس .

فإن غياب هذه النظرة الديوانية الحاذقة قد كان ولا يزال من أمات التحديات التي تواجه أهل السودان حكاماً ومحكومين ، والتي جعلت القائمين بأمر السلطة السياسية يستبدلون الذي هو أدنى (الولاء) بالذي هو خير (الخبرة) ، ويفسحون المجال للعمل التنفيذي والإداري الأخرق ، الذي لا يلتزم بأدبيات الخدمة الديوانية ، والأعراف المهنية المرعية في الخدمة المدنية العامة ، ومن ثم تصدر القرارات التنفيذية في المحافل العامة ، والتجمعات الجماهيرية دون دراسة أو تمحيص ، ويُؤسس بعضها على استشارة بطانة قطاعية لا تفكر إلا داخل النسق التنظيمي والمطامع الذاتية . وبذلك فقدت الخدمة المدنية العامة في السودان مصداقيتها وحياديتها ، وأصبحت كـ "المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" .

ثالثاً: التغيير والتحديث

كانت عملية التغيير والتحديث واحدة من المحاور التي تطرّق إليها الدكتور جعفر محمد علي بحيث في صُلب أطروحاته الإدارية، وعرض معالمها بغية ترقية العطاء السياسي والإداري في السودان. ولنوطّن لهذه المعالم في إطار التجربة الماليزية دعونا نسترشد بخبرة رئيس وزراء ماليزيا السابق، الدكتور محاضر محمد (1981-2003م)، الذي وثق خبراته السياسية والتحديات التي واجهته في طريق تحقيق رؤياه الاستراتيجية في موسوعة علمية ضخمة، قوامها عشرة مجلدات، وبهذا التوثيق العلمي ماز الدكتور محاضر نفسه عن معظم قيادات دول العالم الثالث، التي تؤمن بـ "سياسة أو دبلوماسية الغرف المغلقة"، كما يسميها الدكتور التجاني عبد القادر، ولأن هذه القيادات تعتبر تحاورها مع الآخر بشأن الشأن الوطني ملكاً خالصاً لها ولبطانتها القطاعية، دون أن يكون في المقام الأول ملكاً مشاعاً للمحكومين وأصحاب الحق الأصل من المواطنين، أو على أدنى تقدير أن يكون موثقاً ليُحفظ للأجيال اللاحقة، التي ربما تستأنس به وتسترشد في وضع خطاها المستقبلية في طريق الحياة المحفوف بالمصاعب والتحديات. وعند هذا المنعطف دعوني استشهد بالحوار الذي أجراه الأخ الصديق الدكتور محسن محمد صالح، الأمين العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ببيروت، في شهر أغسطس 2006م، مع الدكتور محاضر محمد، والذي كانت محاوره تدور حول كيفية استفادة الدول العربية من التجربة الماليزية. وفي سؤال عن سر نجاح التجربة الماليزية، أجاب

الدكتور محاضير قائلاً:

في ماليزيا لدينا اختلافات دينية، وعرقية، وثقافية، ولغوية، ولدينا تباينات اقتصادية، ولكننا اعتبرنا أن أهم شيء للتطور هو تحقيق الاستقرار الذي يقوم على التسامح فيما بيننا . . . ثم قررنا أن نشرك الجميع في السلطة والثروة . . . لأنك لا تستطيع أن تستحوذ على كل شيء لنفسك . . . وإذا حاولت أن تفعل ذلك فسيكون هناك عدم استقرار وفوضى، ولن يتحقق النمو الاقتصادي . . . أما عندما تتحقق مشاركة الآخرين، فإنهم سيشعرون أن لهم نصيب في السلطة والثروة . . . أما باقي الأمور فهي مسائل إدارية، تحتاج إلى تخطيط حاذق يقوم على الخبرة والكفاية المهنية. (حوار الدكتور محسن صالح مع تون محاضير محمد).

إذاً التغيير والتحديث اللذان ننشدهما يحتاجان إلى رؤية استراتيجية فاحصة، ولا تتحقق هذه الرؤية إلا إذا توفر لها الاستقرار السياسي اللازم والتام، ولا يتحقق الاستقرار السياسي اللازم إلا إذا حدث تقسيم عادل للسلطة والثروة، وتقسيم السلطة والثروة العادل يحتاج إلى قيادات سياسية شجاعة، تؤمن بمرتكزات رؤيتها الاستراتيجية التي تعاهدت على تنفيذها مع الناس، وقضية التنفيذ نفسها تحتاج إلى جهاز إداري ومهني كفؤ، لا يستمد شرعيته من القوى القطاعية ذات الممارات الضيقة، بل يستلهمها من قوة

القانون، وكفاءة الأداء الإداري والفني، وحرية الحركة الخلاقة المبتكرة. فلا جدال أن هذا ما عناه الدكتور محاضر محمد في حوارهِ مع الأخ الدكتور محسن صالح، وشرحه تفصيلاً في مجلدات موسوعته العلمية، وطبقه على صعيد الواقع من خلال أداء دولة مؤسسي.

ويؤمن الدكتور محاضر أيضاً على أهمية مدخل تقسيم الثروة العادل وتنميتها باعتباره مدخلاً مهماً للتغيير والتحديث، يأتي في الأولوية بعد قسمة السلطة السياسية، وتفعيل مؤسساتها الديمقراطية، ويستشهد في هذا المضمار بما يُعرف بـ "السياسة الاقتصادية الجديدة"، التي وُضعت لبناتها بعد الاضطرابات العرقية التي اندلعت في كوالالمبور في 13 مايو 1969م بين الصينيين الماليزيين، والملايويين أصحاب الأرض. فكانت هذه الخطوة الاستراتيجية العشرينية تهدف إلى خلق موازنة اقتصادية بين الصينيين، الذين يسيطرون على منافذ الثروة، ويشكلون ثلث سكان ماليزيا، والملايويين الذين يعيشون على منتجات الهامش الزراعي الريفي، ويشكلون نصف السكان تقريباً. فمبدأ إعادة الموازنة الذي انطلقت منه الحكومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقضي بتوسيع مواعين الثروة الاقتصادية وأوعيتها، ثم إعطاء الأولوية للكتل المهمشة، مع صيانة الكسب الذي حققته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر. وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع نصيب الملايويين في الثروة الاقتصادية من 2.4% إلى 30%، ولازمه لارتفاع نسبي طفيف في نصيب الكتل غير الملايوية (الصينيين والهنود)

من 34.3٪ إلى 40٪ ، وبينما تم خفض نصيب الأجانب المستثمرين من 63.3٪ إلى 30٪ .

وبهذه المعادلة الخلاقة تمّ خلق قاعدة صُلبة للاستقرار السياسي صاحبها استقرار اقتصادي ، وعُضد كليهما بنظام تعليم مبدع ، رُوّعي فيه التوسع الأفقي لمصلحة السواد الأعظم من المواطنين ، والتوسع الرأسي المدروس والمحسوب للقلة المتفوقة ، والتوازن الإيجابي بين متطلبات التعليم الأكاديمي والتعليم الفني ، ثم إعطاء الأولوية للمناطق المهمشة لتسير بمتواليّة هندسية في مجال التعليم العام مقابل متواليّة حسائية في المناطق الحضرية التي حظيت بنصيب أوفر في عهد الاستعمار البريطاني والحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال . وبذلك يرى الدكتور محاضر أن نظام التعليم الأكاديمي ، وما صاحبه من تدريب فني ومهني ، وتحسين في أجور العاملين كل ذلك كان بمثابة حجر الزاوية وصمام الأمان لنجاح التجربة الماليزية ، لأن تنمية القوى البشرية قد أسهمت في خلق قيادات سياسية مؤهلة ، ومدرّكة لطبيعة التحديات التي تواجهها ، وكيفية التعامل معها بأسلوب حضاري يتوافق مع متطلبات العصر ومستجداته ، وفي رفد الخدمة المدنية العامة ومؤسسات التعليم العام والعالي بكوادر مهنية مؤهلة ، وقادرة على حمل الرسالة التنفيذية والمهنية الملقاة على عاتقها .

وبعد النجاح الذي حققته " السياسة الاقتصادية الجديدة " وملحقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ، تم الاحتفال بميلاد خطة استراتيجية جديدة تُعرف بـ " الرؤية 2020 " في عام 1990م ، وفي هذا

يقول دكتور محاضر : إن مرتكزات الرؤية " 2020 " تعني أن ماليزيا بحلول عام 2020م ستكون دولة صناعية متقدمة ، وتحقيق هذا الحلم الوطني يقتضي تفوق الماليزيين حكومة وشعباً على تسعة تحديات استراتيجية ، يجملها فيما يلي :

1- التحدي الأول هو بناء دولة ماليزية متحدة، لها وعي وإدراك بالمصير المشترك، الذي يساهم الجميع في صيانتها، وينبغي أن تكون هذه الدولة في حالة سلام مع نفسها، وتتكامل بين وحدة أراضيها ووحدتها العرقية، وتعيش في حالة من التناسق، والتناغم، والمشاركة الكاملة والعادلة، التي تجعل منها وحدة واحدة تتمتع بالولاء السياسي والإخلاص للوطن .

2- التحدي الثاني يتمثل في إقامة مجتمع ماليزي متحرر نفسياً، ويتمتع بالطمأنينة والإيمان والثقة بالنفس، ويشعر بالاعزاز المستحق لما حققه من انجاز، ويكون قوياً بالقدر الكافي الذي يجعله يواجه أي ضرب من ضروب الشدائد والإحن، ويتميز أيضاً بالسعي الدؤوب وراء التجويد والامتياز، ويكون مدركاً تماماً لإمكاناته وطاقاته، ولا يخنع نفسياً لأحد، بل يجعل شعوب الأمم الأخرى تحترمه وتفخر بعطائه .

3- التحدي الثالث يتبلور في خلق مجتمع ديمقراطي ناضج ومتطور، يمارس نمطاً من الديمقراطية الماليزية الراشدة والمتوازن عليها، التي أنشأها المجتمع الماليزي طبقاً لظروفه الخاصة، وقدمهما نموذجاً لعدد من الدول النامية .

4- التحدي الرابع يتجسد في إقامة مجتمع أخلاقي ومعنوي متكامل مع بعضه بعضاً، ويكون مواطنوه ذوي قيم دينية

وروحية قوية، ومعايير أخلاقية سامقة.

5- التحدي الخامس هو تحدى يتبلور في إقامة مجتمع راشد، ومتحرر، ومتسامح عرقياً ودينياً، يكون فيه الماليزيون أحراراً في ممارسة عاداتهم، وثقافتهم، ومعتقداتهم الدينية، والتمسك بولائهم لها، ومع ذلك يشعرون بأنهم جميعاً ينتمون لأمة واحدة.

6- التحدي السادس يتجسد في إقامة مجتمع علمي ناهض، يحب الابتكار، ويتطلع إلى الأمام، وليس فقط مستهلكاً للتكنولوجيا الحديثة، بل مساهماً في صناعة حضارتها ومستقبلها العلمي.

7- التحدي السابع يقضي بإقامة مجتمع له اهتماماته التي يربحها وفق نسق ثقافي واع، ونظام اجتماعي يعطي الأولوية للمجتمع قبل الفرد، ويسعى لرفاهية الشعب من خلال نظام أسري قوي ومرن، دون أن يكون متمحوراً حول الدولة أو الفرد.

8- التحدي الثامن يتبلور في قيام مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية، وينعم بمشاركة جميع أفرادها مشاركة متكاملة في عملية التقدم والازدهار.

9- التحدي التاسع يتجلى في إنشاء مجتمع مزدهر وناجح، يكون الاقتصاد فيه قادراً على المنافسة الحرة، ونشطاً ديناميكياً ومرناً، وله القابلية على التكيف مع الظروف الطارئة. (لمزيد من التفصيل انظر موسوعة محاضر، مجلد 5، 199-213).

وأخيراً نختم هذه القراءة التحليلية بأن "رؤية ماليزيا 2020"

للتغيير والتحديث قد أضحت حقيقةً من الحقائق الماثلة للعيان ،
وشاهداً على العصر ، وذلك بعد مضي خمسة عشر عاماً على
تدشينها ، وعلى النجاحات ذات النسب العالية التي حققتها على
صعيد الواقع . فقد درستها بلاد كثيرة واستأنست بها ، وقلدتها
أخرى ترغب في تقديم أوطانها ، وتوحيد شعوبها حول مصير
مشترك ، تعضده رؤية استراتيجية ثاقبة . فإذا قرأنا هذه التجربة
الحصيفة مع بعض المقترحات التي قدمها الدكتور جعفر محمد علي
نجيت وبعض المتخصصين في الشأن السوداني ، فهناك أمل مرجو
ومستقبل مشرق ينتظر أهل السودان ، إذا وضع الحاكمون
والمحكومون من حولهم رؤية استراتيجية خاصة بواقعهم المعيش
ومتطلباتهم الحياتية ، تساعد في قسمة الثروة والسلطة ، وفي دفع
عجلة التطور السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ،
وتمكّنهم في الوقت نفسه من أن يدركوا الصبح بمنعرج اللوي ، قبل أن
يطل عليهم ضحى الغد ، ويمسى سودانهم الحبيب أثراً بعد عين .

السودان

تأليف السير هارولد ماكمايكل

وتعريب الأستاذ محمود صالح

□□

صدق حدس الأستاذ الشاعر محمد المكي إبراهيم عندما وصف مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأمدرمان بأنه "منبر الثقافة الرئيس، للقراء السودانيين في الوطن، وفي أقطار الشتات"، وقد استمد هذا الوصف حُجَّتَهُ من تثنين ود إبراهيم الشهير بـ (ود المكي) لعطاء المركز المتميز في صنعة الكتاب السوداني، وفي وفد المكتبة العربية بإصدارات جيِّدة المحتوى، وحسنة المظهر والإخراج، ونذكر منها: "الوثائق البريطانية عن السودان، 1940-1956م"، و"تاريخ الموسيقى والغناء السوداني"، و"مذكرات يوسف ميخائيل عن التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان"، وإطلالات الدكتور حسن أبشر الطيب في عشق الوطن. ومن معين هذا العطاء الشَّرُّ الذي لا ينضب أهدى إليَّ الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح عثمان صالح باقةً رمضانيةً مُجوَّدة الصنعة، ومزهِرةً بحزمة سنابل من روائع التراث السوداني وأدبياته، في واسطتها كتاب الإداري

المخضرم السني بانقا عن الأديب السوداني " معاوية محمد نور " ،
وعلى جنباتها " مذكرات الشريف حسين الهندي " ، ونسخة مُعرّبة
لكتاب السير هارولد ماكمايكل ، الموسوم بـ " السودان " . طالعُتها
بتمعن ، وقرأتها بإمتاع ومؤانسة ، وأخيراً استقر رأيّ على مراجعة
كتاب " السودان " ، لأن بضاعتي في النقد الأدبي بضاعة ضامرة ،
علاوة على أن سفر معاوية محمد نور قد قدّم له الأديب الأملعي الطيب
صالح ، فتقديم الطيب في حدّ ذاته لوحة أدبية فريدة ، ومراجعة
متميزة ، جامعة في ذاتها ، ومانعة لما بعدها ؛ وأما مذكرات الشريف
حسين الهندي فهي أجدرّ أن يراجعها أيّ من الذين عاصروا أحداث
تلك الحقبة التاريخية ، واشتركوا في صياغتها ، ما دام نفرٌ منهم على
قيد الحياة ، لأنهم كانوا شهود عيان على مفردات أحداثها ،
وشهاداتهم ترقى في صدقيتها إذا صدّقت على إفادات السماع ،
وتضاهي في جزئياتها موضوعية الاطلاع الأكاديمي عبر كوة بعيدة
الموطن زماناً ومكاناً ، فلا غرو أن مراجعاتهم من هذه الزاوية ، إذا
كُتب لها أن ترى النور ، ستكون ذات مغزى معرفي ، ودلالات
توثيقية مهمة بالنسبة لعُشّاق فن التاريخ وعلم السياسة .

صدرت النسخة الإنجليزية لكتاب " السودان " عام 1954م ،
والمُعرّبة منها في شهر رمضان سنة 1427هـ الموافق سبتمبر / أكتوبر
2006م ، أي بعد مضي أكثر من نصف قرن من الزمان ، عن مطابع
أرنست بني المحدودة في لندن ، وفي ديباجة عربية جيّدة الصنعة ،
حافظت على القواعد المرعية في لغة الضاد ، وأوفت الهدف المنشود ،
وعرضت النص عرضاً موضوعياً ، ثم تدثرت في ذاتها بغلاف

النسخة الإنجليزية، ذي اللون الأخضر الفاقع، والخطوط الأفقية الحمراء الرفيعة، وحملت هذه النسخة العربية أيضاً على واجهة غلافها الورقي صورة بَعر سوداني أسود اللون، وعلى خلفية الغلاف تبصرة مقتبسة من نصّ للمؤلف، مفادها عن واقع التعليم في القارة الإفريقية وما صاحبه من إخفاقات جوهريّة. ويتكون الكتاب من 326 صفحة من الحجم المتوسط، مُقسّمة إلى سبعة عشر فصلاً رئيساً، في صدرها تقديم المترجم الأستاذ محمود صالح عثمان صالح، وتمهيد المؤلف ومقدمته؛ وفي عجزها حاشية عن نتيجة انتخابات ديسمبر 1953م، وتدايعاتها السياسية في السودان، وملحق عن اتفاقية الحكم الثنائي في السودان، وثبت للمراجع، وفهرس للإعلام والأماكن. وبهذه الكيفية وُلد كتاب السودان ميلاداً جديداً، أخرج النص التاريخي ومعطياته من غياهب الإنجليزية إلى رحاب العربية، التي جعلت مادته متاحةً للسواد الأعظم من أهل السودان، فلا جدال أن هذه النقلة المعرفية ستسهم في إندياح دائرة القُرّاء، وسماع الرأي والرأي الآخر، مدحاً وقدحاً في محتويات الكتاب، التي سأعرض معالمها وأعلق عليها في الفقرات اللاحقة للفقرة الخاصة بشخصية السير هارولد ماكمايكل، الرجل الذي ترك بصماته واضحة على أرض السودان، وعلى نص الكتاب روحاً ومعنى.

من هو السير هارولد ماكمايكل مؤلف كتاب السودان؟

اشتهر السير هارولد ماكمايكل في بوادي السودان بـ "مكميك"، وهذا التحريف مرتبط بحادثة صدامية وقعت بينه وبين ناظر الكواهلة

الشيخ عبد الله علي جاد الله ، الذي كسر قلم السير ماكمايكل ، عندما حاول هذا الأخير أن يمهر حكماً إدارياً يقضي بملكية عدّ كجمر الواقع في شمال كردفان لصالح الكباشيش ، وبذلك أضحي الناظر ود جاد الله يُعرف بـ " كسّار قلم مكميك " ، كناية عن شجاعته وجُرأته السياسية . وقد ألتخذ الدكتور عبد الله علي إبراهيم هذا الحادث عنواناً رئيساً لسلسلة مقالات كتبها عن " هُوية الجعليين الكبرى " ، انتقد فيها أدبيات الموروث الإثنوغرافي الاستعماري-التبشيري ، الذي أصل له ماكمايكل في كتابه عن " تاريخ العرب في السودان " ، وأعطاه القس الأنجليكاني أسبنر ترمنقهام بُعداً دينياً في سفره المشهور بـ " الإسلام في السودان " ، وبموجب ذلك وُصف إسلام أهل السودان بأنه " تأسلم " ، وعروبة عربيه بأنها " استعراب " ، وبتلاقح هذين " الحظين المبخوسين " ولد مصطلح " الإسلاموعربية " . وفي هذه المراجعة لكتاب ماكمايكل " السودان " ، لا أود الخوض في غمار هذا المصطلح ومنعطفاته الفكرية ، ولا في موقف الرأي والرأي الآخر منه ، بل أود أن أعرض جوانب مهمة من شخصية السير هارولد ماكمايكل حسب اللوحة التي نُسجت لها في خيلة العقلية السودانية ، ومذكرات الإداريين البريطانيين ، التي وصفته تارة بـ " الرجل الأبيض العظيم " ، وتارة أخرى بـ " العبقرى الشرير " ، وبين هذه النعوت المتقابلة دلالات رمزية مرتبطة بتاريخ الرجل الإداري في السودان ، وبعطائه المنبسط في بناء دولة الحكم الثنائي ، وتوابعها من مؤسسات الإدارة الأهلية ، التي بنحس بعض الباحثين كفايتها الإدارية دون تدقيق وتمحيص ، وطعنوا في ولائها الوطني ، وعيروها بأنها صنعة استعمارية .

وتكمن عظمة هذا " الرجل الأبيض العظيم " في خلفيته الأسرية، وإعداده الأكاديمي في كلية ماجدولين بجامعة كمبردج ذائعة الصيت، وسجل تأهيله الإداري المتفرد كسباً وعطاءً في السودان، وتنجانيقا (تنزانيا)، وفلسطين، والملايو، ومالطة. ولد السير هارولد ماكمايكل في أكتوبر 1882م، في أسرة بريطانية عريقة الأصل، ومشهود لها بالكفاية السياسية، ونذكر من أعلامها البارزين خاله اللورد كيرزون، الذي تقلد مناصب عليا في الحكومات البريطانية المتعاقبة في الفترة بين 1885م و1924م، وشملت هذه المناصب السكرتارية الخاصة للورد سالزبري رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، ووكالة وزارة شؤون الهند، ووزارة الخارجية البريطانية، وحكمدارية الهند العامة. فلا عجب أن هذا الواقع الأسري المتجذر في عمق العهد الفكتوري قد مكّن ماكمايكل من الدراسة في كلية ماجدولين، حيث حصل على درجة الشرف الأولى في التاريخ، ثم أصبح زميل شرف في جامعة كمبردج. وبعد تخرجه من كمبردج بدأ حياته العملية في خدمة السودان السياسية عام 1905م، حيث ترقى في مراتب العمل الإداري إلى أن شغل منصب السكرتير الإداري لحكومة السودان (1926-1934م)، وتنقل بين مديريات السودان المختلفة، حيث عمل في كردفان، ودارفور، والبحر الأحمر، والنيل الأزرق، وأخيراً استقر به المقام في الحاضرة الخرطوم. وبعد أن تقاعد عن خدمة حكومة السودان عام 1934م، عين حاكماً عاماً لتنجانيقا، ثم مندوباً سامياً لفلسطين والأردن، ثم مندوباً خاصاً للحكومة البريطانية في إقليم الملايو، وأخيراً اختتم هذا السجل الإداري الحافل

بمفوضية الشؤون الدستورية في مالطة عام 1946م، وبعدها أثر
الجلوس على كرسي الحياة المعاشية الأثر، إلى أن توفي عام 1969م.
وفوق هذا كله اهتماماته الأدبية بتاريخ السودان وتراثه الثقافي،
حيث ألف جملة من الكتب المهمة، ونذكر منها: "قبائل شمال
ووسط كردفان" (1912م)، و"وسوم الجمال التي تستعملها
القبائل الكبرى في كردفان" (1913م)، و"تاريخ العرب في
السودان" (1922م)، و"السودان الإنجليزي-المصري" (1934م)،
و"السودان" (1945م) موضوع مدارسنا. ويُعدُّ "تاريخ العرب في
السودان" من أكثر كتب المترجم له التي وجدت رواجاً في السودان،
لأن مُجلّده الأول قام على فرضية مفادها أن عرب شمال السودان
خليط من العرب والنوبة، والثاني حوى جملة من مخطوطات النسابة
السودانيين التي تعارض مفردات الفرضية التي ذهب المؤلف نفسه
إليها. ونلاحظ أن هذه الفرضية قد تبناها بعض الباحثين السودانيين
أمثال: البروفسير يوسف فضل حسن، والبروفسير سيد حامد
حريز، والدكتور حيدر إبراهيم؛ بيد أن الدكتور عبد الله علي
إبراهيم قد شكك في صديقتها، ووصفها بأنها فرضية باخسة لنسب
المجموعة الجعلية الكبرى، لأنها تقدح في شرعية أصلها العربي
وانتمائها القرشي. إلا أن هذا الموقف الراض لفرضية السير هارولد
ماكمايكل قد صُنّف في دائرة خطاب الهوية الأيديولوجي، ولم يحظ
بتأييد نضر من دعاة الغابة والصحراء، ومن بينهم الأستاذ كمال
الجزولي، الذي يتفق مع ما ذهب إليه ماكمايكل والذين تواضعوا
على فرضيته في "حقيقة الهجنة العربية النوبية" في شمال السودان،
التي يصفها بأنها حقيقة "ماثلة للعيان بقوة لا تحتمل المغالطة".

أما الجانب الآخر من شخصية السير هارولد ماكمايكل فيرتبط ببعض السياسات الإدارية التي صاغها أو اشترك في صياغتها عندما كان نفاذاً في خدمة حكومة السودان، فلا عجب أن هذه السياسات كانت موطن قدح بالنسبة لبعض الإداريين البريطانيين والموظفين السودانيين، الذين نعتوه بـ "العبقري الشرير". وتأتي في مقدمة هذه السياسات مذكرته الشهيرة لعام 1930م، التي برز فيها قرار حكومة السودان القاضي بإنشاء مناطق مقفولة في الجنوب، "يكون قوام النظام فيها متركزاً على العادات المحلية، والتقاليد، والمعتقدات، بقدر ما تسمح به ظروف العدالة المحلية والحكم الصالح". وكانت هذه السياسة الانفصالية بلا شك واحدة من الكبائر، التي عمقت جذور الفرقة وفقدان الثقة بين جنوب السودان وشماله. والخطيئة الثانية الكبرى، حسب وجهة نظر معارضيها، تتجسد في مناصرته الثابتة لسياسة الحكم غير المباشر (الإدارة الأهلية)، وتنفيذها على صعيد الواقع، فلا جدال أن هذه السياسة كانت تهدف في المقام الأول إلى خلق ترياق معاد أو غدة واقية ضد "جرثومة الوطنية"، التي بدأت تنتشر في أوساط الطبقة المتعلمة من السودانيين. وقد مهد لتنفيذ هذه السياسة، بتأميره الحاذق والمدرّس ضد السير جفري آشر، حاكم عام السودان (1926م)، الذي تم رفعه واستبداله بالسير جون مافي (1926-1934م)، وبذلك تحققت طموحات السير هارولد ماكمايكل وتطلعات تجاه تأسيس إدارة أهلية فاعلة، سداها زعماء العشائر، وقوامها قلة الكلفة المالية، وغايتها تحجيم نفوذ القيادات الوطنية المتعلمة من بث "سمومها الوطنية" في ربوع السودان.

الإنجليزي-المصري ، لأن تلك القيادات الوطنية كانت تحمل قيماً معارضة لأجندة حكومة السودان وأتباعها في القيادات التقليدية .

تقويم كتاب السودان

إذا أنعمنا (أمعنا) النظر في كتاب السودان ، فيمكننا أن نصفه بأنه تقرير "إداري" ضاف ، مهد له المؤلف بسبعة فصول تاريخية عن طبيعة البلاد وأهلها ، وواقعها في ظل الحكم التركي المصري وحكومة المهديّة التي نعتها المؤلف جزافاً بحكومة "ال دراويش" ، وأسباب إعادة احتلال السودان عام 1898م ، والخلفية السياسية التي أسست عليها بنود اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899م . ثم انطلق من هذه الفصول التاريخية الممهدة ، التي ربما يختلف حولها الرأي الآخر ، ليعطي صورة مفصّلة عن كيفية إعادة الأمن والاستقرار إلي ربوع السودان المضطرب آنذاك ، ويتنقل بعد ذلك إلى كيفية تطوير الأجهزة الإدارية ، التي تكفّلت ببسط الأمن والقانون ، وتطوير الخدمات الاجتماعية ، وتأسيس مشروعات الري وإعمار الأرض ، وتصريف شؤون المال والتجارة . وفي الجزء الثالث والأخير صوب المؤلف نظره تجاه التطورات السياسية والدستورية التي شهدتها السودان في العقود الثلاثة السابقة للاستقلال ، وأعقب ذلك بفصل مشحون بالغيرة السياسية تجاه مصر ، التي وصفها بنكران الجميل لحكومة صاحب الجلالة ، لأنها قابلت ذلك الجميل المزعوم " بحملة شعواء حاكمة ، ومملوءة خبثاً ، وإساءة للمحسنين . . . (وإنها) كانت مصدر أذى وخراب للسودان ، لمدة قرن من الزمان . . . ، وإذا لم تستعمل الحكمة ، وتقبل أي شيء يقدمه السودان لها بطيب خاطر ، فالخطورة

عليها ستكون جسيمة ، ولن تقتصر على مياه النيل فقط .
(السودان ، ص 299-300)

فالكتاب بهذا التقسيم يحتاج إلى قراءة فاحصة ، تميز بين توجهات المؤلف الإمبريالية ذات النزعة النرجسية تجاه الآخر ، وبين القيم الإيجابية ، التي وثق لها عبر تجربته الإدارية التي استمرت قرابة ثلاثة عقود في السودان (1905-1934م) ، وهذه القيم الإيجابية يمكن أن يُستأنس بها في تثقيف التجربة السودانية المعاصرة ، التي تعاني من ضبابية الرؤية الاستراتيجية ، وقلة الكفاءة الإدارية ، وضحالة الخبرة المهنية المرتبطة بمشروعات التخطيط الإعماري .

ونلاحظ من مطالعتنا للجزء الخاص بتشييد مشروعات الري وإعمار الأرض ، وتطوير الخدمات الاجتماعية ، أن جميع هذه المشروعات قد أنجزت بطريقة تدريجية ، مبرجة وفق خطط إستراتيجية متأنية ، قوامها الاستشارة المهنية الناجعة ، والتنفيذ الإداري المتقن ، الذي أولى اهتماماً خاصاً بالجوانب الفنية ، والآثار الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، التي صاحبت تنفيذ أي مشروع إعماري في السودان . وأبلغ شاهد على ذلك مشروع خزان مكوار (سنار) ، الذي بدأ العمل فيه عام 1906م ، حيث استغرقت الخطوات الأولية المرتبطة بتسوية الأراضي وتسجيلها قرابة سبع سنوات من التدقيق والتمحيص المتواصلين ، وبعد البت في دعاوى المتضررين من تنفيذ المشروع تم إجراء المسح التفصيلي للأراضي الزراعية ، وأعقب ذلك إيجار الأراضي الزراعية من أصحابها المسجلين ، ثم تقسيمها إلى وحدات متسقة مع متطلبات الري

النظامي والدورة الزراعية، وبموجب هذا التقسيم تمت عملية إعادة التخصيص في شكل حواشات ذات مساحة متساوية، يسهل ريها، وحرثها، وإدارتها. وبعد الفراغ من هذه الخطوات الأولية جاءت عملية بناء الخزان وشق الترعة الرئيسة في مطلع عام 1914م، وقبل اكتمال الخزان (1924م) تمت عملية ربط الخزان ومشروع الجزيرة بخطوط السكك الحديدية السودانية، وتبع ذلك تشييد مباني العاملين في المشروع، وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة للمزارعين والعاملين على حد سواء. وبفضل هذا التخطيط المبرمج أحدث مشروع الجزيرة نقلة نوعية في المنطقة، أسهمت في تطوير حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد علق على هذه الطفرة الإنمائية الدكتور محمد أفضال، مدير أبحاث لجنة الأقطان المركزية الباكستانية، بقوله: "إن الجزيرة تمثل أعظم تجربة رائعة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذا القرن (أي القرن العشرين)، وإن نجاحها عظيم لدرجة تؤهلها إلى دخول التاريخ كأسطورة رومانية في الإنجاز الإبداعي." (السودان، ص 204-205).

إلا أن الشيء المؤسف حقاً هو أن مشروع الجزيرة قد تدهور تدهوراً مريعاً في عهد الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال، بيد أن تدهوره هذا لا يمنعنا من الاستئناس بتجربته الفريدة في وضع اللمسات النهائية لسد مروي، وتجاوز الأخطاء الإدارية التي ارتبنت بترحيل أهالي أمري وإعادة توطينهم، وبنزع بعض الأراضي الزراعية في الولاية الشمالية وضمها إلى إدارة الخزان. وذلك علماً بأن سد مروي من المشروعات التي تم اقتراحها في عهد الحكم الثنائي

حسب رواية السير هارولد ماكمايكل ، لحماية الأراضي المصرية من الفيضانات المدمرة ، ولتخزين كميات المياه الزائدة عن الحاجة ، للاستفادة منها في فصول الجفاف . ومن المعلوم أن عمليات المسح المائي والحفريات الجيولوجية قد أثبت آنذاك جدوى بناء الخزان ، لكن بناء السد العالي لاحقاً صرف نظر السلطات المصرية عن تنفيذ المشروع ، وظل المشروع حبيس أضابير الحكومات المتعاقبة إلى أن شرعت حكومة الإنقاذ الحالية في تنفيذه عام 2001م ، وتحديد غرضه الأساس في توليد الطاقة الكهربائية ، وأن تدشينه سيتم في أغسطس 2008م .

والقيمة الإيجابية الأخرى التي تطرق إليها ماكمايكل هو التأهيل الإداري المتفرد الذي حظي به العاملون الإداريون والمهنيون في خدمة السودان السياسية ، وبموجبه ذلك استطاعوا أن يؤسسوا خدمة مدنية عامة ، راسخة القواعد في السودان ، إلا أنها فقدت كفايتها المهنية ، وحيدتها الإدارية في عهد الحكومات الوطنية . ويبدو أن حدس ماكمايكل قد صدق في هذا الشأن ، لأنه طرح سؤالاً في الفصل العاشر مفاده : " هل يا ترى سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون خلال فترة نصف القرن الوجيزة على أنها أساس متين يسندهم في تصريف أمورهم بحكمة واعتدال ، أم ستنحط نزعاتهم الوطنية إلى طموحات شخصية وطائفية وضيعة وذاهلة عن احتياجات البلاد الحقيقية؟ " (انظر السودان ، ص 174) فلا جدال أن فساد الخدمة المدنية في فترة ما بعد الاستقلال كان ولا زال واحداً من التحديات التي تواجه أهل السودان حكاماً ومحكومين ، والتي جعلت القائمين بأمر السلطة السياسية يستبدلون الذي هو أدنى (الولاء)

بالذي هو خير (الخبرة) ، ويفسحون المجال للعمل التنفيذي والإداري الأخرق ، الذي لا يلتزم بأدبيات الخدمة الدبلوماسية ، والأعراف المهنية المرعية في الخدمة المدنية العامة ، ومن ثم تصدر القرارات التنفيذية في المحافل العامة ، والتجمعات الجماهيرية دون دراسة أو تمحيص ، ويُؤسس بعضها على استشارة بطانة قطاعية لا تفكر إلا داخل النسق التنظيمي والمطامع الذاتية . وبذلك فقدت الخدمة المدنية العامة التي ورثها السودان من المستعمر مصداقيتها وحيدتها الإدارية والمهنية ، ومن ثم أضحت كـ "المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" .

وفي ختامة هذه المراجعة يطيب لي أن أقدم التهنئة الصادقة للأخ الأستاذ محمود صالح على الجهد الذي بذله في تعريب "السودان" ، بصورة تليق بقيمة المعلومات الواردة بين دفتيه ، ويحدوني الأمل أن يكون كتاب السودان المُعرَّب مادة علمية ووثائقية دسمة لصناع القرار السياسي والإداري في السودان ، إذا أدركوا أن التاريخ هو حادي ركب المدُجَّين ، الذين يحمّدون السُّري عندما تشرق عليهم شمس ضحى الغد ، والقلّة من جيل السودنة الذين عاصروا طرفاً من أحداث تلك الفترة الحرجة من تاريخ السودان الحديث ، وطلاب الدراسات السودانية الذين لم يسعفهم الحظ بمطالعة الكتاب في أصله الإنجليزي لأسباب ترتبط بضيق ذات اليد أو عدم تبصر بعضهم بمفردات اللغة التي كُتِبَ بها .

اختزال سيادة الدولة في السلطة وتداعياته في السودان

مذبحة المتممة نموذجاً (1897م)

□□

تشكلت معالم الخارطة السياسية لدولة السودان الحديث في عهد الحكم التركي المصري (1821-1885م)، الذي بموجبه أضحت الخرطوم عاصمة لأصحاب النفوذ السياسي والعسكري، الذين بسطوا سلطانهم على إرث مملكة الفونج في سنار وملحقاتها في الشمال والشرق، وأحكموا هيمنتهم على مقدمات الفور في كردفان ودارفور، وأدخلوا جنوب السودان قسراً إلى إقليم الدولة القطرية الناشئة من بوابة السيطرة على منابع النيل وتجارة العنصر البشري التي كانت رائجة آنذاك. ووفق تطلعات الحكومة التركية-المصرية في الخرطوم تم استنزاف موارد السودان المادية والبشرية، واختزلت سيادة الدولة في مفهوم السلطة السياسية الضيق، الذي قلّصت ماهيته الوظيفية في خدمة مصالح النخب الحاكمة، والقوى القطاعية المساندة لها، دون أن تتبلور تلك السيادة في تقسيم السلطة والثروة عدلاً ومساواةً بين الناس، وفي تنمية الموارد البشرية والمادية، اللذين بموجبهما تتحقق الرفاهية والعدل الاجتماعي، ومن ثم يصبح الانتماء للدولة وسيادتها انتماءً وطنياً جاذباً ومتسامياً على

التشنجات الجهوية والعرقية والدينية التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى تفتيت الصف الوطني ، لأن الجميع بهذا المفهوم الواسع لسيادة الدولة يشعرون بأنهم شركاء في الوطن أرضاً وشعباً ، وأن مصالحهم ومقدساتهم تحرسها السلطات الثلاث (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) التي تستمد شرعيتها من الدستور والقوانين التي استنها الأهلون وتعاهدوا عليها ، شريطة أن تطبق بينهم عبر وسائط مهنية وكفاءات بشرية مؤهلة فنياً ومثقفة أخلاقياً ، تثقيفاً يرقى بها فوق هامات النعرات القطاعية الضيقة ، ويستمد مرجعيته الوظيفية والمحاسبية من شرعية القانون وأدبيات المصلحة العامة .

إلا أن هذا المفهوم الوظيفي للسيادة لم يحظ بهذه الشفافية في السودان ، لأنه أُختزل في السلطة ، واختزلت السلطة نفسها في ثلة من أصحاب المصالح السياسية الضامرة التي تتعارض في كلياتها وجزئياتها مع تطلعات الصالح العام وطموحاته المشروعة . ويتجلى هذا المفهوم السلطوي السالب وتداعياته في مناقشتنا التالية لمذبة المئمة التي جرت فصولها التراجيدية قبل مائة عام (1897م) على مسرح سياسي متصدع ، وحضور جماهيري متنازع الولاء في السودان ، غاب عنه مفهوم الولاء السياسي للوطن الجامع ، وتصاعدت على جنباته نبرات الصراع التي كانت سائدة بين المركز والتخوم ، وكل ذلك حدث في وسط زخم سياسي واستعماري أشبه بالواقع السياسي الذي يعيشه السودان اليوم في ظل مشكلة دارفور ومنعطفاتها المحلية والإقليمية والدولية .

إذن ماهي الأبعاد السياسية لمذبحة المتمة؟

تتلور الأبعاد السياسية لمذبحة المتمة في بُعدين أساسيين : أحدهما سياسي تاريخي ، فرضته جدلية الصراع الذي كان قائماً بين رموز الدولة المهدية ورعاياها المهمشين ، الذين وصفوا سلطة الخليفة عبد الله التعايشي بأنها سلطة الفرد التي اختزلت نفسها في شخص الخليفة ، وبطانته من أبناء التعايشة ، وبعض سدة السلطة الذين كانوا يقتاتون من فتات موائد السلطان . ويتجسد بعدها الثاني في الأعمال العسكرية التي سبقت اختيار حلة المتمة لتكون معسكراً لجيش الأمير محمود ود أحمد الذي أوكلت إليه مهمة التصدي للجيش الإنجليزي المصري القادم من الشمال . ويبدو أن هذا الاختيار قد فرضته ظروف عسكرية وسياسية نجم لها فيما يلي :

أولاً : إن استخبارات الدولة المهدية قد أفادت بأن الجيش الغازي سيسلك نفس الطريق الصحراوي الذي سلكته حملة إنقاذ غردون عام 1884/1885م ، عبر آبار جقدول ، وأبو طليح ، ثم المتمة ، ومنها يتفرع إلى أم درمان . ومن هنا برزت أهمية المتمة كقاعدة عسكرية واستراتيجية لملاقاة الجيش الغازي .

ثانياً : إن عملية إخلاء المتمة وترحيل أهلها إلى الضفة الشرقية للنيل قد أسست وفق سببين رئيسيين : أحدهما يتمثل في تأكيد الخليفة عبد الله من عدم ولاء الجعليين للدولة المهدية ، وذلك بعد أن ثبت له صحة علاقاتهم التجارية والاستخباراتية مع الجيش الغازي حسب إقرار زعيمهم الأمير عبد الله ود سعد . وثانيهما إن جيش محمود ود أحمد كان جيشاً غير نظامي ، حيث تميز أفراداه

بالخشونة، والعنف، وعدم الانضباط، الأمر الذي عذّر عملية استضافتهم في قرية المئمة التي كان أهلها يُصفون بالأنفة والإعتزاز بالنفس.

وبناءً على ما تقدم فقد أصدر الخليفة عبد الله التعايشي قرار الإخلاء في اجتماع عُقد بأم درمان، وحضره أهل الحل والعقد في المهديّة ومن بينهم الأمير عبد الله ود سعد، الذي أمّن على سلامة الاختيار، ووافق على انتقال أهل المئمة إلى الضفة الشرقية المحاذية لقريتهم. ويبدو أن موافقته هذه كانت موافقة مجروحة، بدليل أن الخليفة كان يتشكك في نواياه، ويعتبره قد أظهر لهم خلاف ما يبطن، والشاهد في ذلك قول السيّد علي المهدي نقلاً عن الخليفة عبد الله وموقفه من مباركة عبد الله ود سعد لقرار الإخلاء: "... الذي أعلمه أنك تضمّر السوء، ولك مكاتبات مع العدو، ولو فتشنا جيبك لوجدنا بعضها...". ونتيجة لذلك لم يأذن له بمغادرة أم درمان عقب انتهاء الاجتماع، بل أرسل خطاباً إلى أهل المئمة، يطلب منهم إخلاء حلتهم بطيب خاطر، وذلك لتهيئة الجو العام قبل قدوم أمير الجعليين عبد الله ود سعد المشكوك في ولائه للمهديّة. ويكشف ظاهر هذا الخطاب عن سلامة موقف الخليفة ورأس الدولة تجاه الغزو الأجنبي، إلا أن مصطلح الدولة في حد ذاته كان مصطلحاً مجروحاً عند خصماء المهديّة الذين كانوا يبررون شرعية التآمر ضدها حتى لو استدعى ذلك الاستنجاد والاستعانة بالقوات الأجنبية و"الكفرة". فلا جدال أن هذا الخطاب يُعدُّ وثيقة تاريخية مهمة، وقابلة للأخذ والرد من حيث محتواها السياسي وطبيعة الرسالة التي

حاولت أن تبلغها إلى أهل المتمة . وقبل الخوض في تحليل الموقف السياسي المعارض لهذه الوثيقة من جهة والمؤيد لها من طرف آخر ، يستحسن أن نسرد أولاً مفردات خطاب الخليفة إلى أهل المتمة على النحو التالي :

"بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الوالي الكريم ،
والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم . وبعد من
عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام ، الخليفة عبد الله
ابن محمد ، خليفة الصديق ، إلى المكرمين كافة سكان
حلة المتمة على وجه العموم فرداً فرداً .

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أيها الأعوان
أعلمكم الله بالخير أنكم معدودون لدينا من الأصحاب
الواقفين مع الإشارة أمراً ونهياً ، وظننا بكم علو الهمة
في إنجاز المصالح الدينية ، وعدم التهاون في سبيل الله
ووفاء العهد المأخوذ عليكم ، وحيث فهتمم ذلك ،
وبعلمكم أن حلة المتمة التي أنتم بها هي طريق للسرايا
البحرية ، ومركز إليها ، وكل ما تعينت من طرفنا
سرية لضرب الأعداء ، فلا بد من مرورها عليها
وغشيانها لها ، ولا يخفى عليكم ما في مرور السرايا
عليكم من المشقة لكم والتعب أكثر من غيركم ، لكون
الجهة التي أنتم بها مركز للسرايا ، ومجمع للطرق ،
ونظراً لذلك فقد اتفقت مشورة المسلمين ، ومن
الجملة عمال جهاتكم على انتقالكم منها لجهة الشرق

بقصاها من باب الشفقة عليكم بما ذكر عملاً بما
اقتضت المصلحة الدينية . . . وبناءً على ذلك فقد
حررنا لكم أمرنا هذا، فبوصوله إليكم وفهمكم
لمضمونه فجميعكم بطيب نفس وانشرح صدر خذوا
كافة أمتعتكم وأموالكم وجميع متعلقاتكم ماعدا
المساكن فقط، وانظروا المحل الموافق بمعرفة عمالكم
بقصاد حلتكم في جهة الشرق، وأنزلوا هناك على
بركة الله بأكملكم بحيث لا يتفرق منكم أحد كلية، بل
جميعكم كونوا في محل واحد نازلين بالجهة الشرقية
على صفة منزلتكم الآن بالمتمة، ويكون السوق بحاله
عامراً بجذاء الحلة التي تنشؤونها بالشرق على حالته
السابقة، وعليكم بالأمان التام في أنفسكم وأموالكم،
وحيث أن هذا الأمر قد اتفقت عليه كلمة المسلمين
واقترضته مصلحة الدين، وفيه الشفقة عليكم والرحمة
بكم ما لا يخفى عليكم، فبادروا إلى تنفيذ الإشارة فيه
بغاية الانشراح والقبول لتناولوا مزيداً من الرضا
وجزيل الثواب، ولترد لنا منكم الإفادة عن هذا بعد
إجراء العمل بموجبه. بارك الله فيكم، وقرن بالنجاح
مساعيكم. والسلام.

إلا أن الروايات التاريخية تختلف حول الإذن الذي حصل عليها
الأمير عبد الله ود سعد لمغادرة أم درمان. فحسب إفادة السيد علي
المهدي: إن الخليفة أذن للأمير عبد الله ود سعد بمغادرة أم درمان بعد

فترة وجيزة من إرسال الخطاب الوارد نصه أعلاه، وأشهد على ذلك
 الشيخ محمد عمر البنا الذي اختتم اجتماع أم درمان بقوله تعالى :
 ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ
 الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (١٣٢) (البقرة: 132).
 وبعد تلاوة هذه الآية، يقول السيد علي المهدي : إن الخليفة عبد الله
 ودع الأمير عبد الله ود سعد وأذن له بمغادرة أم درمان، لكن بكلمات
 يشوبها التشكك والحذر، حيث قال له : " أذهب فإن الله سائلك من
 دماء الجعلين، وهذه الآية تكون شاهداً بيني وبينك أمام الله . "
 ويتضح من هذه الرواية أن الخليفة كان عالماً بذهاب الأمير عبد الله ود
 سعد إلى المتمة، الأمر الذي يدعونا للتشكك في موثوقية هذه الرواية،
 ويدفعنا لترجيح ما ذهب إليه يوسف ميخائيل، لأن رواية السيد علي
 المهدي يبدو أنها قد تأثرت بإسقاطات الواقع السياسي الذي عاشه
 الراوي، لأن بعض جزئياتها تتناقض مع الوقائع التاريخية لتلك
 الفترة. ويقول يوسف ميخائيل في هذا الشأن : إن الأمير عبد الله ود
 سعد قد حصل على إذن بمغادرة أم درمان من الأمير يعقوب،
 وعندما علم الخليفة بذلك استشاط غضباً، ثم أرسل مجموعة من
 الهجانة للقبض على الأمير عبد الله ود سعد وإرجاعه إلى أم درمان.
 ويقال أن الهجانة أدركوا الأمير عبد الله عند مشارف المتمة وأعطوه
 خطاب الخليفة الأمر بعودته إلى أم درمان، فكان رد الأمير عبد الله،
 حسب رواية يوسف ميخائيل : " أرجعوا إلى سيدكم، وقالوا له عبد
 الله ولد سعد خالف أمرك، كيف يرضى بأن يطلع أهل المتمة،
 ويسكن بها محمود ود أحمد، وتخرج كافة النساء والأطفال . أنا
 خالفت أمره بهذا الشأن . "

موقف أهل المتمة وتداعياته السياسية

وفور وصوله إلى المتمة دعا الأمير عبد الله ود سعد أهل المتمة إلى اجتماع طارئ، أطلعهم فيه على مجريات الأحداث في أم درمان، والقرار الخاص بترحيلهم إلى الضفة الشرقية للنيل، وأوضح لهم اعتراضه على هذا القرار، بحجة أنه سيجدد العار القديم الذي لحق بالجعليين عندما هجر الملك نمر شندي بعد مقتل إسماعيل باشا عام 1822م، فوافقه أهل المتمة الرأي، ثم أعلنوا كفرهم الصُّراح بالمهدية، وبدأوا يعدون العدة لملاقاة جيش الأمير محمود ود أحمد، وأرسلوا وفداً تحت قيادة الأمير إبراهيم محمد فرح (ود البيه) إلى مروي، حيث قدم الوفد طلباً إلى الجنرال كتشنر بالحصول على سلاح وذخيرة ورجال لمساندة تمردهم ضد الدولة المهدية. وفي هذه الأثناء تقاطرت البلاغات من أمراء الأرباع العسكريين على مشارف المتمة إلى الأمير محمود ود أحمد، وكان مفادها: "... أن عبد الله وسعد ارتد عن المهدية، وجاهر بالمعصية، وعرض بالمتمة، وقصد محاربة المهدية. " (عصمت حسن زلفو، كرري، ص 228)

أما رد فعل الخليفة لتمرّد الأمير عبد الله ود سعد فقد تجسّد في ثلاث خطوات مهمة. تمثلت الخطوة الأولى في سجن زعيم الجعليين وساعد الإمام المهدي الأيمن في حصار الأبيض إلياس باشا أم برير ومصادرة كل أمواله، لأن الخليفة علم أن عبد الله ود سعد قبل مغادرته إلى المتمة كان مقيماً في منزل إلياس باشا. فرد إلياس باشا أم برير على هذا الأجراء التعسفي بقوله: "من أعان ظالماً على ظلمه سلّطه الله عليه. أفعّل ما أمرت يا إبراهيم رمضان إلا الناقة لا تدخل

غنيمة كوني نتقوت بلبنها . " (يوسف ميخائيل ، ص 201) ومن ثم قام إبراهيم رمضان ، أمين بيت المال العمومي ، بمصادرة أموال إلياس باشا ، ووضعها في بيت المال العمومي تحت بند التجريد والغنيمة ، ووضع إلياس باشا في سجن السائر ، وأذن له الخليفة بالتقوت بلبن الناقة التي أخرجت من أموال التجريد . وتجلّت الخطوة الثانية في المذاكرة التي عقدها الخليفة في المسجد الكبير بأم درمان بعد صلاة المغرب التي أعقبت تحرك جيش محمود ود أحمد من أرض الشفاء شمال أم درمان ، حيث قال الخليفة لجمهور المصلين : " يا خوانا أنصار الدين أن الله ناصرنا على الأعداء الجلابة الجعليين والدناقلة المنافقين ، هم الذين يخربوا البلاد العامرة ، وما يدخلوا في مدينة أو أي بلدة إلا خربوها ، وأساس الخراب ليس حاصل إلا منهم . وإن عبد الله ولد سعد هرب من عندنا لأجل ما يتوجه إلى إخوانه الترك والكفار ، وإن شاء الله يقع في القبضة ، ويقتل على يد محمود أحمد . وإن نار الترك التي ظهرت في صدر الجبل ونظروها الأمراء والأنصار وقتلها ولدنا يوسف القبطي إن هذه علامة النصر على الترك والكفار بعون الله الملك القهار . " (يوسف ميخائيل ، ص 203) . أما الخطوة الثالثة فكانت تتمثل في عدم ارتياح الخليفة عبد الله من مهادنة محمود ود أحمد للأمير عبد الله ود سعد ، ومحاولاته اليائسة لإقناعه بالرحيل من المتمة ، لأن الخليفة كان يدرك تماماً أن عنصر الزمن عنصر مهم في حسم مثل هذه الصراعات ، ومن ثم أرسل خطاباً عاجلاً للأمير محمود ود أحمد مفاده : " فنعلمك أيها المكرم أن المبادرة إلى الأخذ بالحزم في أمور الجهاد من المهمات ، وأن المخدول عبد الله ود سعد قد

مضت عليه مدة وهو في عصيانه ومجاهرته بالعداوة . . . فبوصول
أمرنا إليكم احزموا أمر الجيش وعاجلوا المخدول بالحراية . "
(عصمت حسن زلفو، كرري، ص 229).

وفي ضوء هذا الأمر التحريضي أعلن الأمير محمود الجهاد على
المتمة، ودخلها عنوة في يوم الخميس الموافق الأول من يوليو 1897م،
وبعد معركة غير متكافئة بين الطرفين تم القضاء على الأمير عبد الله
ودسعد وأعوانه، واستبيحت قرية المتمة لعدة أيام، وسُبيت
نساؤها، وأخذ أطفالها وأموالها غنيمة إلى بيت المال العمومي بأم
درمان.

وواضح من هذا العرض أن قرار إخلاء المتمة قد فرضته ظروف
سياسية وعسكرية ملحة، بدليل أن الأمير محمود بعد كتلة (مذبحة)
المتمة شيد معسكره على أنقاض المدينة الجريحة لمدة ثمانية أشهر (يوليو
1897- فبراير 1898م)، حيث حفر خندقاً طويلاً شمال المتمة في
شكل زاوية قائمة مع النيل، ونصب فيه ترسانته العسكرية لمقاومة
وابورات الجيش الغازي القادمة عن طريق النيل، وبث العيون
والإرصاد لمراقبة الطريق الصحراوي الذي كان يحسبه منفذاً آخر
للقوات الغازية. وبعد سقوط بربر عدل محمود خطته العسكرية،
وتحرك شمالاً وعسكر بمنطقة النخيلة جنوب عطبرة، حيث هُزمت
قواته أمام القوات الغازية، وأسر مع نفر من أعوانه ومساعديه.
وبعد واقعة النخيلة واصل الجيش الغازي زحفه جنوباً إلى أن بلغ
الحاضرة أم درمان، حيث دمر جزءاً من قبة الإمام المهدي، وهزم
جحافل الأنصار والمجاهدين في واقعة كرري في الثاني من سبتمبر.

1898م، وبذلك أُسدل الستار على حقبة مهمة من تاريخ السودان الحديث، تقدر بسبعة عشر عاماً (1881-1898م).

أما معارضة الأمير عبد الله ود سعد لقرار إخلاء المتمة فقد أسست على فرضية مغامرة سياسية وعسكرية خاسرة ويائسة، قوامها وصول المدد العسكري من الجيش الغازي قبل أن يحتاج الأمير محمود ود أحمد المتمة، وبذلك يستطيع الأمير عبد الله ود سعد وأعوانه أن يحكموا قبضتهم على المتمة وضواحيها، ويسهموا مع القوات الغازية في إسقاط دولة الدولة المهدية التي كانت- حسب وجهة نظرهم- "دولة قبيلة"، أزلت الجعلين وأقصتهم من ممارسة حقهم السياسي المشروع في حكم بلادهم، وحرمتهم من المشاركة في صياغة القرار السياسي على المستوى القومي في السودان.

مذبحة المتمة: دروس وعبر

لم يكن الهدف من ذكر مذبحة المتمة في هذا المقال هو نكاء جراحات الماضي التي بدأت تندمل، لكن العبرة تكمن في كيفية استثمار هذا الحدث التراجيدي في إعادة بناء السودان ما بعد نيفاشا وفق ثوابت يتواضع عليها الحكام والمحكمون.

أولاً: إن مذبحة المتمة تبين عجز قيادة المهدية عن تجاوز أدبيات الثورة إلى مرحلة بناء الدولة المؤسسية التي تقوم على قسمة السلطة والثروة، وتنمية الموارد البشرية والمادية. وهذا العجز يجب أن يُقرأ في إطار الواقع السياسي الذي أعقب وفاة قائد الثورة محمد أحمد المهدي، ودفع الخليفة عبد الله التعايشي إلى اختزال سيادة الدولة في شخصه، عندما شعر بخطورة معارضة أولاد البحر لسلطانه

الناشئ، وتحصيناً لسلطته أحاط نفسه بأفراد قبيلته، واستخدم أدبيات الثورة ضد خصومه السياسيين الذين وصفهم بالردة عن المهدية، فأعلن الجهاد عليهم في أكثر من بقعة من بقاع السودان . وبهذه الرؤية السلطوية اختزلت سيادة الدولة في السلطة السياسية، والسلطة السياسية في شخص الخليفة وبطانته، وبذلك فقدت الدولة المهدية سندها الجماهيري، وتحولت إلى دولة قبيلة أكثر من أن تكون دولة قُطرية ترعى حقوق مواطنها في المكره والمنشط .

ثانياً: إن مذبحه المتمة أظهرت طرفاً من ضعف السلطة السياسية عندما لاح لها في الأفق شبح التدخل الأجنبي، إذ انقسم سدنتها إلى فريقين . فريق يؤيد رفع العلم الفرنسي على حدود الدولة المهدية ليضحى السودان بموجب ذلك محمية فرنسية، مع الإقرار بسيادة الدولة المهدية . ويساند هذا الرأي ابن الخليفة وقائد جيش الملازمين عثمان شيخ الدين، وبعض أعوانه . إلا أن هذا الموقف لم يحظ بتأييد الخليفة الذي آثر إعلان الجهاد على الكفرة وأعوانهم، بحجة أن المهدية في خاتمة المطاف منصوره، وأن البشائر الدينية التي كانت متداولة بين عامة الناس تؤكد ذلك . فلا جدال أن هذا البعد الغيبي في الصراع السياسي يعكس طرفاً من الهوس الديني الذي كانت تعاني منه الدولة المهدية في صراعها مع خصومها المحليين، وفي صياغتها لسياساتها الخارجية والاستراتيجية مع دول الجوار المسلمة من طرف، والدول الاستعمارية (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) التي كانت تناصبها العداء، وتحيط بها إحاطة السوار بالمعصم من طرف ثانٍ .

أما المعارضون، أو بالأحرى المعارضة الصامتة، فقد كانوا يناصرون مجيء القوات الأجنبية للقضاء على دولة المهديّة باعتبارها دولة ظلم وجبروت، لأنها لم تمثلهم قبلياً، ولم تقم العدل بينهم سلطة وثروة، لذا فقد راهنوا على زوالها تعللاً بأن البديل الاستعماري مهما كان توجهه الإمبريالي فسيكون أفضل من حكم " الدراويش " الذين أذاقوهم الأمرين .

فإذا قرأنا هذا الواقع التاريخي بتمعن فإنه يذكرنا بما يجري الآن في السودان، فبعض سدة النظام الحاكم يؤيدون دخول القوات الأُمّية لحفظ الأمن والسلام في دارفور، وبعضهم يعارض تدخل القوات الأُمّية لأنهم يعتبرونه ضرباً من ضروب الاستعمار ووسيلة من وسائل القضاء على سلطانهم السياسي . وفريق ثالث يؤيد التدخل الأجنبي بحجة أنه سيمكنهم من القضاء على حكومة الإنقاذ وأعوانها . والأمر في مجمله يقودنا إلى القول بأن سيادة الدولة قد حصرت نفسها في مفهوم السلطة السياسي المجحف، الذي أدى إلى أضعاف الجبهة الداخلية أمام التحدي الخارجي، وأسهم في تقاعس الدولة عن الدور المناط بها فيما يخص تحقيق الرفاهية، والأمن الاجتماعي لكل المواطنين باختلاف نحلهم ومللهم، وتوجهاتهم السياسية . وكل ذلك يُعزى إلى اختزال سيادة الدولة في السلطة، والسلطة في زُمرة من الذين يسودهم تفكير النسق، وتغلب عليهم القيم القطاعية ذات النظرة القاصية للآخر والمنكفأة على ذاتها .

ثالثاً: في ضوء هذه المدارس التاريخية نخلص إلى القول بأن السودان ما

بعد نيفاشا يحتاج إلى رؤية استراتيجية ثاقبة تؤهله للخروج من نفق السلطة السياسية إلى رحاب سيادة الدولة القطرية، الذي يهدف إلى تداول السلطة بطريقة ديمقراطية تراعى فيها المصلحة العامة، وأدبيات التدافع السياسي الشريف، وتقسيم الثروة عدلاً بين الناس، وتنمية موارد السودان البشرية والمادية، وذلك بدلاً من أن تنحط سيادة الدولة في مستنقع السلطة السياسية الأسن، والتنافس المصلحي الرخيص القائم على تقسيم المناصب السيادية والوزارية، واستغلال المال العام لأهداف سياسية قاحلة لا تروي ظمأ الحاكمين في السلطة، ولا تشفي غليل حلفائهم الذين يضمرون لهم السوء، ويظهرون حسن النوايا الذي يمكنهم من طرق أبواب خزائن السلطة المفسدة.

عُمَار ساقية أبوسليم

□□

هذا العنوان مستأنس من وحي كلمة قدمها الأخ الصديق الدكتور عبد الله علي إبراهيم في رثاء أستاذ الجيل المرحوم مكي الطيب شببكة، وعنوانها "عُمَار ساقية شببكة"، ولعلي أقصد في هذا المقام بعُمَار ساقية أبي سليم الكتاب والباحثين الذين سكبوا مداد أقلامهم رثاءً ووفاءً وعرفاناً لشيخ المؤرخين الذي رحل عنهم العام المنصرم، ولسان حالهم يقول: "هذا رجل لا نُعزِّي فيه، بل فيه نُعزَّى". لذا فقد جاءت معظم كلماتهم صادقة في مفرداتها، ومعبرة في معانيها عن ماهية ذلك الرجل الإنسان، الذي نعتة ابتته أماني بكلمات أشبه برثاء الخنساء لأخيها صخرًا، حيث صوّرت قصة تحاوره مع المرض، وتسابقه مع الزمن في لوحة عزائية حزينة ومفعمة بالأمل، جاءت بعض مفرداتها، التي أبكت الدبلوماسي علي يسين الكنزي في جنيف، على هذا المنوال: "كان المرض محبوساً في مكان من جسدك، يقف خلف الباب متأدباً مستهيباً جسدك، كلما طرق عليك الباب استمهله فأمهلك. كنت تسابق الزمن. ترتب كل شيء إلى أن ذهبت. راجعت كل ما كتبت، ودققت في كل ما أتى

من الطباعة . تركت خلفك ثلاثة كتب كاملة ، لم يبق فيها غير الطبع والنشر . كان المرض من شدة تأدبه وتهيبه الجسد والفكر يقف مكتوفاً غير مبد أي عرض ، كنت معتمداً على تأدبه ، وتنشغل عنه بالعمل والمزيد منه . إلى أن جاء يوم 2002 / 12 / 19 . يوم وضح حجر الأساس للمباني الجديدة لدار الوثائق . قبلها كنت أكملت ما بيدك من كتب . وكلما طرق الطارق بابك أمهلته أن ينظر شيئاً في الأفق ، وكان حجر الأساس هو ما بالأفق . " أما صديق عمره الأستاذ الدكتور يوسف فضل حسن فقد كتب قائلاً : " تياران يجاذباني بعنف وأنا في حضرة الكتابة عن المرحوم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم : التيار الخاص والشخصي هو دافع تفرضه صداقتي وعظيم مودتي للصديق والأخ أبوسليم ، وتيار آخر موضوعي أساسه تقديري واحترامي لصرح أكاديمي ، وبحثي ، ووثائقي ضخمة أقامه أبوسليم . . . الآن أكتب بما تمليه الضرورة الموضوعية التي أرسى دعائمها أبوسليم ، وهو ما سيحفظه له الدهر ، وتتلاشى مع الزمن أصداء النواح والعويل ، فقد تلمع بين الحين والآخر فنانة للباحثين اسمها دار الوثائق القومية ، ونهل من المعرفة فياض بين أغلفة تحمل اسم الرجل ، وهي مؤلفاته التي تجسد المثابرة ، والتفاني ، والإخلاص في البحث العلمي ، والتقصي الأكاديمي ، عملاً لرفعة شأن هذا الوطن وحفظاً لتراثه . " وعلى ذات النسق جاءت كلمة السيد الصادق المهدي التي ثمن عطاء شيخ المؤرخين في بعض ثناياها بقوله : " الأستاذ المرحوم محمد إبراهيم أبوسليم لم يحصر نفسه في عمل وظيفي ، بل اتبع نهجاً رسالياً أثناء الوظيفة وبعدها . لذلك

شغل نفسه قبل أن يقعه المرض بإنشاء مركز للتاريخ والتوثيق . إن من حقه علينا جميعاً أن نخلّد ذكراه بمجهود قومي متعدد أوجهه ، ويهتم بصفة خاصة بدعم مركز أبي سليم ، الذي وضع فقيدنا لبناته الأولى ، وقد منحته الدولة قطعة أرض ليشيد مبانيه عليها ، نحن على استعداد للمبادرة في هذا الشأن ، وعلى استعداد أن ندعم مبادرة غيرنا من أهل هذا الفن إن كانت جادة ومجدية . " دعني أيها القارئ الكريم اكتفي بهذه المختارات ، لأن الحديث قد يطول عن " عُمّار ساقية أبوسليم " الذين سجلوا مراثيهم في صحف الخرطوم السيارة ، أو شاركوا في فعاليات الندوة التي عقدتها الجالية السودانية في الرياض لتأبين أبي سليم ، ويصدق في حق هؤلاء وفي حق فقيدهم قول الأخ الكريم الدكتور عبد الله علي إبراهيم : " بكى الوطن أبا سليم بعناية شديدة . ولا أذكر من تحول نعيه من أهل العلم عندنا من يومه الأول إلى دراسات دقيقة مثل أبي سليم . بكى الناس قبله العلماء بالدمع ، غير أن بكاء أبي سليم كان بالمداد . فالرجل دوحة تفيض ظلها الجمهرة ، وذاق الجميع ثمارها الدانية . "

وبحلول يوم الاثنين الموافق السابع من فبراير 2005م ينقضي العام الأول على رحيل أبي سليم ، ولم يكن أفراد أسرته مشغولين بعبادات أهل السافل المتمثلة في " كسر التربة " ، و " صدقة الحول " ، و " قرابة الكتاب " ، بل كانوا يقفون بقامة علمية مشوقة وسط هذه التقاليد والعبادات المشروعة ، وقفة يستشرفون من خلالها مستقبل إرث والدهم التليد ، ليجعلوا منه دوحة غناء تفيض ظلها طلاب العلم ، ويمنون أنفسهم أن ترتوي هذه الدوحة من مركز الدكتور محمد

إبراهيم أبوسليم للدراسات السودانية . وانطلاقاً من هذه الرؤية الثاقبة وزع الأستاذ الوليد أبوسليم رقاع الدعوة إلى عُمّار ساقية أبي سليم للاشتراك في تظاهرة علمية تعقد فعاليتها في النادي النوبي في الفترة ما بين السابع إلى الثاني عشر من فبراير 2005م ، تخليداً لذكرى الفقيد واحتفاءً بآثاره العلمية . فالشكر أجزله للأخ الوليد وأخته أُماني التي طلبت مني المشاركة في فعاليات هذه الندوة ، وليتني كنت بين الحاضرين ، بيد أن بُعدَ البون بين كوالالمبور والخرطوم يحول دون ذلك ، ومن ثم أثرت أن تكون مشاركتي بهذه الكلمة المتواضعة التي أمل أن تصب في إطار الندوة المزمع عقدها ، وتسهم في تحقيق أهدافها المنشودة . ومن جهة نظري أن أهداف هذه التظاهرة العلمية يمكن أن تُجَمَل فيما يلي :

أولاً : ضرورة الحفاظ على أدبيات أبي سليم وجعل مادتها متاحة لقُراء التراث السوداني وطلاب البحث العلمي ، واحسب أن عُمّار ساقية أبي سليم وفي مقدمتهم الأخ الوليد قد حققوا نجاحاً مقدراً في هذا الشأن ، لأنهم قاموا بإعادة طبع كتاب " الشخصية السودانية " وحرصوا على تسويق بعض الأدبيات التي نشرها أبوسليم في سنواته الأخيرة مثل : " الخصومة في مهديّة السودان " ، و " محررات الخليفة " ، و " محررات النجومى " و " محررات عثمان دقنه " . فاقترح أن تكون هذه المبادرة الطيبة خطوة تجاه طباعة الأعمال الكاملة للدكتور أبي سليم ، ويراعى في ذلك وحدة الموضوع والتسلسل التاريخي ، فمثلاً أن تصدر طبعة جديدة للساقية ، والأرض في الفونج والفور والمهديّة ، والختم الديواني في

دفعة، لأن هذه الأدبيات بينها وشائج قربي، ولا توجد الآن في سوق الكتاب السوداني، وقد مر على طبعاتها الأولى أكثر من عقدين من الزمان.

ثانياً: الاعتناء بمشروع محررات الخليفة الذي وضع لبناته الدكتور أبوسليم، وأعد له عدته منذ زمن طويل، وأذكر أنه في إحدى زيارته لجامعة بيرجن بالنرويج قد كلفني بتصوير جزء غير يسير من دفاتر الصادر الخاصة بمحررات الخليفة، التي كانت منسوخة على أشرطة ميكروفيلم، وبعد الفراغ من تصويرها كتبت إليه قائلاً: "يغادرنا اليوم صديقكم دفع الله علي إبراهيم وإن جاز التعبير أبو الدفع، متأبطاً إليكم بنسخة مصورة من دفاتر الصادر، أتمنى أن توافي الغرض، ويتقبل جهد الحواري المقل حمد ود دبلوك (إشارة إلى كاتب السطور). وإذا كان هناك إشكالات في القراءة، فهذا يعزى إلى رداءة الأفلام، وسوء التصوير والتحميض في بعضها... الترقيم أحياناً غير منتظم، ولا أدري ما العلة في ذلك." وعندما تأخر في الرد كتبت إليه معاتباً: "لم يصلنا إلى تاريخ كتابة هذه السطور ما يفيد عن مشروع نشر وتحقيق أدبيات المهدي، نأمل أن تكون قد قطعت شوطاً مقدراً في هذا الشأن، وماذا عن الحسين زهرا، والحسن العبادي، ومؤلف كتاب النخيل أحمد يوسف هاشم الرباطي، نأمل أن تكون هذه الأدبيات السودانية قد وجدت طريقها إلى مكتبة المأمون لكي نحظى بجعلنا فيها." وفي مايو 1997م

بلغه اسمع طحناً ولا أرى عجيباً. وقد انزعج كثيراً لضياح وقتي مع المتسائلين والمتطفلين، لكن حياتنا تسير على ما يرام. وأكاد الآن أفرغ من محررات الخليفة حتى نهاية رمضان 1302 هـ أي الشهر الذي توفي فيه المهدي، ومراسلاته في حياة المهدي هذه تبلغ نحو 640 محرراً مليئاً بالمعلومة. " وأردف ذلك في خطاب آخر مؤرخ في أغسطس 1999م جاء فيه: " صدر لي كتاب الحسين زهرا، وراجعنا الآن كتاب الحسن العبادي في صورته النهائية للنشر. وكذلك صدر كتاب نصيحة العوام، وكتاب صاحب الربابة. وهذه كلها من أعمال بيرجن. وإذا وجدت أحداً مسافراً لعندكم سوف أرسل نسختك ونسخة أندرس من كل منها. " وقصدت بهذه المختارات من الرسائل المتبادلة بيني وبين الدكتور أبي سليم، أن أشرك القارئ الكريم في طبيعة العمل الضخم الذي أعده أبوسليم لمحررات الخليفة، التي أطلق عليها اسم موسوعة المهديّة، وإصدار مجلد واحد من هذه الموسوعة لا يعني أكثر من إنجاز 10٪ من الحجم الكلي للمشروع. وكان أبوسليم يعول على نشر هذه الوثائق باعتبارها الخطوة الأولى في طريق إعادة كتابة تاريخ المهديّة، " لأن التاريخ القائم على المستند والمنهج، (حسب وجهة نظره)، ينشد الحقيقة وينميها وينير سبيلها، وهو غذاء للوجدان وإثراء للوعي القومي. " ثم يواصل أبوسليم حاوره في هذا الشأن مع الأستاذ محمد صالح يعقوب قائلاً: " وقد جعلت هذه المهمة (أي مهمة تحقيق محررات الخليفة ونشرها) في مقدمة مهام المركز الذي أنشأته . . . " لذا فعلى عُمّار

ساقية أبي سليم أن يكونوا لجنة علمية من أهل العلم الدراية تقوم بتكملة مشروع موسوعة المهدية الذي بدأه أبوسليم ، ويستحسن أن يُشرك في هذه اللجنة العاملين بدار الوثائق ، ونفر من أعضاء جمعية المؤرخين السودانيين ، وذوي الكفاءة العلمية في الجامعات السودانية ، الذين يهمهم أمر دراسات المهدية ولهم القدر المعلي والقدر الراسخ في هذا المضمار .

ثالثاً : يستحسن أن يُنجز مشروع موسوعة المهدية تحت إشراف مركز أبوسليم للدراسات ، لأن الفقيه كان حفيماً بهذا المركز ، ويرى فيه منارة لخدمة الفكر السوداني ، والشاهد على ذلك قوله في رسالة خاصة : " ومركزنا يتقدم والإجراءات الإنشائية تأخذ وقتاً كثيراً مع انشغالي بتكملة كتاب الخصومة ، والمجلد الأول من محركات الخليفة عبد الله . ولكن الواضح أن فرص العمل كبيرة ، وإننا سوف نجد دعماً من داخل السودان . حصلت على قطعة أرض واسعة للمركز ، ولكن الإجراءات طويلة جداً ، وبقيت خطوتان لأحصل على شهادة البحث " . لذا فعلى عمار ساقية أبي سليم أن يستثمروا المبادرة الطيبة التي قدمها السيد الصادق المهدي بشأن دعم مركز أبوسليم للدراسات ، وقبل أن يبحثوا عن ذلك الدعم عليهم أن يقوم بإعادة هيكلة المركز من الناحية الإدارية والفنية ، حتى يكون أهلاً لتحمل الرسالة العلمية الملقاة على عاتقه ، ويجب أن يعدوا في هذا الشأن مشروعاً علمياً متكاملًا لنشر الأعمال الكاملة للدكتور أبي سليم ، ومشروعاً آخر عن الكيفية التي يمكن أن تنجز بها موسوعة المهدية التي تشمل بجانب محركات الخليفة

عبد الله، على وضع أطلس للمهدية يتضمن الخريط التي تبين المواقع التاريخية المهمة، وصور أمراء المهدية، والنقود، والأزياء، والأعلام. واحسب أن توفر مثل هذه المواصفات الأكاديمية سيشجع السيد الصادق المهدي وغيره من الحادين على توفير المعلومة الصحيحة الموثقة أن ينهضوا خفاً وثقالاً في دعم هذا المشروع الطموح.

وختاماً يطيب لي أن أرف التهنئة الصادقة للأخوة في النادي النوبي وبقية النفر الكريم من عمار ساقية أبي سليم، الذين يعملوا بتجرد وإخلاص من أجل إنجاح تظاهرتهم العلمية التي تنعقد فعالياتها بالنادي النوبي، والتي أتمنى أن تحقق غاياتها المنشودة، وتسهم في تحقيق ما كان يصبو إليه الفقيد الراحل، المقيم في وجدانا الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم، ألا رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.

نسب الزعيم الأزهرى فوق شُبّهات جريدة الناس

□□

اطلعت على سلسلة مقالات نشرها الدكتور عبد الله على إبراهيم عن جوانب مختلفة من حياة الدكتور منصور خالد، العامرة بالعطاء الأدبي وقضايا السلطة والسياسة، على صفحات سودانايل، فلا عجب أن هذه المقالات قد أثارت لغطاً كثيفاً، حيث ثمنَ حيثياتها نفر من القُرّاء، وجرح بعضهم في صدقيّة مصدرها وحجيّة روايتها. وقد كانت الحلقة العاشرة، التي تناولت موقف جريدة "الناس" من نسب الزعيم الأزهرى، أكثر الحلقات المثيرة للجدل والحوار بين بعض القُرّاء الذين افردوا لها منبراً خاصاً في صحيفة سودانيز أونلاين، تناقماً مع عنوانها الرئيس الذي جاء على صيغة استفهام استنكارية: "هل الأزهرى ممن حملتهم أمهاتهم على ظهورهن من بلاد كانم والبرنو؟". ومن ضمن الذين تصدوا لحيثيات الاتهام الواردة في متن المقال وقدحوا في حجيتها الأستاذ الشاعر محمد المكي إبراهيم، الذي نشر مذكرة دفاع بعنوان "العالم بستان: في نسب الزعيم الأزهرى"، ومن خلال هذه المرافعة الأدبية حاول أن يثبت حقاً

تاريخياً مشروعاً لأهله السادة الإسماعيلية وأصول الزعيم الأزهري ، حيث عزى الاتهام المرتبط بأصول أنسابهم إلى خبث الإداري البريطاني سير هاورلد ماكمايكل ، الذي يصنّفه الدكتور عبد الله علي إبراهيم في قائمة الذين إبتدعوا بدعة الخوض في " رجس الإنساب " ، وذلك انطلاقاً مما جاء في كتابه الموسوم بـ " قبائل شمال ووسط كردفان (1912م) ، وتحديدأ عندما زعم " أن السيّد المكي (ابن إسماعيل الولي) لا هو بديري ولا هو دهمشي ، لكنه جزئياً تكرر في الأصل ، علماً بأن دهمشية دنقلا يدّعون بأنهم أشراف ، فكان بعضهم يقيم في حمى السيّد المكي بكردفان ، ويبدو أن السيّد المكي قد استحسن نسبته إليهم . " ومن طرف آخر ربط الأستاذ ود المكي إثارة هذا الاتهام في خمسينيات القرن الماضي إلى تفشي حمى العمل السياسي و "مماحكات جريدة الناس للقادة الاتحاديين " . فلا جدال أنه محقّ فيما ذهب إليه ، لأن الاتهام المثار في جريدة الناس أشبه بالاتهام الذي أثاره الاتحاديون في ساحات القضاء المدني عندما زعموا أن أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ليس سودانياً وأن " أصوله حبشية " ، ورد عليهم الاستقلاليون باتهام مضاد يطعن في نسب الأستاذ حماد توفيق ، ويصفه بأنه أجنبي دخيل ، تعللاً بأنه كان يحمل تصديقاً لاستيراد الخمر الأجنبية ، ومثل هذا التصديق ، حسب مبلغ زعمهم ، لا يعطى إلا للأجانب . بيد أن قاضي محكمة الموضوع المستر هيس شطب القضية ، بحجة أنها مكايده سياسية محضة ، لا ترقى إلى درجة السماع ، ولا صلة لها بشرعية نسب المرشحين المتنافسين في دائرة الحصا حصا الانتخابية . وبالرغم من أن

القاضي هيس كان على صواب ، ولكن حيثيات الموضوع تعكساً طرفاً من طبيعة المدافعة السياسية البخسة التي كانت قائمة في السودان آنذاك .

وفي هذه كلمة لا أود الخوض في غمار رجس الانساب وإفرازاته القبلية التي اقعدت أهل السودان من النهوض بوطنهم الجامع في حضرة واقع يقتضي تفعيل الوحدة القطرية كوعاء سياسي أمثل لتوظيف التنوع الثقافي والإثني القائم في السودان ، بل أحبذ الانطلاق من محصلة مفادها أن علم الإثنوغرافيا أو الأنثربولوجيا قد درج على عدم مغالطة أهل الانساب في أنسابهم ، بغية حملهم على صواب يحسبه الباحث حقيقة مطلقة ، وذلك وفق قراءات أكاديمية قائمة على أدوات بحثية وفرضيات تناقض في بعض الأحيان الموروثات الشائعة والمتداولة بين " أهل مكة " ، علماً بأن أهل مكة أدرى بشعابها . فأهدى السبل أن نأخذ بزعم النسابة والمتسبين إلى أصولهم ، ثم نفسر ما ذهبوا إليه في إطاره التاريخي والاجتماعي والسياسي ، تحسباً بأن مثل هذا التفسير سيقودنا إلى تحليل موضوعي لفهم القيم الكامنة وراء الانساب ، والديناميات التي تحكم حركة التدافع المحلي ، وعلاقة هذا التدافع بالصورة النسبية القائمة في مخيلة الناس والمرتبطة بدقائق بيئاتهم المحلية التي تمزج بين الخيال والواقع .

ماذا يقول أصول الزعيم الأزهري في أنسابهم؟

ألف السيد أحمد بن إسماعيل الولي (الأزهري) مخطوطاً سماه " خلاصة الاقتباس في اتصال نسبنا بالعباس " ، عام 1853م ، ويوجد أصل هذا المخطوط بدار الوثائق القومية بالخرطوم تحت الرقم :

منوعات ، 1/15/175. وفي مقدمته يورد المؤلف إشارة احترازية أشبه بخاتمة مقال الأستاذ محمد المكي إبراهيم ، إذ يقول : " تَعْلَمُ انساب الناس من العلم الذي علمه لا ينفع ، وجهالته لا تضر ، وبذل النفس في تحصيله من قبيل ضياع العمر . " ثم يوضح أن الهدف من تأليف " خلاصة الاقتباس " كان يكمن في توضيح صلة رحم الذين ينسبون إلى جدّهم الفقيه بشاره الغرباوي ، وأيضاً بناءً على رغبة في نفس أبيه إسماعيل الولي الذي كان مهتماً بتوثيق هذه الصلات الأسرية . وفي مقدمة الفصل الرابع يقول مؤلف خلاصة الاقتباس : " إن التفاخر بالأباء والأجداد مذموم شرعاً ، فلا ينبغي لعاقل أن يفتخر بأبائه وأجداده ، ويدعي الشرف والكرم عند الله تعالى بعلو نسبه على باقي أخوانه المسلمين ، لأن الشرف والكرم عند الله تعالى إنما يحصل للعبد من جهة تقواه ، فلا اعتبار بشرف النسب لقوله تعالى (إنما أكرمكم عند الله أتقاكم) . " (ص 38) . وهنا يبرز وجه الشبه بين هذه المقدمة الاحترازية وخاتمة الأستاذ محمد المكي التي تقرأ : " أقول قولي هذا دون أن يفوتني الإعراب عن استهجاني لمن يرى في الانتساب إلى القبائل الوافدة ما يزري بالرجل الكريم ، فهم (أريد من نسميهم الفلاتة) قوم من الرجال المحيين للعمل ، والنساء المنجبات ، وهم من أحسن الناس أخلاقاً وديناً ، وأشدّهم محافظة على العرض والشرف ، وأنشط أهل السودان إلى العمل الشريف مهما صعب ، وهم حملة حضارة ، أدخلوا إلى السودان صنوفاً وألوفاً من المهارات والصنائع والزراعات ، ولو كان الأزهري على أي صلة بهم لما ضره ذلك شيئاً ، ولبقي كما هو الآن رافع العلم ، ومحرر السودان ، وأبو

الوطنية السودانية . ولكن الحق حق ، وانساب الناس جزء من هويتهم ، والزعيم الخالد من دوحة القطب إسماعيل الولي ، فلا مرء في نسبته إلى أعلى مراتب الشرف والصلاح . " ويبدو أن ود المكي يعني بمصطلحي الشرف والصلاح ما عناه جده السيّد أحمد بن إسماعيل الأزهري الذي ربط تحقق المصطلحين بتلازم " التقوى والدين " .

فالسيد المكي هو الابن الأكبر للسيد إسماعيل الولي الذي وثق نسبه ابنه السيد أحمد الأزهري بعد أن تحرى الصحيح والمعتمد من الكتب المدونة ، وما جرى عليه رأي الأكثرية تواتراً ، وبناءً على ذلك أرجع نسب والده السيد إسماعيل إلى " عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحيم بابا بن الحاج حمد بن الفقيه بشارة الغرباوي " (ص 12-13) ، الذي يتصل نسبه بجعل الدفار عند منحى النيل ، " وهم طاقة مستقلة " وأهل سيادة في المنطقة . وإن الجد الخامس لبشارة الغرباوي " هو الملك ناصر بن صلاح بن موسى ، الملقب بمسوا الكبير ، الذي يُعدُّ الجد المؤسس للملكناصرية الذين يقيم أحفادهم الآن في منطقة قنتي ومنصوركتي ودبة الفقراء (الفقهاء) . إلا أن بشارة الغرباوي انفرد عن أسلافه ، لأنه اشتهر ببركة الدين حتى صار أصلاً بالنسبة للسلالة الإسماعيلية . وتقديراً لوضعه الديني في منطقة الدفار فقد أقطعه السلطان بادي بن السلطان نول (الشهير ببادي أبوشلوخ) جاهاً من الأرض عام 1145هـ (1732م) " لا عادة عليه ، ولا عانة ، ولا جباية ، ولا علوق ، ولا شيء قل أو جل من جميع مضار السلطنة ، لا في الحضر ولا في السفر أن شرقوا أو غربوا ، فكل من

تعرض له أو دناه لا يلومن إلا نفسه، والحذر الحذر من الخلاف، والمخالف لا يلومن إلا نفسه. " فلا شك أن هذا الجاه السلطاني يعكس طرفاً من أهمية الفقيه بشارة الغرباوي، ورسوخ قدمه العرفاني، وطول باعه الاجتماعي في منطقة الدفار. أما خلفية تسميته بشارة بالغرباوي فيرجعها السيد أحمد بن إسماعيل إلى قول مأثور فحواه أن بشارة كان من جملة تلاميذ الشيخ إبراهيم البولاد بن جابر في جزيرة ترنج بأرض الشايقية، حيث برع في دراسة القرآن والفقه على مختصر خليل ورسالة أبي زيد القيرواني، وكان شيخه إبراهيم البولاد حريصاً على تميزه عن بقية طلابه الذين يحملون نفس الاسم، فأطلق عليه لقب بشارة الغرباوي، تعللاً بأنه كان يسكن بـ "حوش مار" في منصوركتي التي تقع غرب جزيرة ترنج، وكان يعبر البحر (النيل) من جهة الغرب إلى جزيرة ترنج بالشرق، حيث خلاوى شيخه إبراهيم البولاد. ومنذ ذلك الحين ذاع صيته بين الناس بـ "بشارة الغرباوي".

فيتصل نسب الشيخ إسماعيل الولي من جهة أبيه وأمه بشارة الغرباوي، فأمه هي ملكة الدار بنت إبراهيم بن عبد النبي بن الحاج حمد بن بشارة الغرباوي. وقد هاجر والده عبد الله إلى كردفان في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، ورزق ثلة من الذكور والإناث في الأبيض، أذيعهم شهرةً ابنه إسماعيل الذي وُلدَ عام 1792م، وأخذ الطريقة الختمية من السيد محمد عثمان الميرغني قبل أن يكمل العقد الثالث من عمره الباكر، إلا أنه لم يمكث طويلاً في الطريقة الختمية، وسرعان ما قام بوضع قواعد الطريقة الإسماعيلية التي تُصنّف بأنها

الطريقة الصوفية السودانية الوحيدة منشأ وقيادة . ومن ثم ظل السيد إسماعيل الولي المؤسس علماً رمزاً على قيادة سجادة الطريقة الإسماعيلية بالأبيض إلى توفاه الله عام 1860م ، وخلفه على ذات السجادة ابنه الأكبر السيد المكي الذي استطاع أن يحدث نقلة نوعية في البناء الهرمي للطريقة الإسماعيلية ، وتلك النقلة حسب قراءة الدكتور محمود عبد الله إبراهيم الذي جعل تاريخ الطريقة الإسماعيلية مشروع أطروحته لنيل درجة الدكتوراه بجامعة لندن عام 1980م ، قد تبلورت في تفعيل الأنشطة العرفانية ، وربط الطريقة بخلفائها ومريديها في المركز والتخوم ، وفي عهد السيد المكي أيضاً تم تشييد قبة الشيخ إسماعيل الولي ، حيث الحي القبة الشهير بمدينة الأبيض .

والغريب في الأمر أن السيد المكي توفي بعد عام من إلحاق هارولد ماكمايكل بخدمة حكومة السودان عام 1905م ، ولم يدركه ماكمايكل في الأبيض ، بل أورد حاشية مبهمة في كتاب عن قبائل شمال ووسط كردفان ، تعطى القارئ انطباعاً بأن ماكمايكل قد عاصر السيد المكي ، وعرف عن حقيقة نسبه إلى القبائل الفولانية . ولا أدري من أين جاء ماكمايكل بهذه الفرضية غير الموثقة . وإذا افترضنا جديلاً أن للسيد المكي صلة رحم فولاني من جهة أمه فهذا لا يقدح في حقيقة انتسابه إلى السادة الإسماعيلية وأرومتهم الدهمشية . فإذا كان مصدر جريدة الناس هو حاشية ماكمايكل ، فإن السيد المكي ليس الجد المباشر للزعيم إسماعيل الأزهري ، فجدّه المباشر هو السيد أحمد بن إسماعيل الأزهري ، الذي يتنسب من جهة أمه السيدة

زينب إلى الحاج محمد بشارة بن الأرباب سورج المرفوع نسبه إلى نصر الله بن صلاح بن الملك الدفاري مسوا الكبير . فكل الشواهد المشار إليها تقدح في صدقية ما ذهب إليه ماكمايكل ، وتصنف ما أوردته جريدة الناس في دائرة الخصومة السياسية التي لا تجرح انتساب الزعيم الأزهري إلى البديرية الدهمشية .

ماكمايكل بين خبث الفرضية وأهلية التوثيق

حاول بعض المعجبين بعتاء الأستاذ محمد المكي إبراهيم وأدبيات الغابة والصحراء أن يرافعوا عن مقاله " في نسب الزعيم الأزهري " ، ويلقوا باللائمة على السير هارولد ماكمايكل ، متعللين بأن وصفه إلى أصول الأزهري بالفولانية (أو التكارنة) فيه تجريح لقيادة الأزهري لحركة الخريجين والاتحاديين ، لأنه هذه الفرية تقدح في شرعية انتسابه إلى أهل السودان الخُص ، وتضعه في خانة المهاجرين التكارنة الذين حملتهم أمهاتهم على ظهورن من بلاد كانم والبرنو إلى السودان . ومثل هذا القول ربما ينطبق على جريدة الناس ، لكن ليست له علاقة مباشرة بما ذهب إليه ماكمايكل ، لأن ماكمايكل نشر كتابه عن قبائل كردفان عام 1912م ، وفي ذلك الحين لم يتجاوز عمر الزعيم الأزهري الاثني عشر عاماً ، وعندما نشر تاريخ العرب في السودان عام 1922م كانت الحركة الوطنية في طور التخلق نطفةً ، وأن الأزهري لم يكن علماً يشار إليه بالبنان على المستوى السياسي القومي وصالونات الحركة الوطنية .

فمن ناحية أكاديمية يجب أن لا نغمت الرجل حقه ، فإنه قد جمع بين دفتي كتابه " تاريخ العرب في السودان " كما هائلاً من المعلومات

الأولية المفيدة التي تسهم في تحليل الواقع السوداني آنذاك ومعرفة ملامح الشخصية السودانية ، والشاهد على ذلك أن طعنه في نسب السيد المكي لم يمنعه من ترجمة مخطوط " خلاصة الاقتباس " ، الذي ألفه السيد أحمد بن إسماعيل الولي ومجدّ فيه أصوله الإسماعيلية ، إلى اللغة الإنجليزية ، وجعله ملحقاً في الجزء الثاني من تاريخ العرب في السودان . نعم ، للباحثين الحق في أن يختلفوا مع الفرضيات التي أسس عليها ماكمايكل مفردات مشروعه الباخص لنسب المجموعات الجعلية وأصولها القرشية ، وفي مكایداته السياسية للنخب المتعلمة في السودان ، لكن هذا لا يمعنا القول أن الرجل الأبيض العظيم ، كما تنعته بعض الوثائق البريطانية ، قد ترك أدبيات مهمة جديرة بالبحث والتنقيب . فمشروع ماكمايكل الذي يعتبره بعض الباحثين مشروعاً باخساً هو ذات المشروع الذي انطلق منه دعاة الغابة والصحراء ، وفي مقدمتهم الأستاذ محمد المكي إبراهيم الذي يقول عن نفسه في صيغة الجمع : " لقد جاهدنا ضد العنصرية السودانية منذ أن كنا طلاباً في الجامعة ، وقلنا أن السودان وطن الخلاسين والخلاسيات ، وتصدى لنا آخرون يقولون بالنقاء العربي للسودان . والآن يشيد القوم بأولئك النفر ، ويهاجموننا نحن الذين حملنا (ولا زلنا) نحمل راية السودان المتعدد الأعراق . "

وزبدة القول أن نسب الزعيم الأزهري يربو فوق هامات المماحكات السياسية ، لكن الشئ الأهم هو أن السادة الإسماعيلية أناس عاشوا فوق أمجاد بنوها بنور العلم لا عمد الرخام ، فالأجدى والأمثل أن يحدثنا الأستاذ محمد المكي إبراهيم عن فيض تراثهم

العلمي الزاخر ، الذي يقدر جعل السيد إسماعيل الولي فيه بثمانين مخطوطاً ، وقد سار على نهجه السيد المكي ، وتبعه أحمد بن إسماعيل الأزهرى صاحب المرافعة الجريئة في دحض مهديّة محمد أحمد بن عبد الله ، وتلاههما عبد القادر الكردفاني مؤلف " كتاب سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي " ، وعلى ذات النسق سار القاضي حسين سيد أحمد المفتي مؤلف كتاب " تطور نظام القضاء في السودان " . والأستاذ ود المكي نفسه من هذه الأرومة الصالحة والشريفة ، التي أكتسبت شرفها وصلاحها لا من نسب " بديري-دهمشي " حرمها إياه السير هارولد ماكمايكل ، ولا من أصل تكروري رفعها إليها ، ولكن بفضل تقواها الراسخة في الأرض وعطائها المثبوت بين الناس .

الأستاذ تاج السر محبوب منوفي

كان رقماً صعباً في دائرة الدبة (53)

□□

تُعدُّ دائرة الدبة (53) من أهم الدوائر الانتخابية في الولاية الشمالية لعام 1986م، لأنها تكتنز إرثاً ثقافياً، واجتماعياً، وسياسياً حافلاً بالعطاء والإبداع، وبفضل ذلك أضحت واسطة عقد في تاريخ المنطقة، حيث وثق لها ود ضيف الله في طبقاته، وكتب عن تراجم علمائها وصلحاتها وحكامها وأدبائها. فدينياً رسم ود ضيف الله صورة حية عن تقابة أولاد جابر الأربعة وأختهم فاطمة، وخلأوى محمد عيسى سوار الذهب، والشيخ حسن ود بليل، وعووضة ود شكال القارح، وصلحاء البلياب. وتاريخياً دون المؤرخون في حولياتهم عن هجرة الفونج إلى منطقة دنقلا العجوز، التي أضحت حاضرة إدارية وسياسية مهمة لممالك الدفار، وأبكر، والحتاني، التي حلت مكانها لاحقاً عموديات قنتي، وقوشابي، وكرمكول، وتنقسي. وثقافياً خرج من بين صُلُبها وتراثها الأديب الطيب صالح، والمؤرخ عثمان سيد أحمد البيلي، الطبيب النطاسي عمر محمد بليل، وحكيم الهلال طه علي البشير، والصحفي حسن ساتي، وملك الطنبور النعام آدم، والشاعر خضر محمود، والشاعر المرفف عبد الله محمد خير. وسياسياً انجبت الدائرة (53) نخبة من

الناشطين، ونذكر منهم عوض عبد الرازق، ومحمد زيادة حمور، وإبراهيم محمد حمد، ويوسف حسن بابكر، وعبد الله كيري، وعلي فقيري عبادي، وعبد اللطيف محمد سيد أحمد، وعادل عوض سلمان، وعبد السلام (الفكي) سيد أحمد. واقتصادياً كانت ولازمت موطن أهم مشروعات زراعيين من حزمة مشاريع مؤسسة الشمالية الخمسة، وهما: الكلد والغابة، حيث أشجار النخيل الباسقات وبساتين البرتقال والمنقة والموز شال هدل.

فوق هذا وذاك فإن أهل الدائرة (53) يتحلون بوعي ثقافي وسياسي يفوق التصور، لأنهم يؤمنون بالتعددية، وخلاف الرأي الذي لا يفسد للود قضية، ويتجلى ذلك في مواقفهم السياسية التي جسدها صراع الختمية والاتحاديون عندما حمى الوطيس بين حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي في خمسينيات القرن الماضي، وعراك الشيوعيون مع قواعد الختمية عندما أوفى الشيوعيون الكيل والميزان في توزيع المواد التموينية، فكان شعارهم "عاش أبوهاشم ومحمد هاشم"؛ وفي خصومة الجبهة الإسلامية القومية مع جماهير الاتحاد الديمقراطي التي تبلورت خواتمها في فوز مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي مولانا تاج السر محبوب منوفي، الذي كان يمثل رقماً صعباً في المعادلة السياسية الرفضية لإشارة الخرطوم، والقابضة على قيم محلية قوامها عصبية الدار وشرعية مرشح المنطقة. وفي ذات الدائرة تجسدت بعض الدلالات الرمزية للأدب الشعبي المناهض للسلطة ورموزها، حيث جاءت ملحمة الأستاذ محمد الحسن سالم (حميد) بمقطع محوري مفاده: "الجابرية تحمي الثورة...

دايرين بوسته . . . ومدرسة وسطى " . فالجبرية القرية الرمز في هذا الملحمة تجسد مطالب أهل الريف السوداني ، وفي حوارها مع السلطة تعكس طبيعة التهميش الذي يعاني منه أهل ذلك الريف القصي ، لأن الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لا تُقسم بينهم وبين المركز سوية ، ويؤكد أيضاً عرضحال أهل الجبرية أن السلطة لا زالت سادرة في غيها وخداعها المتطاوّل مع الزمن ، دون أن تدرك أن فلاحها وصلاحها مرهون بشفافية عطائها الخدمي المنبسط للناس جميعاً ، وبوضوح رويتها في تقسيم الثروة والسلطة بين المركز والتخوم عدلاً ، وفق برامج إصلاحية تسعى إلى النهوض بقيمة الفرد والجماعة في إطار حكومة راشدة .

مولانا تاج السر: الرقم الصعب

وبفضل هذا الإرث الحضاري المتشعب أضحت الدائرة (53) رقماً صعباً في صناعة الفعل السياسي ورد الفعل المعاكس له ، فنجدها أدلت بأصواتها الانتخابية لصالح المحامي محمد زيادة حمور خصماً على فاتورة خصومه من الاتحاديين في انتخابات عام 1953م ، وعادت الكرة واسقطت مرشح السادة المراغنة محمد زيادة حمور لصالح إبراهيم محمد حمد الذي شب عن طوق الختمية في انتخابات عام 1968م ، ثم غلبت ظهر المجن على مرشح الأمس عندما أعلنت صراحة ولاءها للأستاذ تاج السر منوفلي في انتخابات عام 1986م . وفي ضوء هذه المقاربة القائمة على الرأي والرأي الآخر يمكننا القول بأن الأستاذ تاج السر منوفلي كان رقماً صعباً في انتخابات عام 1986م ، بحجة أنه قد حصل على أغلبية جماهير الحزب الاتحادي

الديمقراطي في الدائرة، عندما صرع منافسيه الاتحاديين العريقين محمد زيادة حمور وإبراهيم محمد حمد، دون أن يحصل على مباركة رئاسة الحزب في الخرطوم، وعلى ذات النسق فاض كيله السياسي على مرشح الجبهة الإسلامية القومية الدكتور صلاح ميرغني قبلي.

بالرغم من قصر عمره السياسي الذي فرضه واقع تأهيله القانوني وممارسته المهنية الطويلة للقضاء الشرعي، إلا أن الأستاذ تاج السر منوفلي قد حظي بحب ذوي القربى، والجار الجنب، والصاحب في الجنب، وكل الذين رافقوه وشدوا من أذره في حملته الانتخابية عام 1986م، وصاغوا له شعاراً سياسياً جذاباً من واقع بيئتهم المعطاة :

الركب الحادي يا نادي السر
الغاشي الماشي يا نادي السر
الطير في بلادوا يا نادي السر
الدايرة حكر لي تاج السر

وبهذه القناعة والإصرار السياسي صنعوا منه رقماً مفصلياً صعباً في انتخابات عام 1986، جعله يؤمن إيماناً قاطعاً بأن للأوطان في دم كل حريد سلفت ودين مستحق، وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ حاول جأهداً أن يتصدى لمشكلات الدائرة ومطالب أهلها، ثم يصلها إلى السلطات التنفيذية عبر القنوات السياسية والدستورية بقدر ما أوتى من قوة في دولة يصعب فيها العمل عبر المؤسسات الرسمية. وعندما فقد وضعه الدستوري في صيف عام 1989م أثر العمل في صفوف المعارضة السياسية ضد حكومة الانقاذ الانقلابية، وظل معارضاً في ظل الخصومة السياسية المستعرة بين حكومة الخرطوم

ومعارضة المنفي ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الوطني الحاكم عاد إلى السودان ، ولكنه ظل غفاريّاً من الوضع السياسي وحلّبات المدافعة الحزبية إلى أن توفاه الله في يوم الخامس من أغسطس 2007م .

مات مولانا تاج السر في نفسه شيء من حتى؟

في هذه الكلمة الرائية لآنود البحث عن حتاه المفقودة في سلة السياسة السودانية العامة بقضايا التهميش وحقوق الناس المسلوقة ، لكن نضرع أيدينا إلى الله سبحانه وتعالى أن يرّحم الأستاذ تاج السر محجوب منوفلي رحمة واسعة ، ويغفر له بقدر ما أعطى ، وبقدر ما جادت به قريحته السمحة من فضائل الأعمال وجلائل الخيرات ، فقد كان اسماً على مسمى ، كما يرى الأستاذ حاتم السر ، " تاجاً للجمال والكمال والاخلاق ، وسراً إلهياً لمعاونة المحتاجين والضعفاء والمساكين " ، وحاجباً لذوي القربى ولأرحامه المتناثرين على أديم الأرض . كان باراً بأهله ، وواصلاً لرحمه ، يمدّهم بعطاياه من فيض كسبه المحدود ، ويثمن عطاءهم المجلوب إليه تقديراً وعرفاناً ، كائلاً إليهم صاع الحسنة بصاعين ، ومعيناً أيّاهم في المكاره ، ومشاطراً في الأحزان ، وفي أفراحهم كان أقرب إليهم من حبل الوريد .

في إجازتي السنوية لعام 2005م زرتُ الأستاذ تاج السر برفقة والدي إبراهيم محمد أحمد أبوشوك ، الذي كانت تربطه بالفقيد علاقة ود شفيف ، ولكل طرف منهما في نفس الطرف الآخر حباً ومعزة متلازمتين ، وكانت تلك الزيارة اليتيمة بمنزله العامر بقرية فقيرنكتي وجوار المسجد العتيق ، ووقتها كان الأستاذ يعاني من داء الكلى ، إلا

أن ابتسامته المشرقة كانت لا تفارق وجهه الصبوح ، حاول أن يقدم
لنا كل واجبات الضيافة ، ويتحفنا بجائتيه المعهودة ، ويسامرنا في
تواضع جم وأدب رفيع كديده ، مقاوماً ذلك الداء العضال بجود
مغروس في نفسه الأبية التي لا ترضى الذل والهوان ، وتترفع عن
صغائر الأمور وعن سفاسف الذين تقاعسوا إلى الأرض وغمسوا
أيديهم في فُتات موائد السلطان .

هكذا كان تاج السر ، رجلاً يقعه الحلم ، وتسكته الرزانة ، دلائل
الفضل ظلت عليه شاهدة في أية بقعة حلها بها ضيفاً أو عاملاً
قضائياً ، فتجد سيرته كالبحر من كل النواحي أتيته ، فالجود لجته
والمعروف ساحله ، لأنه ظل يقذف دوماً لسامره جواهر الكلم
الطيب ، ويرسل للطامع في عطائه سحائب فيضه الهاطل . ومن ثم
أحبه ذوو القربى ، والذين زاملوه في فضاءات القضاء الرحب ، أو
رافقوه في سنوات الشتات والأحن العجاف ، ونذكر منهم القاضي
محمد علي طه الملك ، والأستاذ حاتم السر علي ، والأستاذ ميرغني
حسن مساعد . فحقاً كان تاج السر إنساناً رسالياً ، سمحاً إذا باع
وسمحاً إذا اشترى ، مناقبه لا تحصى ، وشمائله لا تعد ، وجمائله لا
تسعه القراطيس ولا يدونها مداد اليراع النافذ . فله الرحمة ولنا حسن
العزاء .

الشاعر عمر الحسين محمد خير

يا شمعة كانت تذوب وتحترق

من أجل إسعاد الآخرين

□□

مقدمة

كتب الأستاذ كمال علي الزين إطلالة حزينة على صفحات "منتديات سودانيز أون لاين"، حيث نعي فيها الشاعر المطبوع والأديب اللوذعي عمر الحسين محمد خير، بلغة راثية، وفرضية مفادها أن بلادي لا تحتفي بسير المبدعين والأعلام، لأن عمر الحسين مات في حلة كوكو وحيداً وغريباً دون أن يعلم بوفاته أحد، "مات كما مات الجاحظ وسط كتبه وأوراقه ومراجعته، واكتُشفت جثته بعد ثلاثة أيام، في خلوته ينشد الهدوء لإنجاز عمل أدبي كبير للشاعر حسونه". (الكبيك، سودانيز أون لاين) وعضد هذه الفرضية بشهادات صديقه الأستاذ محمد إبراهيم أبوشوك، الذي كانت تربطه بعمر الحسين علاقة ودّ شفيف، ووشائج قرى من نوع فريد، قوامها الاهتمام بتراث شريحة من شرائح المجتمع السوداني، تقييم على ضفاف النيل الخالد، الذي اكسبها فناً ذواقاً وعطاءً إنسانياً مبدعاً.

بحق قد قرأت هذه الإطلالة بجزن عميق وأسى جامع ، لأنني كنت على معرفة بعمر الحسين ومشروعاته التوثيقية ، وكنت أيضاً مشغولاً بجمع بعض القصاصات التي ربما تعينني في إعداد بحث يليق بقامة هذا الرجل المغمور ، الذي قصرت قامة الوطن المثخن بجراحاته عن تقدير عطائه الدافق . وفي ضوء هذه الإطلالة الباكية بأجفان شاد شرعت في كتابة هذه السطور وفاءً وعرفاناً لابن "نوري" الأغر ، الذي كان شمعة تذوب وتحترق من أجل إسعاد الآخرين ، واستجابة لنداء الأستاذ كمال علي الزين ، ذلك النداء المرفف الجريح .

من أين أتى هذا الرجل؟

أتى عمر الحسين محمد خير من صلب قرية نوري وتراثها ، تلك القرية الوادعة على ضفاف النيل ، والتي اشتهرت بخلاوي الحواجنير ، والحمدتياب ، والناطقاب ، والكوارير ، والعراقاب ، أنجبت ثلة من الشعراء والمبدعين أمثال الشاعر محمد الحسن سالم (حميد) ، وأستاذ الفن التشكيلي محمد أبوسيب المقيم بالسويد . بدأ الصبي عمر رحلته التعليمية في تلك البيئة المعطرة بتراتيل القرآن الكريم ، والمادحة بأدبيات حاج الماحي ، والمغنية بأشعار حسونه ، ومنها هاجر في طلب العلم والمعالي ، حيث استقام ميسم تحصيله النظامي في مدرسة خورطقت الثانوية بولاية كردفان ، وبعدها أثر الحياة العملية موظفاً ببنك الدولة للتجارة الخارجية (بنك الخرطوم) .

هكذا نشأ عمر الحسين نشأة متواضعة كسائر أترابه في الريف ، وترعرع شاعراً مرفهاً منذ سني حياته الباكرة ، التي تفتقت قريحته الشعرية بقصيدة نظمها استجابة لرغبة جدته ، التي كانت تحفظ

مقاطع قصيدة أنشدت في مدح زوجها الراحل :
بابك ما انقفل ونارك تجيب اللم
وما بتحلف تقول غير استريح حرم

وكانت الجدة تتفرس في حفيدها عمر مشروع حلم يكمل صياغة
هذه الأبيات في شكل لوحة شعرية مادحة لفضائل الجد الفقيد،
تشفي بها غلواء حدادها المكلوم، وترد غربة ذاتها الضائعة في سماء
حزنها المهيب وغياهب حرمانها الجارفة. فهكذا صدق حدسها
اللماح وتحقق حلمها الضائع في كفاءة حفيدها عمر، الذي أنشد
قائلاً:

شدوا لك ركب فوق مهر ك الجماح
ضرغام الرجال الفارس الجحجاح
تمساح الدميرة الما يبيصده سلاح
المال ما بيهمك إن كتر وإن راح

بطناً جابتك والله ما بتندم
ويا أسد الكداد الفي خلاك رزم
ويا رعد الخريف الفوق سماك دمدم

بابك ما انقفل ونارك تجيب اللم
وما بتحلف تقول غير استريح حرم

أبواتك جبير ييسدوا للعوجات
ومطمورتك تكيل للخالة والعمات
وفي الجود والكرم إيديك دوام بارزات
ويا أب قلباً حديد في الحوبة ما بتنفات

صدرك للصعاب دائماً بعرف العوم
وفي وسط الفريق في الفارغة ما بتحوم
لا تتلام ولا بتعرف تجيب اللوم
تفخر بيك بنات البادية والخرطوم

وكانت هذه القصيدة من روائع القصائد التي تغني بها الفنان الراحل سيد خليفة مادحاً الرئيس السابق جعفر محمد نميري . ويقال أن سيد خليفة عندما صدح بها على خشبة المسرح القومي بأم درمان كان شاعرنا عمر الحسين رهين محبس كوبر مع رهط من الرفاق ، وفور خروجه من السجن ، حسب رواية الفاتح التلب ، ذهب إلى دار الفنانين بأم درمان ، وطلب من سيد خليفة أن يسحبها من سجل أغنياته المصنفة المجازة ، وأخيراً انتهى الأمر بتعهد سيد خليفة كتابةً بأن لا يغني هذه القصيدة في أي محفل عام ، وخاصة في حضرة الرئيس نميري .

إلا أن هذا الموقف لا يمنعنا القول إن الشاعر عمر الحسين كان أيضاً مناصراً "لثورة مايو" في مطلع سنواتها الأولى، لأن لدية قصيدة مقرررة لطلاب المدارس المتوسطة، وبعض أبياتها تقول:

نعم لبيك يا وطني نعم لبيك يا وطني
وحداؤك يملأ الأكوان شق دجنة الزمن
وحبك بسمة الأسحار أعشقها وتعشقني

أيا مايو أيا طفلاً سماوياً على الأيدي حملناه
ويا ركبا بطولياً تدق الصخر كفاه
تقدم أن في التاريخ حرفاً ما كتبناه

وبغض النظر عن الموقف السياسي والمنطلق الفكري، إلا أن هذه القصيدة دون مرء تعكس طرفاً من مواهب عمر الحسين الخلاقة، وقدراته الفائقة في نظم الشعر والقصيد. ويبدو أنه بعد هذه المرحلة الصاخبة في تاريخ حياته الفكرية، قد آثر التحول إلى ميدان آخر، من ميادين الإبداع الفني والعطاء الأدبي المتداول بين الناس، حيث نذر نفسه لجمع وتحقيق مدائح حاج الماحي وأشعاره.

رحلة البحث عن حاج الماحي (ت 1871م)

الماحي بن عبد الله بن الشيخ بن أحمد بن عبد الله ماح مشهور في منطقة الشايقية، ويقال إن أسرته هاجرت من قرية العقيدة قرب الكتياب، واستقرت بمنطقة الكاسنجر، في بيئة تعتمد حياتها على

الزراعة التقليدية القائمة على أنين السواقي ، التي كانت خير أنموذج لمفهوم "الاعتماد على الذات" وأفضل تجسيد لشعار "نأكل مما نزرع" ، وأبرز معلم من معالم قرى الشمال الرابضة على ضفاف النيل ، حيث تشكلت حولها حياة الناس ، وعاداتهم الاجتماعية ، وقيمهم الاقتصادية . وبفضل حضورها الدائم في الحقل أنيناً وخريراً ، وفي البيت رزقاً حلالاً طيباً أضحت الساقية موطن تقديس وتجلة عند "سيد المنجل الحقير" ، الذي نسج حولها ضروباً شتى من الفنون والمعتقدات منها : هندسة الساقية ، وتدابيرها ، وأسماء أطرافها ، ومنها : قراءات مناسيب النيل ، ومعرفة أنواع الطمي في أوقات الدميرة ، ومنها : أساليب الري ، والزراعة ، وتربية الحيوان ، ومنها : الأساطير والمعتقدات التي أفرزها الالتصاق الوجداني بالساقية ، الذي جعل الناس يندرون لها الندور ، ويعلقون عليها التمايم من أجل الفال الحسن ، ومنها : الوجدان الفني المتمثل في غناء "الأروتي" في الفجراوي والضحوى والعشاوي ، وإنشاد "التربالة" في مواسم الحصاد وإعداد البوقة (أي الأرض) للموسم الزراعي القادم ، ومنها : العدالة في تقسيم الثروة بين الإنسان ، والحيوان ، والآلة . فلا غرو أن هذه البيئة وصورها الجمالية المعيشة قد أكسبت حاج الماحي حساً شعرياً مرهفاً ، تجلّت طلائعه في الأغاني الغزلية التي كان يتغني بها في الليالي الساهرة على نقمات الطنبور ، وإيقاعات الدليب ، وزغاريد الحسان . إلا أن عطاءه في هذا الجانب قد ضاع في سلة من أكوام الضياع ، ولم تبق منه إلا قصيدة يتيمة حفظها لنا المرحوم عمر الحسين بين ثنايا ديوان حاج الماحي . وقد

أنشدت هذه القصيدة في وصف فتاة ذات حسن وجمال كان يعشقها
شاب يدعى ود داود، ونافسه فيها شاب آخر يسمى التوم، ولم
يظفرا بها بل زُفت إلى صاحب حظوة ثالث، رحل بها إلى منطقة
أرقو في ديار الدناقلة، ومقاطعها تقول:

يا قـزاز الرومي الرهاف
والعطـر في بطـنو ينشـاف
وعاشه حبة دم الرعاف
وشالا صقراً قالوا ختاف
وخلاناس التوم في سراف
ومكوي ود داود كي خلاف

ساقا ود كلية الخبير
ساقا شقبا العتامير
وسكنا أرقو الفوق الحفير
من ضهر ترقد فوق سرير
وتكبت بي توبو الكبير

وبعد بلوغ العقد الثالث من عمره الزاهر تحول شاعرنا العابث من
فن الغناء والطرب إلى فن المدائح النبوية والتوسل والتوبة، وكانت
قصائده في هذا الشأن تعج بالاقتراسات القرآنية، وسيرة الرسول
صلى الله عليه وسلم، وأخبار الأولياء والصالحين، وتعكس جزءاً

مهماً من قضايا الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك . وأخيراً تبلورت حصيلة هذا العطاء الجهم في تراث أدبي ثر تركه حاج الماحي لأبنائه وأحفاده ومريديه ، الذين ظلوا يحفظونه عن ظهر قلب ، ويسمرون به في أوقات أفراحهم ، ويشبتون به أنفسهم عندما تعصف بهم الملمات والإحن ، بيد أنهم لم يفكروا البتة في تدوينه وتوثيق مفرداته ، إلى أن أنعم الله عليهم بالأديب النابه عمر الحسين محمد خير .

وفي هذا يقول عمر الحسين : " قد طلبت من بنك الخرطوم للتجارة الخارجية (بنك الخرطوم حالياً) أن يفرغني لمدة ستة أشهر لجمع شعر حاج الماحي ، وشرح كلماته ، وتسجيل قصائده على أشرطة ، ولم تكن المدة كافية ، وعملت كل جهد ، وطبع الكتاب كمرجع علمي في ورق " رونيو " ، عام 1971م ، تحت إشراف وحدة أبحاث السودان (سابقاً) ، جامعة الخرطوم . " ثم واصلت العمل فيه سبع سنوات متصلة في أوقات فراغي ، وأنا أوفق بين علمي في البنك وعملي في دراسة شعر الشاعر ، فخرج حصيلة ذلك هذا الديوان . " أي ديوان حاج الماحي الذي صدرت طبعته الأولى عن الدار السودانية للكتب الخرطوم - عام 1978م على وجه التقريب ، لأن الطبعة نُشرت دون تاريخ .

واستهل عمر الحسين هذا الديوان بمقدمة ضافية ، عرض فيها جذور حاج الماحي الشعرية ، وتكوينه الفني ، ونزوعه نحو الإبداع في صدر حياته الغنائية العابثة وعجزها المفعم بأدبيات المتصوفة وتراثهم الجامع بين علوم الشريعة وإشراقات علم الباطن . ولعلي اتفق في هذا

المضمار مع الأديب الناقد مصعب الصاوي ، الذي ثمن هذه المقدمة ، واعتبرها وعاءاً جامعاً لتجربة حاج الماحي ذات البناء المتناسق الحلقات ، التي استمدت منهجها من الشاعر علي ود حليب (ت 1819) ، الذي يُعدّه الأستاذ قرشي محمد حسن رقماً مؤسساً لفن المديح النبوي وطقوسه الإنشادية في السودان (مصعب الصاوي ، "عمر الحسين باحثاً ومحققاً" ، صحيفة الصحافة) . ويبدو أن هذه العلاقة الوثيقة وذات الفصول المتداخلة بين مدرسة حاج الماحي ومدرسة الشيخ علي ود حليب قد كانت واحدة من الهواجس التي دفعت الأستاذ عمر الحسين للبحث والتنقيب عن تراث هذا الأخير ، الذي ظل مخطوطاً حبيس مزاجه الحاذق ، الذي ينشد التجويد ويبتغي الكامل في أي عمل أدبي تصدى له .

أما منهجه في تحقيق أشعار حاج الماحي وآثاره فقد اتسم بالموضوعية ، واستند إلى " مجموعة متداخلة من أساليب وتقنيات جمع المادة التراثية ، بدأها بالروايات السماعية ، ثم مراجعة وتحقيق الرواية في أكثر من مصدر ، ثم تدوين الرواية التراثية في صورتها النهائية ، واستخراج الهوامش وتفسيرها وفق قواميس العامية ، ثم تتبع صيرورة الرواية ، وقياس مستويات التغير والثبات في الرواية الواحدة . " (مصعب الصاوي) وفوق هذا وذاك يأتي تأهيله التراثي ، وقريحته الشعرية المتفتقة ، وفهمه الثاقب لدقائق البيئات المحلية التي عاش بين ظهرانيها حاج الماحي والجموع التي تفاعلت مع مدائحه وأشعاره ، وهنا يكمن سر تفرد الأستاذ عمر الحسين ، وهو تفرد أعانه على تحقيق آثار حاج الماحي ، وفهم مفرداتها ، وتفسير تلك

المفردات بأسلوب سلس وجذاب، في هوامش جمعت وأوعت كل ما هو طريف وجدير بالفهم والاستيعاب .

وبفضل هذه الجهود الخلاقة صدر ديوان الماحي في شكل تحفة فنية جديرة بالاعتناء، زينها تصميم غلافها الخارجي، ذو الألوان الثلاثة: الأسود، والأحمر، والذهبي، وأعطاهما بُعداً رمزياً رسم ثلاث شخصيات تقف منشدة لجموع غير منظورة، ومعها آليات طقسها الإنشادي (طارات، ومفردها طار). زد على ذلك أن الديوان قد دُوِّنَ بخط الفنان المبدع توفيق عثمان علي، الذي أكسبه بُعداً تراثياً آخر، بحجة أن عناوينه الداخلية رُسمت في تشكيلة من الثلث، والديواني، والرقعة، وأن متونه وهوامشه نُسجت بخط النسخ الذي تواضع عليه أهل خلاوى القرآن في السودان .

وقد حمل هذا الديوان الفريد بين دفتيه مائة واثنين وثلاثين قصيدة مادحة، كل واحدة منها تضاهي في جمالياتها الأخرى، ولها وقع مميز في نفوس عشاق التراث السوداني ومحبي فنون المدائح النبوية، ولها مناسبتها ومناخها الخاص الذي تُشدد فيه . فمحبي إشراقات علم الباطن وكرامات الأولياء يفضلون السماع إلى قوله في التمساح: " يا رحمن أرحم بي جودك *** دلي الغيث ينزل في بلودك " ؛ والذين يشدون رحالهم صوب المسجد الحرام يؤثرون السماع إلى قوله في الحجاز ووصف مناسك الحج: " اليوم الحجاز لاح ضوء براقو *** ذكرني الحبيب زاد حبي مشتاقو " ، و " نعمه نعمة القام منسرق *** زار محمد خير الخلق " ، و " واشوقي ليك يا أحمد عظيم الشأن *** قنديل المدينة الهاشمي العدنان " ، و " شوقي لي مدينة العلم ***

مركز الفُصاح والعجم " ؛ وأدبيات الجغرافية المحلية نجدها في قصيدة المشهور : " شوقك شوى الضمير *** بطراك مناي أثير " . هكذا كان حاج الماحي موسوعياً في تصويره لضروب الحياة الاجتماعية والدينية ، وهكذا كان الأستاذ عمر الحسين صاحب سبق في جمع هذا التراث الموسوعي البديع .

عمر الحسين وحسونه شاعر الجمال

بجانب ديوان حاج الماحي أصدر عمر الحسين عدة دواوين شعرية منها " ديوان اللهب " و " ديوان كسلا " ، بيد أن شغله الشاغل كان منصباً تجاه جمع أشعار وآثار شاعر الشايقية الفطحل حسونه ، الذي أنشد للخاصة والعامة قريضاً متميزاً ، وكان بحق متنبئ زمانه ، لأنه ظل في حالة اتصال عارضة وخصوصة مستمرة مع ذوي الجاه والسلطان . ونلتبس ذلك في قصيدته المادحة للعمدة ود بشير أغا ، عمدة القرير :

ود بشير عمدة مو عمدة سماسير
خيلو بين الجبلين تغير
جر كرسيوه مع المديـر

وإذا أنعم النظر في مقاطع هذه القصيدة ، نلاحظ فيها هجاءً مبطناً لبقية عمد الشايقية الذين وصفهم بالسماسير (أي سماسرة السلطة) ، والجبلين إشارة إلى العمدة ود كنش ، عمدة نوري ، الذي مدحه بقصيدة مطلعها : " أنت يا جبل البركل الما بطلعوك " ، وذلك إقراراً برمزية حضوره الشامخ في المنطقة ، علماً بأن جبل البركل يمثل

أعلى قمة في الولاية الشمالية، والجبل الآخر هو العمدة ود ضكير،
الذي مدحه بقوله :

شنو البركل الجبل أبو شريمه
ود ضكير جبل ابن عوف الاحزيمه

ويظهر الشاعر حسونه في هذه الأبيات محاباته للعمدة ود ضكير
على حساب العمدة ود كنيش، فلا شك أنها مقاربة أشبه بموقف أبي
الطيب المتنبي عندما هجر بلاط سيف الدولة بن حمدان وآثر البقاء في
كنف كافور الإخشيدي، حيث أنها تعكس موقف الشاعر حسونه
الذي كان يتكسب بشعره عند ذوي السلطان والجاه. ورغم أن
ذلك فقد كان حسونه شاعراً محباً للجمال ومداحاً للغواني، ويتجلى
ذلك في وصفه لجمال الباشا في سوق المقل، ولستنا بت الشيخ في
منطقة العفاض، حيث أنشد فيها قائلاً:

سلام يا ستنا في الفوق في مهيرا
وعلو لها القصر قبل أبو عميره
زولاً في الخلائق أبوه أبو نايب
وأبوك حاج مكة سيد تمرو أب زرايب

كل هذه القيم الجمالية تعكس طرفاً يسيراً من قامة الشاعر حسونه
الشائخة، وتبين جزءاً من ذوق عمر الحسين الرفيع، الذي جعله
يكرس جهده ووقته وماله في جمع أشعار حسونه وآثاره، ويقال أنه
شرع في تقديم هذا الديوان المهم وشرح متونه في حواشٍ مذهبة، إلا
أن المنية عاجلته قبل أن يرى حلمه المرجو، ويخرج ديوان حسونه إلى
النور في ثوب قشيب يليق بقامة هذا الشاعر العملاق.

وفي خاتمة هذه المدارس يطيب لي أن أقدم دعوة صادقة لأصدقاء
المرحوم عمر الحسين (الفتاح التلب، ومامان، والكيك، ومحمد
أبوشوك، وأحمد الشاقي، وسيد أحمد العراقي، وعبد الجليل محمد
خير) ليتواصلوا فيما بينهم، وليصدروا لنا ديوان حسونه، وفاءً
وعرفاناً إلى صديقهم موسوعي النزعة ومتعدد المواهب، تحسبناً أن
يصدر هذا العمل الرائد تحت رعاية أية مؤسسة بحثية أو ثقافية،
يمكنها أن تهئ المناخ العلمي المناسب، الذي يعين في تصميم مادة
هذا السفر القيم، وصياغتها من قبل خبراء في الدراسات السودانية
بضروبها المختلفة من تاريخ، وفلكلور، ولغويات.

الأستاذ الطيب محمد الطيب
يا دوحة عطاءٍ ماكثٍ في الأرضِ بما ينفعُ الناسَ
□□

مضت سبع سنوات عجاف من عمر الألفية الثالثة، وكان حصادها خصماً على قائمة الأدباء والمبدعين في بلادي، إذ فقد السودان خلالها ثلة خيرة من سدنة تراثه الشعبي، أسهمت في جمع مفرداته، وتوثيقها، وعرضها على الأهلين مقروءةً ومسموعةً ومرئيةً. ومن أولئك النفر الخير البروفسير عبد الله الطيب المجذوب الذي رحل عنا في التاسع عشر من يونيو 2003م، والبروفسير محمد إبراهيم أبوسليم الذي غيبه الردى في السابع من فبراير 2004م، والشاعر عمر الحسين محمد خير الذي مات كما مات الجاحظ وسط كتبه وأوراقه ومراجعته في الفاتح من يونيو 2005م، والعلامة البروفسير عون الشريف قاسم الذي شد عصا الترحال إلى دار الخلود في العشرين من يناير 2006م.

وقبل أن تندمل جراحات الأدب الشعبي المكلول وتكفكف دموع صورته الشعبية، ها نحن نودع الأستاذ الطيب محمد الطيب الذي كان هودجاً جامعاً لتراث الحضر والريف، وواسطة عقد بين الذين

احترفوا دراسة التراث الشعبي صنعةً وبين أولئك الذين كانوا يروونه سليقةً. لقد حدثت وفاته في السادس من فبراير 2007م، أي في موسم حصاد الفول بقرية "أم غدي وزمان الهرج" في السودان كما يرى صديقه الدكتور عبد الله علي إبراهيم، حيث "أن العُصب المسلحة ظلت تأخذ بخناق الوطن، وأن الشركاء متماسكون الحزب في جوبا، أو مدلون بدلوهم بزخات الرصاص في أركان النقاش الجامعية، ورائحة السحت تزكم الأنوف وتكسر خاطر الناس". وفي هذا الزمن البخس توفي الأستاذ الطيب محمد الطيب، وكان الدكتور عبد الله علي إبراهيم يخشى أن يتحول رثاؤه إلى هامش في صراع السلطة بين الإنقاذ وخصومها، ولكن بفضل تقريضه وتقريض الأوفياء من أمثاله - وأذكر منهم مرتضى الغالي، ومنصور عبد الله المفتاح، وبكري الصائغ، والكيك، ورباح الصادق المهدي، وكمال الجزولي، وعصمت العالم، وحيدر المكاشفي، ومحمد محمد خير، ومحمد سعيد محمد الحسن، والقائمة تطول - تحول مآتم الأستاذ الطيب محمد الطيب وليالي عزائه في السودان وعبر الأثير إلى ساحة إطراء أدبي يتبارى فيها الذين عرفوه عن كثب، وأوفوا الكيل والميزان في سرد محاسنه، وأولئك الذين أعجبوا بأسهامه التراثي السابل، وأرادوا أن يسجلوا له كلمة عرفان تثنى عطاءه الماكث في الأرض بما ينفع الناس.

الطيب ورحلة الكسب والعطاء:

وُلِدَ الطيب في أسرة كان ديدنها الترحال في طلب العلم، حيث هاجر أصولها قديماً إلى قرية نوري بريف مروي، تلك القرية التي كانت تعج بخلاوى القرآن وارتال طلاب العلم، واستقروا بها فترة من الزمن، امتدت إلى ميلاد الجد الثاني للطيب، الفكي أحمد أبو القاسم من أم شايقية، وبعدها عادت الأسرة إلى وطنها الأم بالقرن ريفي الدامر، حيث تزوج محمد الطيب حفيد الفكي أحمد أبو القاسم من حبوبة بنت علي محمد شبر من العكد الكبوشاب، وأنجب منها الطيب عام 1934م، وبعد ميلاد الطيب تواتر عقائق أخوته الصغار ذكوراً وإناثاً إلى أن بلغت ثلاث عشرة عقيقةً.

بدأ الصبي الطيب حياته العلمية بخلاوة المقرن حيث حفظ القرآن، وبعدها درس الكتاب والوسطى في مدينة أترا (عطبرة)، إلا أن هذا القسط المتواضع من التعليم المدني لم يشجعه على ولوج حياة الأفندية في كنف الدولة وراتبها المحدود، بل جعله يؤثر العمل الحر تشاشاً (تاجراً) في سوق الدامر، وأحياناً مندوباً لأهل المقرن في مجلس ريفي شندي. وفي بيئة الدامر التي كانت حافلة بتراث أهل السودان وتواصل البدو والحضر تفتقت قريحته على سماع المأثورات التراثية التي كانت تُروى سليقةً، ويتفنن الرواة في رسم صورها الجمالية حول نفر من أعلام الفروسية أمثال عنتر بن شداد، وأبو زيد الهلالي، وطه الضرير، والطيب ود ضحوية، وبيالغون في سرد كرامات مشايخ الصوفية والأولياء الصالحين مدحاً وإنشاداً في حولية الشيخ المجذوب والمحافل المماثلة لها. في وسط هذا الزخم التراثي

الزاهر بمآثر أهل السودان كان يتوهج نجم السيِّدة فاطمة بنت فاطمة جدة الطيب من جهة أبيه ، ويقول الطيب عنها : إنها كانت امرأة لها شخصيتها المميزة بين نساء قريتها ، لأنه يُقال إن أهل أمها فقراء " يروبون الماء " ، ومن ثم أضحت لها مكانة اجتماعية كبيرة وسط أهل القرن وزوارهم ، وكانت مسموعة الكلمة ، نافذة الإشارة على الكبار والصغار . كان الناس يتحلّقون حولها كل أمسية لسماع الأحاجي والقصص والحكايات المشوقة التي كانت ترويها بأسلوب درامي جذاب .

في ذات النسق يوثق الطيب لمشاهد خاصة كان لها وقعها في نفسه وهو حاضر حضوراً مادياً ومعنوياً في حلقة جدته فاطمة بنت فاطمة ، إذ يقول : " لا أنسى المواقف التي كانت تتطلب أن يؤدي البطل فيها مقطعاً غنائياً ، كانت تتمهل وتتهدج في ترديد وترجيع الأغنية بصوتها الرنان ، ومن ضمن حكايتها لنا قصة الشيخ فرح ، وود أب زهانة ، وكنا نحسب أن الشيخ مثل الغول ، والسعلوة ، والدكع ، وفاطمة ، والقصب الأحمر . " (الشيخ فرح ود تكتوك حلال المشبوك ، ص 19) . وجميع هذه المصطلحات تصب في معين القصص الشعبية المعروفة في وسط السودان ، والتي تُصنّف ضمن قائمة الأحاجي السودانية التي وثق لها البروفسير عبد الله الطيب طيّب الله ثراه .

بفضل هذا الحضور التراثي في دامر المجذوب توطنّت نفس الطيب محمد الطيب على حب الفلكلور ، الذي دفعه إلى تطليق أشغاله الحرة ونذر نفسه وجهده وماله لجمع الأدب الشعبي . وفي هذا يقول

الدكتور عبد الله علي إبراهيم : " وفجأة ظهر بيننا الطيب قاطع حبلو من الدامر . . . لا أذكر أننا سألناه عن مسيرته التعليمية ، ولست متأكداً إلى يوم المسلمين هذا كم استحصل الطيب من علم المدارس ، وكان واضحاً أنه رجل نير ولكنه صفر اليدين من الشهادات . . . ولم يترك لنا الطيب باباً لمثل هذا السؤال فقد أخذنا منا بمحفوظاته من التراث وبأدائه بصوت طربنا له ، وسعى يوسف في أروقة الجامعة يطلب له وظيفة لم تخطر على بال بيروقراطي ، وهي وظيفة جامع فلكلور بأجر مُجمّد قيمته خمسون جنيهاً ، وكان مرتب أي منا لا يتجاوز الستين . وقبلت به الجامعة ، ووفرت له الشعبة عربية جيب 5 خ 8731 ، ومسجلاً ألمانياً ماركة قرندوق ، وسائقاً دنقلاوياً أنيساً هو السيّد حسن خير الله ، ودفتر بنزين صالح للملء تنك العربية (أي خزان الوقود) أو شراء صفائح الوقود من أي طرف في السودان . "

هنا حزمة من الأسئلة تطرح نفسها : مَنْ هم أولئك النفر الكريم الذين تحدث الأخ عبد الله علي إبراهيم عنهم بأريحية وتواضع جم ؟ وما هي الشعبة التي جمعتهم بين ظهراניה ، وأهلّتهم ليحترفوا صنعة التراث الشعبي وينعموا بصحبة الطيب محمد الطيب ؟ الشعبة التي رمز الدكتور عبدالله إليها هي شعبة أبحاث السودان التي كانت قلباً نابضاً في كلية الآداب جامعة الخرطوم آنذاك . لقد أسست شعبة أبحاث السودان عام 1964م ، وكان هدفها الأساس جمع التراث السوداني وتوثيقه ودراسته ، وخلف البروفسير يوسف فضل حسن الدكتور ج . ن . ساندرسون على رئاسة هذه الشعبة الناشئة ، وظل يشرف على أمر تطويرها حقبة من الزمن ، حيث جلب إليها نفراً من

طلاب التراث السوداني ، بعد أن طوَّعَ لهم شروط التعيين الوظيفي بجامعة الخرطوم ، معطياً الأولوية للكفاءة المهنية والاستعداد الفلكلوري . وفي هذا يقول الدكتور عبد الله علي إبراهيم : " لم أكن أنا مثلاً ممن تنطبق عليهم شروط التعيين أكاديمياً بالجامعة . ولم يخطر ليوسف فضل تعييني خلال تلقي العلم على يديه في معادل درجة الشرف في التاريخ ، ولكنه سمعني يوماً أتحدث عن الفلكلور بإذاعة أم درمان وسرعان ما عرض عليَّ أن انضم لشعبة أبحاث السودان . . . ومن جهة أخرى كان سيد حُرير في طريقه ليصبح محاضراً بشعبة الإنجليزي بالجامعة حتى قرأ يوسف رسالته عن طقوس الحياة والموت في السودان فالتمس من الجامعة تحويله إلى شعبة أبحاث السودان . وكذلك الحال مع أحمد عبد الرحيم الذي بدأ بالفلسفة ، ثم كتب عن فلسفة الأخلاق عند النوبة النيمانق بالدلنج ، فلم تتأخر عنه حفاوة يوسف . " فالبروفسير يوسف فضل حسن والبروفسير سيد حامد حُرير والبروفسير أحمد عبد الرحيم نصر والدكتور مصطفى إبراهيم طه هم أولئك نفر الذين تحدث الدكتور عبد الله عنهم بأريحية وتواضع جم ، وهم الذين قامت على أكتافهم شعبة أبحاث السودان ، وهم الذين انضم إليهم الأستاذ الطيب محمد الطيب عام 1965م ، وبذلك استطاعت شعبة أبحاث السودان ، التي رُفعت في عام 1972م إلى معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، أن تجمع بين جوانحها كفاءة التأهيل المهني المكتسب من مؤسسات التعليم المدني وكفاءة التأهيل المهني المنساب من أفواه حداة التراث الشعبي ورواته .

لا جدال أن تعيين الأستاذ الطيب في وظيفة جامع فلكلور كان نقلة نوعية أحدثها عرفاء الفلكلور في شعبة أبحاث السودان ، ومنها انطلق الطيب يحوب البلاد طولاً وعرضاً في تحقيق هوايته المفضلة وفي جمع تراث أهل السودان من صدور الحُفَّاظ والوثائق التاريخية . وأبلغ شاهد رحلاته الماكوكية في جمع تراث البطاحين ونسج خيوط سيرة الشيخ فرح ود تكتوك ، وفي هذا يقول الأستاذ الطيب :

"كلفتني شعبة أبحاث السودان سنة 1970م أن أعد كتاباً عن حياة البطاحين ، وشرعت في جمع المعلومات الأولية عنهم ، وحسب خطة شعبة أبحاث السودان ينبغي علي أن أطوف عليهم في أماكنهم ، وبدأت بعاصمتهم أبو دليق وما حولها ، ثم أبرق ، وأب زليق ، والماليقوما ، والحاج يوسف ، ثم زرت قراهم الواقعة شرق النيل الأزرق مثل ود ساقرتة والفعج . ثم ذهبت إلى سنار ، وجبل موية ، والمناقل ، ثم أربجي ، والسديرة ، وبقية أطراف الجزيرة المروية ، وتسنى لي خلال هذه الرحلات التي دامت حوالي عشرة شهور جمع معلومات عن البطاحين كمجموعة ، وكان كل مرة أسأل فيها الرواة والمحدثين عن أخبار أسلافهم يرتفع اسم الشيخ ود تكتوك شامخاً قوياً . " (الشيخ فرح ود تكتوك حلال المشبوك ، ص 20) . فلا غرو أن هذا النص يعكس قدرة الأستاذ الطيب الخلاقة في جمع المعلومات التراثية ، واسترساله في ربط جزئياتها ، والشاهد أن الجمع بين التراث الشعبي لقبيلة البطاحين وسيرة الشيخ فرح ود تكتوك البطحاني قد حفزه لمواصلة بحث آخر عن سيرة الشيخ فرح وآثاره ، في هذا يقول الطيب : " وزرت بعدئذ سنار وما حولها ست مرات ، وفي كل مرة

كنت أجد بعض المعلومات الجديدة عنه . وبعد أن حصلت على تلك الروايات الشفهية رحت أسأل عن بعض آثاره المحفوظة ولم يخيب أهل الفضل ظني . فوجدت بضع مخطوطات تحدثت عن سيرته ودونت أقواله ، وكان أهمها مخطوط الشريف الهندي المسمي (تاج الزمان في تاريخ السودان) ، باب تراجم الأولياء ، وكذلك مخطوط الشيخ الحسن محمد طلحة بود ساقرته ناحية رفاعه ، وأوراق فرح القاسم ، كساب الجعلين ، والأخير من أحفاد الشيخ فرح وأكثرهم حفظاً للمأثورات الشيخ ، وبحوزته وثائق مهمة جداً أطلعني عليها مشكوراً . " (الشيخ فرح ود تكتوك حلال المشبوك ، ص 20-21) .

هذا هو الطيب جامع الفلكلور ، وصاحب المنهج الفريد الذي وصفته المهندسة رباح الصادق المهدي بأنه : " خلطة غريبة ، فلو وصفته بأنه مؤرخ محلي كما تصف مضابط التاريخ . . . كذبك حسه النقدي من حين لآخر . . . ولو قلت أنه عالم أكاديمي لرد عليك أنه لا يتبع في نهجه الوسائل الأكاديمية المعهودة في التعامل مع المأثورات الشفهية مثلما فعل جان فانسينا في نهج التعامل مع المأثورات كتاريخ . " ويعضد هذه الفرضية أيضاً قول الدكتور عبد الله علي إبراهيم الذي صخب الطيب في بعض رحلاته الميدانية بقوله : " لقد حسدته كثيراً متى كنا على سفر ، أو زيارة ، على تعرف الناس عليه بالفطرة ، وإقبالهم عليه كشركاء في مشروعه ، يسألونه عن الأنساب ، أو صحة نطق اسم مدينة ، أو مزارات ولي . وكنت استمع حواراتهم معه يديرونها على قدم المساواة . وكنت أنطوي منهم على صفويتي الحبيسة ولغتي الكاسدة . كان الطيب يعلم علم

اليقين حب الناس له ، بل ومناصرته له . لم يكن الطيب قادراً على
ينجز أكثر صور شعبية لولا سخاء مشايخ وتجار وأحباب مولوا
زياراته الميدانية لبقاعهم واحسنوا إليه . وهذه سنة في الإحسان إلى
أهل المشروعات الثقافية ، لم تقع لصاحب مشروع ثقافي حديث قبل
الطيب . وكان الطيب غني بهذه الصحة عن تكف الدولة العادلة أو
الظالمة . "

في ضوء هذه التزكيات الحاذقة نخلص إلى أن الطيب كان جامع
فلكلور مدرب ، وله إلمام واسع بتاريخ السودان وجغرافيته ، وعلى
قدر كبير من تفكيك طلاس العادات والتقاليد واللهجات العامية ،
وفوق هذا وذاك كان يتمتع بحيوية خلقة ، وحس فني ذواق لا
يخذه البتة ، ولباقة جعلت الناس يتجاوبون معه ، ويشاركونه في
مشروعه التراثي ، ويطلعونه على مكتنزات تراثهم الشعبي التي
تكنها صدورهم ، وتحفظها وثائقهم الخاصة التي يحيطونها بهالة من
القدسية . وقد أهل هذا الرصيد الفني والمعرفي الطيب ليكون نسيج
وحده ، لم يكن مقلداً مجترأ ، بل كان أصيلاً مبدعاً ، تجاوز قيود
الموروث وتقنيات الحداثة في منهجه البحثي ، وفي تعامله الراقى مع
مأثورات التراث السوداني . وبفضل عطائه السابل وحضوره الكثيف
في ساحات العمل الفلكوري لم تعد صورة الفلكلور بعده كما كانت
قبله ، لأنه ، كما يرى محمد محمد خير ، كان مشروعاً ثقافياً " يتسع
لاحتواء مليون ميل مربع من الدويبت ، والشاشاي ، والتم التم ،
والكمبلا والجابودي ، وتراث الشلك ، والنقارة ، وأهازيج
الحكّامات ، وطارات المديح ، وأمثال دارفور الشعبية . "

برنامج صور شعبية:

توسط الطيب هذا الكم الهائل من التراث ومأثوراته، ونثر منه صوراً شعبيةً لمّاحةً عرضها منجمةً عبر شاشة تلفزيون السودان البلورية، وكسب بعرضه لهذه الأنساق والأنماط التراثية تقدير الناس له، لأنه فتح بصائرهم، كما يقول إبراهيم عبد القيوم، إلى وطن "مشحون برصيد تاريخي عزيز وغال، وإن إنسانه عظيم ومتفرد، وإن تاريخ هذا الإنسان يفرض أن يبذل من أجله الكثير من الجهد والوقت." وحسب رواية الكيك فإن علاقة الطيب بالإذاعة والتلفزيون يرجع تاريخها إلى برنامج "التراث السوداني" الذي كان يقدمه الأستاذ محبوب كرار رحمه الله عبر إذاعة أمدرمان، وفي إحدى حلقات برنامجي الشعبي استضاف الأستاذ الطيب محمد الطيب وقدمه إلى جمهور المستمعين السودانيين باعتباره عالماً من أعلام السودان المهومين بالوطن وثقافته وتراثه، وبعد ذلك ظل الطيب زبوناً معتمداً عند محبوب كرار، تواصلت لقاءاته، وتجدد عطاؤه، وانداحت دائرة مستمعيه، وما فتىء الطيب محفوفاً بحفاوة مستمعيه إلى أن أطل عليهم عبر شاشة برنامجي التلفزيوني الموسوم بـ: "صور شعبية". ومن خلال هذا البرنامج استطاع الطيب أن يعرض صوراً شعبيةً حيةً، تعبر عن حياة الناس وأنساق تواصلهم الاجتماعي في كل بقاع السودان، بما في ذلك أفراحهم وأتراحهم دون كذب ولا رياء، وكانت هذه الصور تحمل قيماً روحية صادقةً، وفنوناً أدبيةً شعبيةً، وموسيقى ورقصاً، وطُرفاً من أدبيات الحصاد وأهازيج الرعاة، ونماذج من أدوات الحكم والولاية، وفنيات الحرف التي

يطلق الثقافية عليها مجازاً الحرف الهامشية . وفي الوقت نفسه كانت هذه الصور الشعبية تحمل قيماً اجتماعية تسهم في خلق قوالب انفعالية وسلوكية تعين المجتمع على توثيق عرى ترابطه وحل كثير من مشكلاته الآنية ، وتساعد أيضاً في فهم العلل الكامنة وراء الأحداث التاريخية ، والتشنجات الجهوية والفئوية المصاحبة لإفرازات القرارات السياسية في السودان .

الطيب والسلطة:

كان الطيب محمد الطيب أنصارياً قلباً وقالباً ، ويتجلى هذا الانتماء السياسي العقدي في لباسه الأنصاري ، وفي صونه لبيعة الأنصار التي قطعها مع إمامهم وزعامتهم السياسية . وبالرغم من الإحن والشدائد التي ألمت بهذه الطائفة إلا أن الطيب " لم يبيعهم بغال أو مرتخص لينال حظوة النظم الكارهة لهم " ، بل ظل وفياً لبيعتة ، دون أن يخلط وفاءه الأنصاري برسالته التراثية التي كانت تسمو زهواً فوق هامات الانتماء السياسي ، وتتجاوز فخراً تشنجات التعصب الديني ، وترقى بماهيتها الوظيفة عن الشبهات العرقية ، لأن جمهورها أهل السودان ، ومادتها تراث أهل السودان . ويثمن الدكتور عبدالله علي إبراهيم هذا الموقف الفذ بقوله : " لم يرهن الطيب خير لبلدنا وثقافتنا على فضل الحكومات أو الدكتاتوريات . . . ، بل كان دخلاً خراجاً في نصوص هذه الثقافة ، يبلغها غلاباً . تقلبت بلدنا بين دكتاتوريات مديدة العمر ولم يعدم الطيب أبداً بصارة ليعمل بها أو بدونها لنيل مراده . ولم يترخص أبداً في أداء واجبه الثقافي . . . فكان شرفه كمتقف فوق الشبهات ، وعلمه مما يمكث في الأرض . "

لم يكن غزل السلطة السياسية جزءاً من أدبيات الطيب وتطلعاته المشروعة، ولم تكن سلطة العمل الديواني هاجسه المنشود، بل كان ينبذها، لأنها من وجهة نظره مدعاةً للكسل وقتل الإبداع البشري وتجلياته. ويتبلور موقفه من سلطة العمل الديوانية في الرواية التالية للأستاذ بكري الصائغ: "علاقتي بالمرحوم الطيب محمد الطيب تعود إلى سنوات السبعينيات عندما كنا موظفين بوزارة الثقافة والإعلام. . . . وأذكر قصة تقول أن السيد علي شمو قد قرر تعيين الطيب محمد الطيب مديراً لمصلحة الثقافة في ضوء عملية تغيرات هدف منها شمو تولي الكفاءات الوظائف العليا وإدارات المصالح. وما أن جاء خطاب الإخطار للمرحوم بتولي أعباء مصلحة الثقافة حتى رأينا المرحوم قد انزعج تماماً من هذا التعيين، وأبدى اعتراضه على تولي هذا المنصب، وسعى لمقابلة الوزير، واعتذر له عن الوظيفة الجديدة العالية المكانة، وكانت حجته أنها وظيفة مكتبية تقتل الإبداع، وتحرمه التجوال، والبحث والتقصي في مجاهل العادات والتقاليد السودانية، وإنها وظيفة مُملة، ليس فيها أي إبداعات أو اكتشافات أدبية، طلق الطيب الوظيفة، وانطلق ينقب في مجاهل عالمه " المملوء بالكشوفات التراثية.

نلاحظ أيضاً أن الخصومة السياسية بين الأنصار والشيوعيين لم تقف عائقاً أمام عطاء الطيب وتطلعاته التراثية، فصديق عمره عبد الله علي إبراهيم كان من كوادِر الرفاق النشطة، بيد أن اختلاف الرأي السياسي لم يفسد ودّاً استقام ميسمه بين الرجلين. وفي هذا يفصح الأستاذ كمال الجزولي بأن عبد الله علي إبراهيم قد قدمه هو

وزميله شوقي عز الدين إلى الطيب محمد الطيب عام 1973م، ووقتها كان عبدالله مفرغاً لمسؤوليات العمل الثقافي للحزب الشيوعي، وشوقي عز الدين مفصلاً للتو من العمل بمعهد الموسيقى والمسرح. وفي هذا الظرف السياسي الحالك توثقت عرى الصداقة بين الطيب والرفاق، ويقول الجزولي لسان حالهم: "كنا نقصد أحياناً داره بيري مع الأصدقاء، ونقضي الأمسيات في حوارات ساخنة حول هموم الثقافة، فكان يستقبلنا هاشاً باشاً، ويكرم وفادتنا غير هيأب ولا وجل من كوننا كنا مجموعة من الشباب (الدموغين) في الوسط الثقافي بالتمرد، أو حتى من كون صديقه عبد الله بالذات كان محتفياً ومطلوباً من الأجهزة الأمنية." وصداقته مع الرفاق لم تقف عند هذا الحد، بل بلغت شأواً أعظم من ذلك، حيث شخصت بعض شواهداها في صحبته لكمال الجزولي وشوقي عز الدين في إحدى رحلاته الميدانية لمسيد ود الفادني، ليثبت لهما أن مسرح "الرجل الواحد" لم يكن نبأً حديثاً كما كانا يظنان، بل هو فن متجذر في أدبيات المسرح السوداني الشعبي قبل أن تعتدل قامته في مسارح الغرب والفرنجية. وفي مسيد ود الفادني استقبل الرفاق في صحن المسجد، وأولم لهم السادة الفادنية بوليمة تكفي لعشرة أضعافهم في ساحة المسجد الرحبة، حيث جلس سيد المسرح الواحد حاج الصديق على أحد العناقير الفارهة التي أعدت لضيافة الأستاذ الطيب والوفد المصاحب له من الرفاق، ثم بعد ذلك بدأ حاج الصديق يعرض بعض القفشات المسرحية، والصور المغلوبة التي تجسد واقع الحياة في شوارع المدينة والقرية، وفي بيوت الأغنياء

والفقراء ، وواقع المزارع عندما يحل أجل سداد ديونه ، وأحياناً يقلد لهم باقتدار وسلاسة بكاء الرضيع ، وثغاء الماعز ، وزجاجة مفتش الغيط المحتشد بسلطته ، وسخط المزارع المغلوب على أمره ، وزفات الحجيج المادحة إلى الأراضي المقدسة . كل هذه المشاهد ومثيلاتها كانت تعرض في مسيد ود الفادني ، والرفاق وغيرهم من الحضور يوجون بالضحك ، ضحكاً كالبكاء كما يقول كمال الجزولي ، والطبيب يختلصهم بنظرات مفادها أن مسرح الرجل الواحد لم يكن حكراً على المسارح الغربية ، بل أن السودان يزخر بمثل هذه النماذج منذ أمد بعيد . وكانت تلك الليلة الفادنية حسب إفادات الرفاق تمثل " أعلى درجة من درجات الفرح يستطيع إنسان أن يهبها لإنسان . "

هذا هو الطبيب المتسامح مع نفسه تسامحاً جعله يوطن لشرعية التواصل مع الآخر ، وقد بلغ هذا التسامح ذروته عندما ألف كتاب " الإندية " وأردفه بمصنف آخر عن " المسيد " . فالإندية هي دار المجون ، كما تصفها الأستاذة رباح الصادق المهدي ، والمسيد هو دار التقى والصلاح ، وبين الدارين بون شاسع . والإندية كما قدم لها الطبيب " من الأمور التي لا يصح الحديث عنها في عرف المجتمع السوداني إلا في مقام الدم ، وهي من أجل ذلك لا تجاور سكناهم ، بل تُقضى إلى أطراف القرى والمدن ، وقد تضرب في الخلا ، يطلق عليها في معظم الأحيان اسم " الجو " . ولا يرتادها إلا طبقة خاصة لا تجد القبول عند غيرها من الناس . " فالطبيب أراد بهذا السفر الفريد في موضوعه أن يزيل هذه الغشاوة من أذهان الناس ، ويعرض أدبيات الإندية عرضاً موضوعياً باعتبارها مظهراً من مظاهر الحياة

السودانية ، لها سلبياتها وإيجابياتها ، وينبغي أن يُعالج أمرها بطريقة علمية بعيداً عن التشنج والعواطف الدينية الجياشة . ويقول البروفيسور عون الشريف قاسم في تقديمه لكتاب الإنداية : " ولكنك بمجرد أن تتصفح الكتاب وتسبر غوره تجد لدهشتك أن المخبر غير المظهر . وسرعان ما يكتشف القارئ أن الإنداية التي يتحدثها عنها الكتاب ما هي إلا مظهر خاص من مظاهر الحياة السودانية ، وهي ككل المؤسسات الاجتماعية لها نظامها الخاص وتقاليدها وقيمها التي يلتزم بها من يرتادونها ويذمون من يخرجها عليها ، وبالبحث الميداني المتعمق الذي استغرق ست سنوات طاف فيها المؤلف على معظم أنحاء السودان فخرج بحصيلة من المعرفة ينقلها لك هذا الكتاب الرائع . " وحقاً أن كتاب الإنداية كتاب رائع وجدير بالإطلاع ، لأن الطيب أفلح في اختيار موضوعه ، وفي تناوله لأدبيات الإنداية تناولاً علمياً دون أن يكون متأثراً بأدبيات المهدية التي ترى في الدخان حرمة ، فما بالك والإنداية التي تعاقر فيها الخمر أم الكبائر جهاراً نهاراً .

المرأة في قاموس الطيب الشعبي :

لم يكن الطيب سادن ثقافة ذكورية ، بل كان نصيراً للمرأة من خلال واقع تراثها الشعبي ومأثوراته المتنوعة ، لذا فقد أفرد لها حيزاً مهولاً في إصداراته المطبوعة وصوره الشعبية ومحاضراته العامة . فنجدته مثلاً يثمن دور النساء العابدات الراسخات في العلم أمثال : بتول بنت اليعقوباب ، وفاطمة بنت جابر ، وعائشة بنت أبودليق ، ويوثق أيضاً لتاريخ المجاهدات اللاتي كان لهن دور مشهود في

ساحات الوغى والحروب الضروس ، وتأتي في مقدمة هؤلاء
الشاعرة مهيرة بنت الملك عبود التي كانت تمجد قومها الشايقية ،
وتشجذ هممهم ، وتحثهم على محاربة الأتراك الغزاة ، ويتجلى هذا
الموقف البطولي في المقاطع الماثورة التالية التي أنشدتها مهيرة في ذلك
المقام :

الليلة استعدوا وركبوا خيل الكر
قدامن عقيدهم بالأغر دفر
جنياتنا الأسود الليلة تنتر
يالباشا الغشيم قولى جدادك كَر

وفي المهدية يوثق الطيب لمجاهدات الشاعرة بنت المكاوي التي
كانت معجبة بشخصية الإمام المهدي في حربه ضد الأتراك ، وكانت
ترى في بسالة أنصاره عزة نفس ونكران ذات ، لذا فقد أنشدتهم
قائلة :

طبل العز ضرب هوينه في البرزة
غير طبل أم كبان أنا ما بشوف عزه
وإن طال الوبر واسيه بالجزّة
وإن ما عم نيل ما فرخت وزّة

ولم ينس الطيب دور الحكّامات أمثال بنت مسيمس التي مدحت
الزبير باشا ود رحمة عندما نُفي إلى جبل طارق بالمغرب قائلة :

في السودان قبيل ما بشبهوك بالناس
يا جبل الذهب الصافي ماك نحاس
بارود انتصارك في غمزة الكبّاس
خليت المجوس ألين من القرطاس

وعلى ذات المنوال والنسق وثق الطيب للشاعرة بنونة بنت الملك
التي رثت أخاها عمارة رثاءً حزيناً ومؤلماً ، لأنه كان مصاباً بداء
الجدري الذي أقعده عن القتال وأماته متية لا تليق بالأبطال ، لأن
المصاب بالجدري لا يغسل جسده ، بل يذرى عليها الرماد خوفاً من
العدوى ، وحول هذه الميتة " أم رماداً شح " تقول بنونة :

ما دايرالك الميتة أم رماداً شح
دايراك يوم لقاء بدماك تتوشح
الميت مسولب العجاج يكتح
أحياً علي سيفو البسوي التّح

فلا جدال أن الحديث ذو شجون عن أدبيات النساء الوارد ذكرها
في إصدارات الطيب وصوره الشعبية ، لكن المقام لا يسمح بالإطالة ،
والشواهد المذكورة كفيّلة بتأكيد صدقية الفرضية التي أشرنا إليها في
مقدمة هذه الفقرة .

الطيب في منزلة بين المنزلتين:

بالرغم من هذا العطاء الثر ، إلا أن الطيب قضى أيامه الأخيرة
طريح الفراش بمستشفى السلاح الطبي بأمدرمان ، حيث زارته جموع

من الأصدقاء والمعجبين بفنه ، ومن ضمن هؤلاء الأستاذ كمال الجزولي الذي وصف لحظاته الأخيرة بشيء من الحزن والأسى :
" وكنت قد زرتة آخر مرة بصحبة بعض الأصدقاء ، إبان رقدته الأخيرة بالمستشفى العسكري ، حسبناه للوهلة الأولى نائماً ، فكدنا ننسحب بهدوء لولاء أن زوجته عاجلتنا بالتمر ، قائلةً : " ليس نائماً ، هو فقط على هذا الحال منذ أن جئنا به إلى هنا ، ولكن رؤيتكم ستسعده . " ثم يصف الجزولي واقع الحال بقوله : " فتح عينه ببطء ، وبدأ كما ولو كان يهم بالكلام ، سوى أنه طفق يُسرح نظراته الوداعة في وجوهنا ولا ينبس ببنت شفة ، رغم إلحافنا في مشاغبته ، وكم كان في زمانه . . . منتجاً حاذقاً لبهار الإخوانيات اللاذع وعطرها النفاذ . " ويصف هذا المشهد أيضاً الدكتور مرتضى الغالي في كلمته الحزينة التي سبقت وفاة الطيب ، إذ يقول عنه : " وهو في منزلة بين المنزلتين ، بين هجمة الداء الأولى العصبية والغادرة وبين بطء الوصول إلى أطراف العافية والعودة إلى دنيا الناس ، حيث إنه حالياً على تخوم الصحو والإفاقة والإغفال ، ولا يعلم أحد (لا قدر الله) إمكان الانتكاسة التي يمكن أن تسترد بعضاً من مساحات الإبلال والشفاء ، و(لكن نتمنى له) استرداد مقدرة النطق والسير على مناكب الحياة مرة أخرى ، ليواصل ما بدأه من مشوار في إذكاء نيران المعرفة التي تخرج منه (دخاخين دخاخين) على رواية طبقات ود ضيف الله ، لأنه يتكئ على رصيد ضخيم يمتلئ به صدره وعقله . "

ثم ينتقل الدكتور مرتضى من هذا المشهد الحزين والطامع في رحمة الله إلى فقرة مهمة ، أحسبها مناسبة في خاتمة هذه الرسالة العرفانية ، إذ

يقول : ومما يزيد قيمة رصيد الطيب المعرفي ، " أنه يأتي في معظمه من باب المشاهدات ، والسياحة ، والمسوح الحقلية ، والمعايشة الراضدة ، والرحلات التي تضرب فيها أكباد المستحيل من أجل الوقوف على أثر ، أو حجر ، أو أمثلة ، أو مسدار ، أو طقس حياة ، معيداً لنا في حياتنا المعاصرة نموذج العلماء الموسوعيين الذين يتبعون حصاد المعرفة التي لا ترتادها قدم . "

فهذا هو الأستاذ العلامة الطيب محمد الطيب الذي فقدناه في السادس من فبراير عام 2007م ، فإن الواجب الأدبي يحتم علينا ، كما يقترح الأستاذ منصور عبدالله المفتاح ، أن نجمع تراثه وآثاره الكاملة في قاعة تحمل اسمه ، ويكون مقرها إما في دار الوثائق القومية ، أو مصلحة الثقافة ، أو متحف السودان القومي . وهناك أيضاً أربعة مؤلفات تحت الطبع يجب أن تخرج إلى دائرة الضوء ، وتجد موقعها في المكتبة السودانية والعربية على حد سواء ، وهي : بيت البكاء ؛ وتاريخ المديح النبوي في السودان ؛ والصعاليك العرب في السودان ؛ والإبل في السودان .

ألا رحم الله الطيب محمد الطيب رحمةً واسعةً بقدر ما أمتع ، وآنس ، وأعطى ، وبذل ، وأنفق من جهد ومال ووقت في سبيل الارتقاء بمسيرة التراث السوداني ، وتطوير خدمات الأدب الشعبي ، فلعمري لا أجدر الكلمات المناسبة التي تفي استحقاقات رثائه ، وجرد فاتورة عطائه الماكث في الأرض ، ولكن أضعف الإيمان أن اختتم هذه الكلمة بأبيات من أشعار ابن الوردي في الرثاء :

سراجٌ في العلوم أضاءَ دهرأ على الدنيا لغيبته ظلامُ
تعطّلت المكارمُ والمعالي ومات العلمُ وارتفع الطغامُ

دار الوثائق القومية السودانية

إرث تليد ... ومقر جديد

□□

في التاسع عشر من ديسمبر عام 2006م تسلّم الأستاذ كمال عبد اللطيف، وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء، الدفعة الأولى من وثائق دار الوثائق القومية السودانية، لتودع بمقرها الجديد بشارع السيّد عبد الرحمن، فلا عجب أن اختيار هذا اليوم فيه تثنين لتاريخ إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان عام 1955م، ووجود الدار مصادفة بشارع السيّد عبد الرحمن فيه تقدير لصاحب السرايا التي آوت دار الوثائق القومية أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، بالرغم من ضعف تأهيلها التقني وتصميمها العمراني. وتشغل مستودعات الدار الجديدة مبنى حديث الصنعة العمرانية، يتكون من ثلاثة طوابق رئيسة، ذات إعداد فني وتقني عال، مزودة بكل احتياطات الأمان الخاصة بحفظ المعلومات والوثائق. وتسع هذه المستودعات نحو 120 مليون قطعة وثائقية، مصحوبة بمركز تدريب وثنائقي حديث، وقاعة اطلاع إلكترونية للباحثين والقراء، وشبكة عنكبوتية تربطها بالجامعات ومراكز البحث العلمي. فلا غرو أن هذه النقلة النوعية

لها دلالاتها المهمة التي تدفعنا لتقديم قراءة تحليلية للإرث التاريخي التليد الذي تدثرت به هذه المؤسسة العريقة، من حيث النشأة والتطور، والكفاءات الإدارية التي أسهمت في تأسيس صرحها المعلوماتي، وطبيعة الوثائق التي تحملها بين ظهرانيها، والدور الذي ينبغي أن تتصدى له في عصر العولمة وتقنية المعلومات.

دار الوثائق القومية: النشأة والتطور

تعد دار الوثائق القومية السودانية من أقدم دور الوثائق في المنطقة العربية والإفريقية، وأعرقها إرثاً وثائقياً، وكفاءةً مهنيةً، فهي من حيث الأقدمية في المرتبة الثانية بعد دار الوثائق المصرية، إذ يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1916م، عندما شرعت إدارة الحكم الثنائي (1898-1956م) في جمع الأوراق المالية والقضائية وأرشفتها، ثم تطورت هذه الخطوة في تأسيس مكتب محفوظات السودان عام 1948م. وبعد الاستقلال تشعبت مهام مكتب المحفوظات، ونمت لتواكب إعادة هيكلة مؤسسات دولة السودان الحر المستقل، وتساير تصاعد الوعي الفكري حول أهمية الوثيقة في دراسة جذور المشكلات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وفي إطار هذا التوجه برزت شخصية الدار الاعتبارية، وذلك بصدور قانون دار الوثائق المركزية لسنة 1965م، الذي بموجبه عدل اسم مكتب محفوظات السودان إلى دار الوثائق المركزية، وحددت مهام الدار واختصاصاتها، والضوابط التنظيمية التي تحكم حركة الوثائق فيها، وتوضح مصادر اقتنائها، وكيفية الحصول عليها من المؤسسات الحكومية والأكاديمية والأفراد. وفي عام 1982م عدلت

مفردات القانون ، وبموجب ذلك التعديل أضحت الدار هيئة ذات شخصية اعتبارية تُعرف بدار الوثائق القومية ، وتُدار بمجلس قومي يرأسه الوزير الذي يسميه رئيس الجمهورية (أورئيس الوزراء) ، وجهاز تنفيذي تصدره الأمين العام ونائبه ومساعدوه في الإدارات التالية : إدارة الوثائق الحكومية ، وإدارة المحفوظات ، وإدارة البحوث ، وإدارة الشؤون الفنية (الصيانة والترميم) ، وإدارة العلاقات العامة والتدريب ، وإدارة الشؤون المالية والإدارية.

وفي ضوء هذه الطفرة الإدارية والقانونية استطاعت دار الوثائق القومية أن تحقق عدداً من الإنجازات الرائدة التي نجملها فيما يلي :

أولاً : استطاعت أن توسع أوعية اقتناء الوثائق والأرشيف ، لتشمل وثائق المؤسسات الحكومية ذات الصبغة العلمية والإثباتية ، وأرشيف الصحافة والمطبوعات التي تصدر محلياً ، ووثائق بعض الأسر السودانية والأفراد . وبمرور الزمن تمكنت الدار أن تجمع ثروة وثائقية طائلة ، يُقدر كمها بثلاثين مليون قطعة وثائقية ، تقع في نحو مائتي مجموعة وثائقية وأرشيفية ، تُغطي كل الحقب التاريخية في السودان باختلاف مناسطها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية . ونذكر منها : مجموعة سلطنتي الفونج والفور ، ومجموعة المهدية التي تقدر بثمانين ألف وثيقة ، ومجموعة السكرتير الإداري ، ومجموعة المؤسسات التشريعية مروراً بالمجلس الاستشاري لشمال السودان وانتهاءً بالمجلس الوطني ، ومجموعة القصر الجمهوري ، والغازية والصحافة السودانية ، ومجموعة الماسونية ، ومجموعة محمد عبد الرحيم ، ومجموعة

معاوية محمد نور، ومجموعة محمد إبراهيم أبوسليم، ومجموعة
حاجة كاشف بدري.

ثانياً: استطاعت الدار أن تُعلم ذوي الاهتمام بمقتنياتها الوثائقية
والأرشفية عبر العديد من المرشد والفهارس، وتجعل مادتها
متاحة لكل الباحثين، وفق شروط أهلية معينة لا اعتبار فيها
للون، أو العرق، أو المعتقد. وبفضل هذا التوجه غير المرهون
بقيود الولاء السياسي جعلت الدار من نفسها كعبة يقصدها
طلاب الدراسات السودانية، الذين أثمرت جهودهم العلمية في
عدد من الكتب والمقالات والأطروحات الأكاديمية التي أسهمت
في تطوير الدراسات السودانية، وجعلتها تتسم بالموضوعية،
والمنهجية القائمة على المعلومة الصحيحة الموثقة بعيداً عن
الانطباعات الشخصية.

ثالثاً: بفضل المادة الوثائقية المكنوزة في مستودعاتها استطاعت الدار
أن تسهم في حل كثير من القضايا القومية، وذلك بتوفير المعلومة
الصحيحة الموثقة، وبرفد اللجان والمؤتمرات بممثلين من كادرها
المتخصص في القضايا المطروحة للنقاش. وخير شاهد لذلك
الدور الذي قامت به في مؤتمر المائدة المستديرة، ولجنة دراسة
الإدارة الأهلية، ولجنة إعادة تقسيم المديرية؛ وعلى المستوى
الإقليمي دورها الرائد في تقديم الوثائق الإثباتية التي حسمت
الصراع المصري - الإسرائيلي حول مشكلة طابا لصالح جمهورية
مصر العربية.

رابعاً: قامت الدار بدور بارز في ترقية العمل الوثائقي والأرشفي

على الصعيدين الدولي والإقليمي ، وذلك من خلال عضويتها الدائمة في المجلس الدولي للوثائق والأرشيف منذ عام 1966م ، وبوصفها عضواً مؤسساً في الفرع الإقليمي العربي والفرع الإقليمي لدول شرق ووسط إفريقيا التابعين للمجلس الدولي للوثائق والأرشيف . وتثمينا لهذا الدور انتخب أمينها العام السابق (أبوسليم) رئيساً للفرع الإقليمي العربي لعدة دورات متعاقبة ، كما سبق أن انتخب نائباً لرئيس المجلس الدولي للوثائق في إحدى دوراته ، وشغل نائبه السابق الأستاذ محمد محبوب مالك منصب رئيس الفرع الإقليمي لدول شرق ووسط إفريقيا . وبهذه الكيفية أسست الدار لنفسها سمعة إقليمية وعالمية طيبة .

الكفاءات الإدارية: الماضي والحاضر

بدأ مكتب محفوظات السودان يأخذ شكله المؤسسي عام 1954م ، عندما عين الأستاذ بيتر مالكلم هولت (1918-2006م) أول أمين له ، وفي مكتبه الصغير الذي كان يقبع في مباني السكرتير الإداري (وزارة المالية حالياً) وضع هولت اللبنات الأولية لتحديد مسار الأرشيف السوداني ، وقام بمجهودات رائدة في ترتيب وتبويب وفهرسة الوثائق التاريخية عامة ، ووثائق المهديّة والمخابرات العسكرية بصفة خاصة . وبعد سوّدنة وظيفة أمين مكتب المحفوظات عام 1955م عاد هولت إلى بريطانيا ، حيث عمل عضواً بهيئة تدريس مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن ، وفيها نال درجة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث . وخلال مسيرته الأكاديمية الحافلة بالعطاء أعد البروفسير هولت جملة من الأبحاث المفصّلة في تاريخ السودان

والشرق الأوسط ، وأذيعها صيتاً كتابه الموسوم بـ " الدولة المهدية في السودان " ، الذي يُعدُّ واسطة عقدٍ في الدراسات السودانية ، وأدبيات المهدية تحديداً . وأخيراً توجَّ هولت حياته المعاشية بترجمة موثقة حواشيها لمخطوطات تاريخ الفونج وطرفاً من التركية السابقة . وبجانب اهتماماته البحثية ظل متابعاً لسيرة دار الوثائق القومية إلى أن وافته المنية في الثاني من نوفمبر 2006م ، بعد عمر قارب التسعين عاماً .

وعاون هولت في إدارة مكتب محفوظات السودان تلميذه النجيب محمد إبراهيم أبوسليم (1930-2002م) ، الذي كان حديث التخرج من كلية الخرطوم الجامعية آنذاك . وبعد تقاعد هولت وسفره إلى بريطانيا عام 1955م تولى الأستاذ أبو سليم إدارة مكتب المحفوظات ، وفي ضوء تعديل قانون مكتب المحفوظات عام 1965م رُقي إلى منصب مدير دار الوثائق المركزية ، وفي السنة التي احتفلت فيها دار الوثائق باليوبيل الذهبي للمهدية (1881-1981م) رُفِعَ أبوسليم إلى منصب أمين عام دار الوثائق القومية ، وظل في ذات المنصب بمسماياته المختلفة لمدة أربعة عقود متتالية (1955-1995م) ، قدم خلالها خدمة جليلة للوثائق وتاريخ السودان بشقيه القديم والحديث . وبفضل جهوده في جمع الوثائق السودانية من مظاهرها المختلفة كوّن أبوسليم لنفسه اسماً لامعاً في أدبيات التراث السوداني ، استندت قاعدته إلى وثائق الفونج والفور في الأرض ، وبُنيت خاصرته على بعض مفردات التركية ، ونُسج عرشه بوثائق المهدية التي أضحت أبوسليم حجة في أدبياتها دون منازع . وأخيراً

تبلور هذا الجهد الخلاق في أكثر من ستين مؤلفاً، جميعها، كما يرى البروفيسور قاسم عثمان نور، "تعتمد على دار الوثائق ومخزونها في الوثائق السودانية، . . . والمصادر الأولية التي تمثل الوثائق نسبة عالية منها". وعندما تقاعد أبوسليم عام 1995م، كانت دار الوثائق القومية تكتنز نحو ثلاثين مليون قطعة وثائقية وأرشيفية، تشمل كافة المجموعات التي أشرنا إليها أعلاه.

دار الوثائق القومية: إرث تليد ومقر جديد

وبعد أن تقاعد الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم عن العمل الإداري خلفه على أمانة دار الوثائق القومية الدكتور علي صالح كرار، الذي تخرج من كلية الآداب بجامعة الخرطوم عام 1973م، ونال درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة بيرغن النرويجية عام 1985م، وحضر عدة دورات تدريبية في مجال الوثائق والأرشيف. وبموجب هذا الإجراء الإداري عين أبوسليم مستشاراً لمباني دار الوثائق الجديدة التي وُضع حجر أساسها في التاسع عشر من ديسمبر 2002م، وفي السابع من فبراير 2004م، أي بعد أقل من عام ونصف من تاريخ وضع حجر الأساس، انتقل الدكتور أبوسليم إلى الدار الآخرة قبل أن يلقي نظرة أخيرة على مباني دار الوثائق وهي في ثوبها الجديد الفضفاض. وفي ظل النقلة الجغرافية والنوعية التي شهدتها دار الوثائق في نهاية العام المنصرم (2006م)، نلاحظ أن هناك حزمة من الأسئلة تطرح نفسها: ماذا تريد دار الوثائق القومية من إدارتها الحالية؟ وما المتوقع أن تنجزه هذه الإدارة في مقرها الجديد الذي تقدر كلفته المالية بأربعة ملايين دولاراً أمريكياً ونصف المليون؟ وهل الدار مؤهلة بشرياً لمواكبة هذه النقلة النوعية؟

أولاً: يجب أن تأخذ الإدارة الحالية في حسابها أهمية تقنية المعلومات باعتبارها مسألة ضرورية لأي مجتمع ينشد التطور، والتقدم، والتواصل الإيجابي مع الآخر في إطار ثورة التقانة التي يشهدها العالم اليوم. وذلك لا يتأتى إلا بتطوير أوعية التخزين وكشافات الاسترجاع الحالية إلى أوعية وكشافات ممغنطة، وذلك حفظاً لسلامة المعلومات وسهولة استرجاعها. فلا شك أن العاملين بدار الوثائق أكثر معرفة وإلماماً بهذه القضايا، لكن في كثير من الأحيان تقف ندرة العنصر البشري المؤهل والمتخصص، ووفرة الوسائط الفنية، وعدم كفاية الميزانيات المصدقة عائقاً أمام تطلعاتهم التي ينشدونها في مجال إدارة الوثائق والأرشفة.

ثانياً: إذا كانت الفقرة أعلاه تمثل الرؤية الاستراتيجية لتحديث دار الوثائق القومية، فإن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر العنصر البشري المؤهل، والقادر على الابتكار والإبداع. فانطلاقاً من هذه الفرضية فإن الدار تحتاج لجهود مكثفة لتطوير قدراتها الفنية في شتى ضروب العمل الوثائقي والأرشفي، وذلك بتأهيل كوادرها المهنية والفنية محلياً وخارجياً، علاوة على الاستئناس بتجارب الشعوب الأخرى التي قطعت شوطاً مقدراً في مجال العمل الأرشفي وتقنية المعلومات.

ثالثاً: إن التأهيل المهني والفني وحده لا يكفي، لأن الموظف أو العامل في أية بقعة من بقاع الأرض يحتاج إلى تحفيز مادي ومعنوي، فالتحفيز المادي يتجلى في عدالة الأجر (الراتب) الذي يكفي حاجيات الأجير الضرورية، ويسد جزءاً من متطلباته

الكمالية حسب تدرجه في السلم الوظيفي ، والتحفيز المعنوي
يعني عدالة الهيكل الوظيفي والترقيات والعلاوات الدورية التي
تحدد وفق كفاءة العامل ، وجودة عطاءه المهني والفني . وبتوفر
هذين العاملين يتحقق الاستقرار الوظيفي ، وتتراكم الخبرات ،
ويتضاعف عطاء دار الوثائق وفق منظومة تدافع وظيفي شريف
ومبدع ، فغيابهما في العقود الماضية جعل من الدار محطة عبور
لكثير من الكوادر المؤهلة التي هجرتها إلى بعض المؤسسات
الداخلية أو الخارجية ذات العطاء الأوفر والتقدير المهني الأجل .

وفي الختام يسعدني أن أزف التهئة الصادقة إلى العاملين بدار
الوثائق القومية ، وأتمني لهم إقامة طيبة في دارهم الجديدة ، إقامة
قوامها العطاء والإنجاز ، وشعارها صيانة الدار التي تعد بمثابة ذاكرة
الامة التي لا تنسى ، لأنها مستودع الأرشيف ، وخزانة الوثائق
السودانية ، ومحور ارتكاز النظام الوطني للتوثيق في إطار الشبكة
القومية للمعلومات .

الدلالات الرمزية في مختارات الطيب صالح:

(منسي: إنسان نادر على طريقته!)

□□

ترجع صلتي بأدبيات الطيب صالح إلي صيف عام 1975م، عندما قرأتُ عمله الروائي البديع "موسم الهجرة إلى الشمال"، ووقتها كنت طالباً في المرحلة المتوسطة بقرية قنتي التي تبعد بضعة أميال من مسقط رأسه، ومقطع سُرته بقرية الدبة (كرمكول)، وكانت قراءتي الثانية في المرحلة الثانوية بمدينة كورتي في مطلع عقد الثمانينيات، والثالثة في مدينة بيرجن النرويجية في عقد التسعينيات، وكل واحدة من هذه القراءات الثلاث كان لها دلالاتها الخاصة، ولكنني في خاتمة المطاف أيقنتُ أن لثنائية الزمان والمكان، والاستعداد المعرفي للقارئ أثر خارق في إدراك القيم الرمزية التي تكتنزها روايات الطيب صالح، بدءاً بـ "نحلة على الجدول" وانتهاءً بـ "ضوء البيت"، ولشخصياته الدائرية قدرة خارقة على اختراق قيد المكان الثابت جغرافياً، وتجاوز حيوية الزمن المتغيرة دوماً. وقبل أسابيع أهداني الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح عثمان صالح نسخة حديثة النشر من مختارات الطيب صالح، يعكس عنوانها الذي جاء

في قاعدة الغلاف الورقي نموذجاً من نماذج وفاء المؤلف لأصدقائه :
"منسي : إنسان نادر على طريقته!" ، ومنسي في عُرف الكاتب
إنسان مصري له خصلتان حميدتان ، " حبه للبسطاء وحفاظه للود .
وقد ظل طول حياته يحتفظ بكل الصداقات التي كونها منذ بداية
حياته ويضيف صداقات جديدة " . (ص 21) والشيء الآخر الذي
أثار إعجاب صاحب "موسم الهجرة إلى الشمال" حسب مبلغ ظني
هو قُدرة منسي المذهلة على " التعرف بالناس واصطناع الأصدقاء
والاحتفاظ بهم . وكان أصدقاؤه من مختلف الأجناس ، وشتى
المذاهب والمشارب والأقدار والمراتب . وكانوا كلهم عنده سواسية ،
الأمير مثل الفقير ، يعاملهم ببساطة ودون تكلف . " (ص 21)

ويقع هذا العمل الأدبي البديع في 198 صفحة من الحجم
المتوسط ، مُقسم إلى أربع وثلاثين لوحة أدبية مترابطة موضوعاً
ومعنى ، ومتداخلة من حيث الزمان والمكان ، وقد صدرت طبعته
الأولى عن شركة رياض الريس البيروتية للطباعة والنشر في
نوفمبر/ تشرين الثاني 2004م ، وعلق على صفحة غلافه الأخيرة
الأستاذ محمود صالح عثمان صالح بعبارات تلامس أطراف قامة
الرجل الأدبية الشاخمة ، وتعكس عمقاً من أعماق تجلياته الفكرية :
" . . . الطيب صالح في رأي- كاتب شامل ، مكنته ثقافته العميقة
والمتنوعة وإطلاعه الواسع باللغتين العربية والإنجليزية على علم
اللغة ، والفقه ، والفلسفة ، والسياسة ، وعلم النفس ، وعلم
الأجناس ، والأدب ، والشعر ، والمسرح ، والإعلام ، أن يروى ،
ويحكي ، ويخبر ، ويوصف ، ويحلل ، ويقارن ، وينقد ، ويترجم

بأسلوب سهل عذب ينفذ إلى الوجدان والفكر ، كما تشهد هذه المجموعة من مختارات الطيب صالح " .

وأحسب أن قراءتي الأولى لسيرة منسي التي نسج خيوطها الأديب الطيب صالح بأسلوبه السهل الممتنع ستكون قراءة لها دلالتها الرمزية أيضاً ، ربما تُشبه قراءتي الأولى لـ "موسم الهجرة إلى الشمال" ، لكن الاختلاف بينها وبين تلك القراءة اختلاف توثيق ومعياري ، علماً بأنني أريد أن أشرك القارئ الكريم في الدلالات الرمزية التي استقيتها من هذه السيرة المختارة عن حياة شخصية - كما يرى الطيب صالح - "غير مهمة بموازين الدنيا ، ولكنها كانت مهمة في عرف ناس قليلين ، قبلوها على عواهنها ، وأحبوها على علاقتها" (ص 9) . والطريف في الأمر أن هذه الشخصية كانت تحمل أكثر من اسم ، وتلعب أكثر من دور في مسارح الحياة التي تعج بالمتناقضات ، لذا فقد عُرف صاحبها في موطن ميلاده ونشأته الأولى في صعيد مصر بـ "منسي يوسف بسطاوروس" ، وأطلقت عليه الجالية المسلمة التي تواضع على ملتها في بلاد المهجر اسم "أحمد منسي يوسف" ، وسجلت سلطات الجوازات والهجرة بياناته الشخصية تحت اسم "مايكل جوزف" .

فلا غرو أن سيرة منسي ذات الأبعاد المتداخلة والمسارات المتعرجة هي سيرة حقيقية كما أكد الطيب صالح في المقابلة التي أجراها معه الأستاذ خالد فتح الرحمن عبر القناة الفضائية السودانية ، وليست روايةً منحوتةً من خيال الراوي الخصب وثقافته الدفاقة ، كما يعتقد بعض الأدباء والنقاد والقراء ، إلا أن هذا التأكيد لا يمنعنا من أن

نضعها في خانات فنون الإبداع الأدبي مجتمعة ، لأنها تحمل بين طياتها سلاسة القصص المروية ، وعدوبة السير الذاتية ، وفكاهة الذكريات التي تتخللها نكات الحياة المتنوعة وأريحية الكاتب وإنسانيته في عرض ملامح شخصية صديقه منسي يوسف بسطاووروس . وفي ضوء هذه القيم الإبداعية نوكد القول بأن قراءة هذه السيرة ليست خاضعة لحكم الطيب صالح ، بل تخضع لمزاج المتلقي الذي يصورها كيفما شاء في سلاسة ويسر ، لأنه يجد فيها جزءاً من طرافة " عرس الزين " ، وبعداً من أبعاد مرحلة ما بعد الاستعمار التي جسدها مصطفى سعيد في رواية " موسم الهجرة إلى الشمال " ، لأن " موسم الهجرة إلى الشمال " في عُرْف بعض النقاد والأدباء رواية تعكس إفرازات " نظرية ما بعد الاستعمار " ، تلك النظرية التي وضع لبناتها فرانز فانون ، وتناول بعض جوانبها إدوارد سعيد في كتابه الموسوم بـ " الاستشراق " ، ووثق طرفاً من مشاهدتها وحديثاتها بيل اشكرفت وآخرون في كتابهم المعروف بـ " الإمبراطورية ترد كتابة " .

فالسيرة في مجملها قامت على ثنائية جاذبة ، زاوجت بين نذر قليل من سيرة الطيب صالح الذاتية ، وطرف رئيس من سيرة صديقه منسي يوسف بسطاووروس ، ولا شك أن مفردات السيرتين المتقاة تشكلت في واقع معيش ومشارك بين رمزيهما ، وقد حمل ذلك الواقع بين جوانحه سلسلة من المواقف والتحديات والذكريات المشتركة التي عُرِضت مشاهدتها على مسارح متعددة ، واختلفت غايات المشاهدون وأهدافهم فيها . أما حصيلتهما السردية فقد نُسجت بمناول راو مبدع ، استطاع أن يربط مفرداتها ربطاً روائياً محكماً ، أخرجها من

رتابة السير والتراجم الإطرائية المتعارف عليها ، وجعلها تتداخل في بعضها بعضاً في سلاسة ويسر ، وتكتنز أيضاً بين طياتها ثلة من القيم والدلالات الرمزية ، التي يمكننا أن نجمل فيما يلي :

أولاً: التسامح السياسي وحوار الأديان

تتجلى قيم التسامح الديني في نشأة منسي بن يوسف بسطاووروس ، الذي ولد قبطياً في بلدة ملاوي في عمق صعيد مصر ، حيث التواصل الأريحي بين المسلمين والمسيحيين ، ذلك التواصل الذي تجسدت معالمه في قول منسي : بأنه كان يقضي معظم أوقات فارغة مع أترابه من أطفال المسلمين ، وكان يحسن قراءة القرآن دون أن يكون مسلماً . هكذا ولد - كما يرى الطبيب صالح - " منسي على ملة ، ومات على ملة ، وترك أبناء مسيحيين ، وأرملة وأبناء مسلمين " . (ص 10-11) بالرغم من هذا التحول العقدي الذي شهدته حياة منسي إلا أنه لم يفرض عقيدته الجديدة على أبنائه المسيحيين ، لذا فنجد ابنه الأكبر سايمون يعلم الطبيب صالح بموت أبيه ، ويخبره بأنهم لم يقومون بدفن الجثمان ، لأنهم ينتظرون إجراءات الحرق ، وعندما يرد عليه الطبيب بأن أباه " كان رجلاً مسلماً ، وحرق الجثمان محرماً عند المسلمين " ، يعترض عليه سايمون بقوله : " نحن لا نعلم عن إسلامه شيئاً . الذي نعلمه أن والدنا كان مسيحياً ، وكان يقول لنا حين أموت أحرقوا جثمانني " . (ص 10) إلا أن أمر الدفن قد حسم في خاتمة المطاف عندما اتصلت زوجته المسلمة بوزارة الخارجية السعودية التي أشرفت على دفن منسي وفق الشعائر الإسلامية ، ونشرت صحيفة الأهرام المصرية بأن أهله في صعيد مصر أقاموا القداس على روحه في الكنيسة القبطية .

ويؤكد الطيب صالح أهمية هذا التسامح الديني في مقطع من مقاطع سيرته الذاتية المصاحبة لسيرة منسي : " وأذكر أن أبناء القبط كانوا يقرأون القرآن معنا في مدارس السودان ، ويحضرون دروس الدين . وكان معنا قبطي يتلو القرآن بصوت جميل . وفي مدينة أم درمان حي يُسمى " المسألة " ، وهؤلاء أقباط هاجروا من مصر ، وبعضهم دخل الإسلام ، فتجد في العائلة الواحدة مسلمين ونصارى . وكذلك الحال في بلاد الشام وربما في العراق أيضاً . وفي لبنان ، تكاد لا تجد فرقة من الفرق المتقاتلة ، إلا وفيها المسلمون والنصارى . وأنا استعمل كلمة " نصارى " عمداً ، فهذه هي الكلمة التي استعملها المسلمون والعرب طوال تاريخهم ، وهي كلمة ليست فيها أية إحياءات عدوانية ، بل على العكس هي كلمة حافلة بالمودّة والرحمة . " (ص 161) .

ويعضد هذه القيمة الإنسانية في مقطع آخر من مقاطع الحوار الذي دار بينه بين السيد أحمد عبد الرحمن المهدي في عمان بالأردن ، إذ يروي الطيب صالح على لسان محاوره بأن وفداً من الحزب الشيوعي السوفيتي حل " ضيفاً على الحزب الشيوعي السوداني . ولما سمع السيد عبد الرحمن المهدي ، نادى عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي السوداني ، وكان يحذب عليه ويعامله كإبنه لأنه كان صديقاً لوالده ، وقال له : " يا عبد الخالق ، أنا سمعت أن الشيوعيين الروس نزلوا ضيوفاً عليكم ، وأنا أعرف أن حزبكم ما عنده قدرة ضيافتهم وإكرامهم . نحن يهمنا أن يأخذوا فكرة طيبة عن السودان وأن الشيوعيين في السودان ناس كرماء يقومون بواجب الضيف . كيف

أنتو ماشيين تكرموهم؟" ويرد عبد الخالق قائلاً: "والله يا سيد نحن ما فكرنا في الموضوع دا. . . نكرمهم على قدر قدرتنا . يمكن نعمل لهم حفل شاي " . فقال له السيد عبد الرحمن : "أبدأ . حفلة الشاي مش كفاية . تعزموهم كلهم للعشاء هنا . نعمل لهم عشاء كبير عندي هنا . " ويعلق الطيب صالح على هذا المشهد الذي يؤانس بين العلاقة الإنسانية والخصومة السياسية ، بقوله : " هكذا اجتمع الشيوعيون ، سودانيين وبلشفيك ، على مائدة السيد عبد الرحمن المهدي رجل الدين وإمام طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة . . . أولئك رجال من أمة خلت . رحمهم الله رحمة واسعة " (ص 145) . وفقدان مثل هذا التسامح الديني والسياسي من وجهة نظره قد جعل السودان " لا يمر عليه وقت إلا وتجذ فيه زعماء يحكمون ، ولهم نظراء داخل السجون ، وكأن العراء الشاسع لا يتسع لهم جميعاً في وقت واحد . " وعند هذا المنعطف يمضي الطيب صالح نفسه قبل أن يغادر هذه الحياة الدنيا " أن يرى زماناً يكون الناس فيه كلهم طلقاء ، ولا يكون داخل السجون إلا القتلة الحقيقيون واللصوص الحقيقيون " . (ص 144-145) " وحيئذ سوف تطيب الليالي لسماؤها ، وتعود الطيور لأوكارها ، وحتى ذلك الحلم العسير ، حلم العودة إلى فلسطين لن يكون بعيد المنال . " (ص 195) .

ثانياً: البلطجة السياسية في بلاد العالم العربي

يضع الطيب صالح ثنائية النص الجاذبة في إطار عام عندما يستعرض بعض الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية في السودان والوطن العربي ، وكيفية تداخلها مع أحداث العالم الغربي القائمة

على منظومة المصالح الثابتة، والصداقات المتغيرة، والإرث التاريخي المشترك. وهنا يبرز الطيب صالح دور البلطجة السياسية عندما يتحدث عن تلك المحاضرة التي نظمها اتحاد طلبة جامعة لندن في أوائل الستينيات من القرن الماضي تحت عنوان: "هذا المجلس يوافق على أن تقوم دولة مستقلة للفلسطينيين في فلسطين"، وكان المحاضر فيها الأستاذ الجامعي ريتشارد كروسمان، الذي يصفه صاحب "موسم الهجرة إلى الشمال" بأنه من "مفكري اليسار المعدودين، ومن المنظرين الكبار في حزب العمال... (ومن المنحازين) تماماً لوجهة النظر الصهيونية." (ص 60) وبقي أقل من ساعة على بدء المحاضرة، فيدور حوار طريف بين الطيب صالح وصديقه منسي، وهما في طريقهما إلى قاعة المحاضرة، ويعكس ذلك الحوار جملة من الدلالات الرمزية التي تجسد قيمة من قيم البلطجة السياسية في بلاد العالم العربي. إذ يقول منسي لصاحبه: "اسمع. قول لي بسرعة إية حكاية فلسطين دي". فيرد عليه الكاتب بقوله: "الله يخيبك. تقصد سوف تواجه ريتشارد كروسمان وأنت لم تستعد؟ ألا تعرف من هو ريتشارد كروسمان؟" ويرد عليه صاحبه: "بلاش غلبه. بس أنت قول لي بسرعة إية حكاية وعد بلفور ومش عارف إية وشغل الحلبسة دا". ثم يرد عليه الكاتب محتضاً: "يا ابني دا مش لعب. هذه المناظرة مهمة جداً... فرصة نادرة لن تتكرر. الله يخرب بيتك. أنت مين اختارك لتكون ناطقاً باسم العرب؟" ويرد عليه منسي: "مالكش دعوة. بس أديني شوية معلومات وما تخافش علي". قال ريتشارد كروسمان. طز! وإية يعني؟" والطريف في الأمر أن المناظرة

انتهت لصالح منسي الذي " تكلم بجنان ثابت ولغة إنجليزية فصيحة . لكنه لم يقل شيئاً يجذب الاهتمام ، وقد حاول أن يغطي جهله بقوله ، إنه سوف يترك التفاصيل للفريق المساند له . " (ص 60-61) . " ولما عدت الأصوات ، انتصر ، ويا للعجب ، الاقتراح الذي دافع عنه فارسنا " التعبان " : وهو لا يعرف عن قضية فلسطين أكثر مما يعرف راعي الإبل في بادية كردفان . وكان ذلك دليلاً آخر أضافه منسي إلى ذخيرته ، أن الصدق والمنطق واتباع الأصول ، لا تجدي ، إنما الذي يجدي في الحياة وفي قضية فلسطين وفي كل شيء ، هو الأونطة وشغل الحلبسة . ثم يمضي الطيب ويقول : " لفتت تلك الليلة الأنظار إليه ، ومنها نظر الرئيس جمال عبد الناصر الذي أرسلت له السفارة المصرية - حسب رواية منسي - تقريراً مدعماً بالصور كيف أن شاباً مصرياً " مسح الأرض " بأحد جهابذة السياسة في بريطانيا . ولعل ذلك كان صحيحاً فقد تلقى منسي دعوة لحضور مؤتمر للمغتربين المصريين وبذلك بدأت مرحلة جديدة في حياته . " (ص 63) .

فلا شك أن قصة هذه المناظرة لها أبعادها الرمزية ودلالاتها المعرفية التي تتجاوز قيد المكان الذي تشكلت فيه حيثياتها ، وتخرق حجب الزمان التي زاوجت بين القديم الموروث والجديد المستحدث في بلاد العرب والمسلمين ، حيث أن الصدق والمنطق واتباع الأصول ، لا تجدي ، إنما الذي يجدي في تصريف شؤون الناس الحياتية هو الأونطة وشغل الحلبسة ، لذا فإن هذا الواقع جعل تلك البلاد موطناً للحروب الدائمة ، والفقر المدقع ، والعنت السياسي الذي افرغ العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم من محتواه

الوظيفي ، وجعل الصراع محتدماً بين زعماء يحكمون ، ولهم نظراء داخل السجون .

ثالثاً: الإعلام العربي وصورة العرب المشوهة في العالم

لا تقف الدلالات الرمزية في هذه السيرة المزدوجة حكراً على شخصية منسي ذات المواهب المتعددة التي تبدو متناقضة أحياناً ومتكاملة أحياناً أخرى ، لأنها استطاعت أن تزواج بين الذكاء ، والتفوق الحقيقي ، والتظاهر بالمعرفة ، والنجاح من خلال عقلية تجارية تعرف من أين يؤكل الكتف ، وبين الوقاحة والاحتيال والجرأة ، وبين الكرم ، ومساعدة الآخرين ، والضحك ، والصبيانية ، والرفقة المسلية في الغالب ، بل تعدتها إلى تجربة الطيب صالح نفسه ، التجربة التي جعلته يصل إلى قناعة تامة بأن صورة العرب المشوهة في العالم لا يمكن أن يُزال ماران عليها من تشوهات وشبهات إلا عن طريق جهاز إعلامي فاعل . وفي هذا يقول : " لقد أخذت قطر قرارات مؤتمرات وزراء الإعلام العرب مأخذه الجد ، وكل الكلام عن صورة العرب المشوهة في العالم ، وانبرت ، نيابة عن الدول العربية ، لدراسة إمكانية إنشاء مؤسسة إعلامية كبرى ، على نمط المؤسسات العالمية الكبيرة ، مثل مؤسسة فورد وروكفلر والمجلس البريطاني ومؤسسة جوته الألمانية ، والمؤسسات الثقافية والإعلامية في فرنسا والسويد واليابان . وكان الهدف ، أن تقوم هذه المؤسسة العربية بتمويل ضخم ، من الدول العربية البترولية خاصة ، وتنطلق في العمل في آفاق الإعلام الرحبة والثقافة والفكر والفن ، ناقلة حضارة العرب بكل تراثها وتنوعها ، في ماضيها وحاضرها ، إلى شتى

أرجاء المعمورة. بمعنى آخر، أن يصبح العرب مشاركين فاعلين في سوق الأفكار المطروحة في العالم، ومساهمين بما عندهم في مائدة الحضارة الإنسانية، بدل أن يكونوا عالة على الآخرين، يأخذون ولا يعطون. تصور أي حلم رائع لو أنه تحقق. وكان القصد أيضاً أن تكون هذه المؤسسة مستقلة تماماً، تتحرك بلا قيود ولا حدود في إطار الهدف السامي المتفق عليه أصلاً. ولا بد لي من القول، إحقاقاً للحق، إن سمو أمير دولة قطر تحمس لهذه الفكرة حماسة بالغة، وأيدها تأييداً مطلقاً.

هكذا اختارت دولة قطر رجل الإعلام الكبير، الأستاذ محمود الشريف، وقد كان مديراً لوزارة الإعلام القطرية قبلي، ليسافر إلي أمريكا، وانتدبتهني لأسافر للهند وأستراليا واليابان وبعض دول أوروبا الغربية. وقد كلفنا بأن نتعرف على الصورة العربية في تلك البلاد، ونلم بأنماط المؤسسات التي على غرار المؤسسة العربية المرجوة. وقد رأينا عجباً. وئد الحكم في مهده لسوء الحظ، ولم ترتفع الهمم إلى مستوى الطموح النبيل. " (ص 148-149)

ولاشك أن هذا المشهد يعكس نمطاً آخر من أنماط العقلية العربية التي تحركها العواطف، وبفعل هذه العواطف تتحول الأفكار الموضوعية إلى مشروعات عملية جادة، توضع لها الخطط والبرامج والدراسات من قبل المختصين والخبراء، وتصرف فيها الأموال الطائلة، إلا أن مثل هذه المشروعات سرعان ما توأد في مهدها بمعاول العواطف المعاكسة التي لا تنطلق من نظرة واقعية، بل تتركز إلى أرث البلطجة والحبسة الذي جعل بلاد العرب والمسلمين تسير سيرة عرجاء في أحوال واقعها المعيش.

خاتمة

هذه الدلالات الرمزية الثلاث التي أشرنا إليها أعلاه هي عبارة عن ملاحظات منتقاة من مواقف سيرة منسي وأحداثها، التي لا يمكن اختصارها أو اختزالها في صفحات معدودات، لأنها لا تقبل التشظي والتفطر، لكونها كتلة واحدة متجانسة ومتكاملة، يربط بينها السرد الواقعي لمفردات السيرة المزدوجة، ويعطيها أسلوب الطيب صالح المتفرد طعماً ومذاقاً خاصاً، لأنه أسلوب ينعم بالعمق، والمفاجأة، والسخرية، واللباقة، والدفع، حيث ينفذ إلى وجدان القارئ من خلال منافذ متنوعة ومسارات متعددة، تجعل الجميع يختلفون حول ماهية النص وتصنيفه: هل هو رواية من نسج خيال الطيب صالح الخصب؟ أم هي سيرة ذاتية للطيب صالح وأن منسي يشكل جزءاً من هموم صاحب السيرة وقيم المجتمع الذي عاش بين ظهرائه؟ أم هي نمط مبتكر من السرد الروائي؟ كل هذه التساؤلات تساؤلات مشروعة، تفتح المجال واسعاً أمام خيال القارئ الحصيف، وتؤكد في الوقت نفسه أن للسيرة أبعاداً غير مرئية، إلا أنها تنداح لمزيد من التذوق والحركة، ولجملة من الفرضيات التي تقود القارئ إلى نتائج متباينة. وعند هذا المنعطف تكمن قيمة سيرة منسي الإبداعية، لأنها تدر على النص كما مهولاً من المفاهيم والقيم والعلاقات الاجتماعية، وتجعله أيضاً يكتسب قيمة اكتنازية فائقة، تمكنه من تتجاوز المعاني اللفظية للمفردات وللأحداث التاريخية المنتقاة التي شيد الراوي حولها صرح عمله الفني

المبدع . وفي الختام يسرني أن أسدى الشكر أجزله إلى الأخ الصديق
محمود صالح عثمان صالح على هذه الهدية القيمة التي تستحق أكثر
من قراءة فاحصة ، لأنها تزخر بكثير من الدلالات الرمزية .

